

شرح السَّعْدِ
الْمُسَمَّى بِمُخْتَصَرِ الْعَائِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
جميع الحقوق محفوظة

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»

التفتازاني، سعد الدين (مؤلف)

محمد محيي الدين عبد الحميد (محقق)

صالح راضي الشمري (محقق)

١٧٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 8-846-1-99966-978 (ج ٣)

رقم الإيداع: 1076-2017

لغة عربية - علوم البلاغة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+966) 559221028 - (+965) 51155398 - (+965) 99627333

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية

(المدينة المنورة)

daralmimna@gmail.com

(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر

(عمان)

info@arwqa.net

(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع

(الرياض)

tadmoria@hotmail.com

(+966) 4925192

شَهْرُ السَّعْدِ

الْمُسْتَمْتَعُ بِمُخْتَصَرِّ الْمَعَانِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تَأَلَّفَ
حَنَانَةُ الْمُطَهِّينَ مَسْرُورُ بْنُ حَمْرٍاءَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
سَعْدُ الدِّينِ الْقَفَّارُ فِي
الْمُتَوَفَى بِسَرِقِندِ فِي سَنَةِ ٧٩١ هـ

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

مُفَقِّهٌ ، وَهَنَبِيٌّ ، وَفَضْلُهُ
فَضِيلَةُ الْأَسَازِ الْعَالَمَةِ
مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ

اَعْتَنَى بِه
د . صَالِحُ رَاضِي الشَّامِرِي

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الفصل والوصل

بدأ في هذه الترجمة بذكر الفصل لأنه الأصل، والوصل طارئٌ عليه، أي: عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة، والفصل بمنزلة عدمها، والأعدام إنما تُعرف بملكاتها بدأ في التعريف بذكر الوصل، فقال:

تعريف الوصل والفصل:

الوصلُ: عَطَفُ بعض الجمل على بعض، والفصل: تركه، أي: ترك عطف بعض الجمل على بعض.

إن قصدت التشريك وصلت:

فإذا أتت جملة بعد جملة، فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب: إن قُصِدَ تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب الذي كان لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ أو حالاً أو صفة أو نحو ذلك، وجب عطف الثانية على الأولى.

شروط قبول العطف:

وشرط كون عطف الثانية على الأولى بالواو مقبولاً: أن يكون بين الجملتين جهة جامعة، نحو: (زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر، ونحو: (يعطي ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف نحو: (زيد يكتب ويمنع) أو (يعطي ويشعر).



وإنما اشترط أن يكون بين الجملتين جامع؛ لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضَّبِّ والنون^(١).

واعلم أنه ورد في عبارة «الخطيب» (وشرط كونه مقبولاً بالواو ونحوه)، ويراد من «نحوه» نحو الواو مما يدل على التشريك كـ (الفاء، وثم، وحتى)، وذكره حشو مفسد؛ لأن هذا الحكم يختص بالواو؛ لأن لكل من (الفاء وثم وحتى) معنى محصلاً غير التشريك والجمعية، فإن تحقق هذا المعنى المدلول عليه بأحد هذه الأحرف حسن العطف به، وإن لم توجد جهة جامعة، بخلاف الواو، فإنها لا تدل إلا على التشريك والجمعية، فكان لا بد من اعتبار أمر زائد لقبول العطف بها، وهو الجهة الجامعة.

ولأنه لا بد في الواو من جهة جامعة عيب على أبي تمام قوله:

لا والذي هُوَ عالمٌ أنَّ النوى صبرٌ وأنَّ أبا الحسين كريمٌ
إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عالم)؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين، وقوله: «لا» نفى لما ادّعته الحبيبة عليه من اندراس هَوَاهُ، بدلالة البيت السابق.
إن لم تقصد التشريك فصلت:

وإن لم تقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عن الأولى، لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود، نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴿١٥﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

(١) الضَّبُّ: حيوان لا يعيش إلا في البر، والنون: الحوت، وهو من حيوان البحر، واجتماعهما معاً في مكان واحد يصلح لهما غير ممكن.



فلم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مَقُولِهِمْ، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول ﴿قَالُوا﴾، فيلزم أن يكون مقول قول المنافقين، وليس كذلك.

وإنما قلنا على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بيان لقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ فحكمه حكمه، وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل.

وعلى تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب: إن قصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف، من غير اشتراط أمر آخر، نحو: (دخل زيد فخرج عمرو) أو (ثم خرج عمرو) إذا قصد التعقيب أو المهلة، وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو، فإذا عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل.

الضابط العام في الفصل والوصل:

وإن لم يقصد ربط الجملة الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو، فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب؛ لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا﴾ الآية، لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوا﴾؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، لما مر من

أنَّ تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوّهم إلى شياطينهم، وليس كذلك.

فإن قيل: إذا شرطية، لا ظرفية، قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سُلِم فلا ينافي ما ذكرناه، لأنه اسم معناه: الوقت، فلا بد له من عامل وهو هنا ﴿قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بدلالة المعنى، وإذا قُدِّم متعلّق الفعل، وعُطِف فعل آخر عليه يُفهم اختصاص الفاعلين به، كقولنا: (يوم الجمعة سرت وضربت زيدا) بدلالة الفحوى والذوق.

وإن لم يكن للأولى حكم لم يُقصد إعطاؤه للثانية - وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قُصد إعطاؤه للثانية أيضاً -، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بدون أن يكون في الفصل إيهامٌ خلاف المقصود، أو كان بين الجملتين كمال الاتصال، أو شبه أحد الكمالين، فإنه يتعيّن الفصل في كل واحد من هذه المواضع الأربعة - التي هي كمال الانقطاع، وشبهه، وكمال الاتصال، وشبهه - لأن الوصل يقتضي مغايرةً ومناسبةً^(١).

وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال، ولا شبه أحدهما، فالوصل متعيّن؛ لوجود الداعي وعدم المانع.

والحاصل أن للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال:

(١) يعني أن الوصل يقتضي مغايرة من جهة ومناسبة من جهة أخرى، فمن جهة اقتضائه للمناسبة لا يتفق مع كمال الانقطاع ولا شبهه، ومن جهة اقتضائه للمغايرة لا يتفق مع كمال الاتصال ولا شبهه.



الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين: الوصل، وحكم الأربعة السابقة: الفصل، وسنذكر كل واحد من هذه الستة على التفصيل.

كمال الانقطاع:

أما كمال الانقطاع بين الجملتين فسببه واحد من ثلاثة أشياء:

الأول: اختلاف الجملتين خبراً وإنشاء، لفظاً ومعنى.

والثاني: اختلافهما خبراً وإنشاء معنى فقط.

والثالث: ألا يكون بينهما جامع.

فمثال الأول - وهو اختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى، وذلك بأن تكون

إحدهما خبراً لفظاً ومعنى، والأخرى إنشاء لفظاً ومعنى - قول الشاعر:

وقال رائدُهُم أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فكلُّ حَتَفٍ امرئٌ يجري لمقدَّارٍ

(الرائد): هو الذي يتقدّم القوم لطلب الماء والكلاء، و (أرسوا) أي:

أقيموا، من (أرسيّت السفينة) إذا حبستّها بالمرساة، و (نزاوها) أي: نحاول

تلك الحرب ونعالجها، أي: أقيموا نقاتل، فإنّ موت كل نفس يجري بقدر الله

تعالى، لا الجبن يُنجيه، ولا الإقدام يُردّيه.

لم يعطف (نزاوها) على (أرسوا)؛ لأن (نزاوها) خبرٌ لفظاً ومعنى، و (أرسوا) إنشاءً لفظاً ومعنى، وهذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنى، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل من الإعراب، وإلا فالجملتان في محل نصب على أنه مفعول.

ومثال اختلافهما خبراً وإنشاءً معنى فقط - وذلك بأن تكون إحداها خبراً معنى، والأخرى إنشاءً معنى، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً - قولهم: (مات فلان رحمه الله) لم يعطف (رحمه الله) على (مات)؛ لأن (رحمه الله) إنشاءً معنى، و (مات) خبرٌ معنى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً.

ومثال الجملتين اللتين لا جامع بينهما قولك (زيد طويل، عمرو نائم) فلا يصح الوصل فيهما، وسيأتي بيان الجامع بين الجملتين.

كمال الاتصال:

وأما كمال الاتصال^(١) بين الجملتين فله أسباب أربعة:

أحدها: أن تكون الثانية مؤكدة للأولى تأكيداً معنوياً؛ لدفع توهم تجوُّز أو غلط، نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ إذا جعلت ﴿الْمَ﴾ طائفة من الحروف، أو جملة مستقلة، و ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانية، و ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ جملة ثالثة، فإنه بولغ في وصف الكتاب بأنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال، وإنما حصلت هذه المبالغة من أمرين:

أحدهما: جعل المبتدأ لفظ ﴿ذَلِكَ﴾ الدال على كمال العناية بتمييزه

(١) إنما كان كمال الاتصال بين الجملتين مقتضياً للفصل لأن معنى كمال الاتصال أن بينهما مناسبة قوية حتى لكان إحداها الأخرى، فعطف الثانية على الأولى يشبه عطف الشيء على نفسه، ولا معنى له، فوق أن البلغاء لا يقبلونه.



والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة.

وثانيهما: تعريف الخبر باللام الدال على الانحصار مثل: (حاتم الجواد)،
فصار معنى ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمّى
كتاباً، كأن ما عداه من الكتب في مقابله ناقص، بل ليس بكتاب أصلاً.
فجاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قبل التأمل أن قوله
تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ مما يرمى به جزافاً من غير صدورٍ عن رويّة وبصيرة،
فجعل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعا لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ نفياً لذلك التوهم، فوزان ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مع ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ وزان (نفسه) مع (زيد) في قولنا: (جاءني
زيد نفسه).

السبب الثاني: أن تكون الجملة الثانية تأكيداً لفظياً للأولى، نحو: ﴿هُدًى
لِّلْمُتَّقِينَ﴾، أي: هو هدى للمتقين، أي: الضالين الصائرين إلى التقوى، فإن
معناه أن الكتاب بالغ في الهداية درجة لا يدرك كنهها، أي: غايتها، لما في تنكير
(هدى) من الإيهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل (هدى) ولم
يقل هاد، وهذا نفسه معنى ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾؛ لأن معناه - كما مرّ - : الكتاب
الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية، لأن الكتب السماوية بقدر الهداية
واعتبارها تتفاوت في درجات الكمال، لا بحسب غير الهداية، لأن الهداية هي
المقصود الأصلي من الإنزال، فوزان ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وزان زيد الثاني في (جاءني
زيد زيد) لكونه مقررّاً لـ ﴿ذَلِكَ أَلَكْتُبُ﴾ مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿لَا
رَيْبَ فِيهِ﴾ فإنه يخالفه معنى.

السبب الثالث: أن تكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى، إما لأن الأولى
غير وافية بتمام المراد، وإما لأن الأولى جعلت كغير الوافية حيث يكون في

الوفاء قصور ما أو خفاء ما، بخلاف الثانية، فإنها وافية كمال الوفاء، والمقام يقتضي اعتناء بشأن المراد، لنكتة، ككون هذا المراد مطلوباً في نفسه، أو فظيلاً، أو عجبياً، أو لطيفاً، فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال.

فالأولى، نحو: ﴿أَمَذَّكُرٌ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٣) ﴿أَمَذَّكُرٌ بِأَنْعَمٍ وَبَيْنَ﴾ (١٣٣) وَجَنَّتِ وَعُيُونٍ ﴿ [الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤] فإن المراد التنبيه على نعم الله تعالى، والمقام يقتضي اعتناء بشأنه؛ لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة إلى غيره، والثاني، أعني قوله ﴿أَمَذَّكُرٌ بِأَنْعَمٍ﴾ الخ، أوفى من الأول بتأدية المراد الذي هو التنبيه على نعم الله، لدلالة الثاني على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين، فوزانه وزان (وجهه) في قول القائل: (أعجبني زيد وجهه)، لدخول الثاني في الأول، لأن ﴿بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ يشمل الأنعام وغيرها.

والثاني - أعني المنزل منزلة بدل الاشتمال - نحو قول الشاعر:

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا وإلا فكن في السر والجهر مسلماً
فإن المراد بقوله: (ارحل): كمال إظهار الكراهة لإقامة المخاطب، وقوله: (لا تقيمن عندنا) أوفى بتأديته؛ لدلالة (لا تقيمن) على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال (لا تقم عندي)، ولا يَقْصِدُ كُفَّهُ عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره، فوزان (لا تقيمن عندنا) وزان (حسنها) في قول القائل: (أعجبني الدار حسنهما) والسر في ذلك أن عدم الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون تأكيداً، ومع كونه مغايراً للارتحال فهو غير داخل فيه، فلا يكون بديلاً لبعض، ومع ما ذكرنا من تغاير معنى عدم الإقامة



والارتحال، ومن كون الثاني غير داخل في الأول، فأنت تجد بينهما ملازمة باللازمة، فيكون بدل اشتغال.

والكلام في أن الجملة الأولى - أعني (أرحل) - ذات محل من الإعراب مثل ما مر في (أرسوا نزاوها).

وإنما قولنا في المثالين: «إن الثانية أوفى»؛ لأن الأولى وافية مع ضرب من القصور، باعتبار الإجمال وعدم مطابقة الدلالة، فصارت كغير الوافية.

السبب الرابع: أن تكون الجملة الثانية بياناً للجملة^(١) الأولى، لكون الجملة خفية، نحو: ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّخِذُمْ هَلْ أَذُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠]، فإن وزان ﴿قَالَ يَتَّخِذُمْ﴾ وزان عمر في قول الراجز:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ
حيث جعل الثانية بياناً وتوضيحاً للأول، فظهر أن ليس لفظُ (قال) بياناً وتفسيراً للفظ (وسوس) حتى يكون هذا من باب بيان الفعل بالفعل، لا من باب بيان الجملة، بل الميّن هو مجموع الجملة.

شبه كمال الانقطاع:

وأما كون الجملة الثانية كالمنقطعة عن الجملة الأولى، فسببه أن يكون عطف الثانية على الأولى مؤهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود، وشبه هذا

(١) ليس المراد بكون الجملة الثانية بياناً للجملة الأولى خصوص كون تمام الجملة الثانية بياناً لتمام الجملة الأولى، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان، بل المراد ما يشمل ثلاث صور: أن تكون الثانية بتمامها بياناً لتمام الأولى، وأن تكون الثانية بتمامها بياناً لجزء الأولى، وأن يكون جزء من الثانية بياناً لجزء الأولى.



بكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف، إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع، ويسمى الفصل لذلك قطعاً، ومثاله قول الشاعر:

وتظنُّ سلمى أنني أبغي بها بدلاً، أراها في الضلال تهيم
فبين الجملتين مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين، لأن معنى (أراها): أظنها،
وكون المسند إليه في الأولى محبوباً، وفي الثانية محباً، لكنه ترك العطف لئلا يتوهم
أنه عطف على (أبغي) فيكون من مزنونات سلمى.

ويحتمل الاستئناف، كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن؟ فقال: أراها
تتحير في أودية الضلال.

شبه كمال الاتصال:

وأما كون الجملة الثانية كالمتصلة الأولى، فلكون الثانية جواباً لسؤال
اقتضته الأولى، فتنزّل الأولى منزلة السؤال؛ لكونها مشتملة عليه ومقتضية له،
فتفصل الثانية عن الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال، لما بينهما من الاتصال.
وقال «السكاكي»: ينزل السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدل عليه
بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جواباً له فيقطع
عن الكلام الأول لذلك، وتنزله منزلة الواقع إنما يكون لنكتة، كإغناء السامع
عن أن يسأل، أو مثل أن يريد المتكلم ألا يسمع من المخاطب شيئاً؛ تحقيراً له
وكرهه لكلامه، أو مثل قصد أن لا ينقطع كلام المتكلم بكلام المخاطب، أو
مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف،
أو غير ذلك.



وليس في كلام «السكاكي» دلالة على أن الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأن «الخطيب» نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما^(١) يكون على تقدير تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به.

والأظهر أنه لا حاجة إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأً للسؤال كافٍ في ذلك، وقد أُشير إلى هذا في «الكشاف».

ويسمى الفصل لكونه جواباً لسؤال اقتضته الأولى: استئنافاً، وكذا الجملة الثانية نفسها أيضاً تسمى: استئنافاً ومُستأنفةً.

الاستئناف ثلاثة أضرب:

والاستئناف ثلاثة أضرب، وذلك بحسب ما يراد من السؤال، وبيان هذا أن السؤال الذي تَضَمَّنَتْه الأولى: إما أن يكون عن سبب الحكم مطلقاً، وإما عن سبب خاص، وإما عن شيء غير هذين. فمثال السؤال عن السبب المطلق قوله:

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويل أي: ما بالك عليلًا، أو ما سبب علتك؟ بقرينة العرف والعادة، لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا، لا سيما السهر والحزن، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

وأما السؤال عن السبب الخاص لهذا الحكم، فنحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْبَرُ نَفْسِي﴾ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴿٥٣﴾ [يوسف: ٥٣] بقرينة التأكيد^(٢)، فالتأكيد

(١) جملة «إنما يكون على تقدير..» الخ في محل رفع خبر (أن) في قوله: «أن قطع الثانية»، وأما قوله: «مثل قطع الجواب» فهو منصوب على أنه حال من اسم أن.

(٢) وجه دلالة التأكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ على أن السؤال المطوي عن

دليل على أن السؤال عن السبب الخاص، فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد.

وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم الذي هو في الجملة الثانية، أعني الجواب، لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص: هل هو سبب الحكم أم لا، كما مرَّ في أحوال الإسناد الخبري من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أن المراد بالافتضاء استحساناً لا وجوباً، والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

وأما السؤال عن غير السبب المطلق والخاص، بنحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ ف قيل: سلام، أي: حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت.
ومنه قوله:

زَعَمَ الْعَوَازِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ صَدَقُوا، وَلَكِنْ غَمَرْتِي لَا تَنْجِلِي
(العوازل): جمع عاذلة، بمعنى جماعة عاذلة، و (غمرة) أي: شدة، (صدقوا) أي الجماعات العوازل، صدقوا في زعمهم أنني في غمرة، ولكن غمرتي لا تنجلي ولا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل: أصدقوا أم كذبوا؟ ف قيل: صدقوا.

السبب الخاص: أن التأكيد لا يحسن إلا إذا كان المخاطب متردداً، ولا يمكن اعتبار المخاطب متردداً إلا إذا كان سؤاله عن السبب الخاص؛ لأنه حينئذ يسأل: هل هذا السبب المفروض هو السبب في الحقيقة؟ فأما مطلق السبب فإنه لا يؤكد من أجله؛ لأن أحداً لا يتردد في أن لكل شيء سبباً ما.



تقسيم آخر للاستئناف:

ومن الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه، أي: أوقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام «استؤنف عنه الحديث» فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم، نحو: (أحسنْتَ إلى زيد، زيدٌ حقيق بالإحسان) بإعادة اسم زيد.

ومنه ما يبنى على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتيب الحديث عليه، نحو: (أحسنْتَ إلى زيد، صديقك القديم أهلٌ لذلك). والسؤال المقدر فيهما (لماذا أحسنَ إليه؟ وهل هو حقيق بالإحسان). والاستئناف المبني على الصفة أبلغ؛ لاشتغاله على بيان السبب الموجب للحكم كالصداقة القديمة في المثال المذكور، لما يسبق إلى الفهم من ترتُّب الحكم على الوصف الصالح للعِلَّةِ أنه علة.

وهنا بحث^(١)، وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتغاله عليه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَّمًا قَالَ سَلَّمَ﴾، وقوله: «زعم العواذل ... البيت». ووجه التقصِّي عن ذلك مذكور في «الشرح»^(٢).

(١) هذا البحث وارد على الحكم بأن سبب الأبلغية في الاستئناف المبني على الصفة اشتغاله على بيان السبب الموجب للحكم، ووجه النظر أن سبب الحكم مذكور في الجواب إذا كان السؤال عن السبب سواء أكان مبنياً على اسم ما استؤنف عنه، أم كان مبنياً على صفة ما استؤنف عنه.

(٢) حاصل ما ذكره في الشرح المطول أن الاستئناف بإعادة اسم ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم فقط، وأن الاستئناف بذكر وصف ما استؤنف عنه يشتمل على سبب الحكم وسبب سببه معاً، فقولك: (أحسنْتَ إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب

وقد يحذف صدر الاستئناف، فعلاً كان أو اسماً، نحو: ﴿يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ رجال ﴿فَيَمْنُ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةَ الْبَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ يَسْبَحُهُ؟ فَقِيلَ: رَجَالٌ، أَي: يَسْبَحُهُ رَجَالٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُكَ: (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ) أَوْ (نَعَمْ رَجُلًا زَيْدٌ) عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُ الْمَخْصُوصَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَي: هُوَ زَيْدٌ، وَيَجْعَلُ الْجُمْلَةَ اسْتِنْفَا جَوَاباً لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْفَاعِلِ الْمُبْهَمِ.

قد يحذف الاستئناف:

وقد يحذف الاستئناف كله: إما مع قيام شيء مقامه، وإما من غير أن يقوم شيء مقامه.

فالأول نحو قول الحماسي:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قَرِيْشٌ لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ
(إلف) أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلى اليمن، ورحلة في الصيف إلى الشام، و (ليس لكم إلف) أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين، كأنه قيل: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتُم، فحُذِفَ هذا الاستئناف كله، وأُقيم قوله: «لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافٌ» مقامه لدلالته عليه.

والثاني نحو: ﴿فَنَعَمْ أَلَمْ يَهْدُونِ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن، على قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف، أي: هم نحن.

الإحسان إلى زيد، وهو أنه حقيق بالإحسان، وقولك: (أحسننت إلى زيد، الصديق القديم حقيق بالإحسان) يشتمل على سبب الإحسان وهو أنه حقيق بالإحسان، وعلى سبب كونه حقيقاً بالإحسان وهو كونه صديقاً قديماً، فافهم ذلك.



دواعي الوصل:

وإذ قد فرغنا من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل، فلنشرع في بيان الحالتين المقتضيتين للوصل، فنقول:

أما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: (لا وأيدك الله)، فقولهم: (لا) ردُّ للكلام سابق، كما إذا قيل: هل الأمر كذلك؟ فيقال: (لا) أي ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية، و (أيدك الله) جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، فكان ذلك يقتضي الفصل، لكن عطفت الثانية على الأولى، لأنَّ ترك العطف يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أن المقصود الدعاء له بالتأييد، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قولهم (لا).

وبعضهم - لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام - نقل عن «الثعالبي» حكاية مشتملة على قوله: «قلت لا وأيدك الله»، وزعم أن قوله: (وأيدك الله) عطف على قوله: (قلت)، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك الحكاية فحين ما قال للمخاطب: (لا وأيدك الله) فلا بد له من معطوف عليه.

وأما الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال، فإنما يكون إذا اتفقت الجملتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع تحقق جامع بينهما، بدلالة ما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع. ثم الجملتان المتفقتان خبراً أو إنشاءً لفظاً ومعنى قسماً؛ لأنهما إما إنشائيتان، أو خبريتان، والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام، لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى، فاللفظان إما خبران، أو الأولى خبر والثانية إنشاء، أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إما إنشاءان، أو الأولى إنشاء والثانية خبر، أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام.

و«الخطيب» حين مثل لهذا السبب من الوصل أورد للقسمين الأولين - وهما الجملتان المتفتحتان خبراً لفظاً ومعنى، والجملتان المتفتحتان إنشاء لفظاً ومعنى - مثاليهما فمثل للأول بقوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِّعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤] فهذان المثالان في الخبريتين لفظاً ومعنى.

إلا أنهما في المثال الثاني متناسبتان في الاسمية بخلاف المثال الأول، ومثل للثاني بقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الأعراف: ٣١] فهذا في الإنشائيتين لفظاً ومعنى.

وأورد للاتفاق معنى فقط مثلاً واحداً، إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه الستة الباقية، وأعاد فيه لفظة الكاف تنبيهاً على أنه مثال لقسم آخر، وأنه مثال للاتفاق معنى فقط، فقال: وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] فعطف ﴿وقولوا﴾ على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظاً؛ لكونهما إنشائيتين معنى، لأن قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ إخبار في معنى الإنشاء، أي: لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بد له من فعل، فإما أن يقدر خبراً في معنى الطلب - أي: وتحسنون، بمعنى أحسنوا - فتكون الجملتان خبراً لفظاً، إنشاء معنى.

وفائدة تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء: أما لفظاً فالملاءمة مع قوله ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأما معنى فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه سارع إلى الامتثال، فهو يخبر عنه، كما تقول: (تذهب إلى فلان وتقول له كذا)، تريد الأمر - أي: اذهب إلى فلان فقل له كذا-، أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب على



ما هو الظاهر -أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً- فتكونان إنشائيتين معنى، مع أن لفظ الأولى إخبارٌ، ولفظ الثانية إنشاء.

الجامع بين الجملتين:

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما أو المسندين جميعاً، أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية، نحو: (يشعر زيد ويكتب)، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة، وتقارنهما في خيال أصحابهما، و (يعطي زيد ويمنع)؛ لتضاد الإعطاء والمنع، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأما عند تغايرهما فلا بد من تناسبهما أيضاً، كما في قولك: (زيد شاعر وعمر و كاتب) و (زيد طويل وعمر و قصير)؛ لمناسبة بينهما، أي: بين زيد وعمر و، كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك.

وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر، وملابساً له ملابسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف (زيد كاتب وعمر و شاعر) بدون المناسبة بين زيد وعمر و، فإنه لا يصح وإن تناسب المسندان وهما كاتب شاعر، ولهذا حكموا بامتناع، نحو: (خُفِّي ضَيِّقٌ وخاتمي ضَيِّقٌ)، وبخلاف (زيد شاعر وعمر و طويل) مطلقاً، أي: سواء أكان بين زيد وعمر و مناسبة أم لم تكن؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامة.

من محاسن الوصل:

ومن محاسن الوصل -بعد وجود المصحح-: تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة، فإذا أردت مجرد الإخبار،

من غير تعرّضٍ للتجدّد في إحداهما والثبوت في الأخرى، قلت: (قام زيد وقعد عمرو)، وكذلك (زيد قائم وعمرو قاعد) إلا لما منع، مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: (قام زيد وعمرو قاعد)، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: (قام زيد وعمرو يقعد)، أو يراد في إحداهما الإطلاق وفي الأخرى التقييد بالشرط، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَحْزِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل: ٦١] فعندي أن قوله: ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطف على الشرطية قبلها، لا على الجزاء، أعني قوله: ﴿لَا يَسْتَحْزِرُونَ﴾، إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلهم لا يستقدمون^(١).

(١) وجهه أنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل، فلا فائدة في نفيه، فالمنفي في قوله: «إذ لا معنى» المعنى المعتد به عند أهل اللغة، فلا ينافي أنه صادق.

تمرينات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان وصلت إحداها بالأخرى، بيّن في كل مثال الجملتين، ثم بيّن سر الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

- أ- ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].
 ب- ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤].
 ج- ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].
 د- ﴿فَلْيُصْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].
 هـ- ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١].
 و- ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩].
 ز- ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾ [الكهف: ١٠٧].

- ح- ﴿يُذِخُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].
 ط- ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].
 ي- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ١-٣].

(٢) وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

- أ- «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى».
 ب- «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً».

ج- «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه».

د- «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته».

(٣) وقال أبو العتاهية:

قد يُدرك الراقِدُ الهادي برقدته وقد يخيب أخو الرّوحات والدّلجِ

(٤) وقال بشار بن برد:

وأدن إلى القربى المقرب نفسه ولا تُشهد الشورى أمراً غير كاتم

(٥) وقال الطغرائي:

أصالة الرأي صانتني عن الخطلِ وحلية الفضل زانتني لدى العطل

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملتان فصلت إحداهما من الأخرى، أو وُصلت بها، يبيّن في كل مثال منها الجملتين، ثم يبيّن السر في الفصل أو الوصل بينهما.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۖ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۚ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ

﴿٢﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۚ﴾ [النجم: ١ - ٤].

ب- ﴿وَمَا أَتَّبِعُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

ج- ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ

أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

د- ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

هـ- ﴿يَذِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢].
 و- ﴿وَإِذَا نُتِلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ
 وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

ز- ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١].
 ح- ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾
 [نوح: ١٠-١١].

ط- ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].
 ي- ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ﴿٢﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴿٣﴾ فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٢-٤].

(٢) وقال الشاعر:

فَكُن رَجُلًا رَجُلُهُ فِي الثَّرَى وَهَامَةٌ هَمَّتْهُ فِي الثَّرِيَّا

(٣) وقال الآخر:

وَمِنَ الْعَدَاوَةِ مَا يَنَالُكَ نَفْعُهُ وَمِنَ الصَّدَاقَةِ مَا يَضُرُّ وَيُؤْلِمُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

يَا مَنْ يُقَتَّلُ مَنْ أَرَادَ بِسَيْفِهِ أَصْبَحْتُ مِنْ قَتْلِكَ بِالْإِحْسَانِ

فَإِذَا رَأَيْتُكَ حَارَ دُونَكَ نَازِرِي وَإِذَا مَدَحْتُكَ حَارَ فَيْكِ لِسَانِي

(٥) وقال طرفة بن العبد البكري:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ



(٦) وقال المتنبي:

أعزُّ مكان في الدُّنا سرجُ سابح وخيرُ جليسٍ في الزمان كتابُ

(٧) وقال أبو العلاء المعري:

تُعدُّ ذنوبي عند قومي كثيرة ولا ذنب لي إلا العُلا والفضائل

(٨) وقال النابغة:

وإن هبطاً سهلاً أثاراً عجاجة وإن علواً حزناً تشطَّتْ جنادلُ

التمرين الثالث:

في الأمثلة الآتية جملٌ وصل بعضها ببعض، وجملٌ أخرى فصل بعضها عن بعض، يبيِّن في كل مثال منها ما وصل فيه من الجمل أو فصل، ثم بين سر الوصل فيما وصل منها، وسر الفصل فيما فصل منها.

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَتَابَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِيقُ وَنَرْكَبُكَ نَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَعِنَا﴾ [يوسف: ١٦ - ١٧].

ب- ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌُ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٢٩].

ج- ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عَابِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٢ - ٥٣].

د- ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ [الفرقان: ١١].

هـ- ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٦].



و- ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ﴾ [الأنفال: ٣٧].

ز- ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَانَكُمْ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠].

ح- ﴿وَإِذَا نُتِلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١].

ط- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة: ٦٤].
ي- ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

(٢) وقال البحري:

في حمرة الورد شيءٌ من تلَّهَّيها وللقضيب نصيبٌ من تَنَيَّيها
(٣) وقال أبو نواس:

دَبَّ فِي السَّقَامِ سُفْلًا وَعُلُوا وَأَرَانِي أَمُوتُ عَضُوا فَعَضُوا
ذهبت جِدَّتِي بطاعة نفسي وتذكَّرت طاعة الله نضوا
(٤) وقال أبو تمام:

ينال الفتى من عيشه وهو جاهلٌ ويُكْدي الفتى في دهره وهو عالمٌ
(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

على قَدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم
وتكبرُ في عين الصغار صغارها وتصغر في عين العظيم العظائم



(٦) وقال النابغة الذبياني:

ولست بمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ، أَيُّ الرِّجَالِ الْمَهْدَبِ؟

(٧) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

وَإِنِّي لَحُلُوٌّ تَعْرِينِي مَرَارَةً وَإِنِّي لَتَرَّاكُ لِمَا لَمْ أَعُوْدُ

التمرين الرابع:

يَبْنِ الْجُمْلَ الْمُصَوَّلَةَ، وَسِرُّ الْوَصْلِ بَيْنَ كُلِّ جُمْلَتَيْنِ مِنْهَا، وَبَيْنَ الْجُمْلِ الْمَفْصُولَةِ، وَسِرُّ الْفَصْلِ بَيْنَ كُلِّ جُمْلَتَيْنِ مِنْهَا، مِنْ بَيْنِ الْجُمْلِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [فاطر: ٣١].

ب- ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣].

ج- ﴿طه ١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذِيرًا لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾ تَنْزِيلًا مِمَّنْ خَلَقَ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ١ - ٤].

د- ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا نُنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ ﴿٤٢﴾ أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٤٢ - ٤٣].

هـ- ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿٧٣﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنُكَوِّنُ﴾ [المؤمنون: ٧٣ - ٧٤].

و- ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِم بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجْتَرُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ لَا تَجْعَلُوا الْيَوْمَ لَكُمْ

مِنَّا لَا تُصْرُونَ ﴿ [المؤمنون: ٦٤ - ٦٥].

ز - ﴿ كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَدَايَ وَنَذِرِ ﴿١٨﴾ إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي

يَوْمٍ نَحْشِ نَحْشٍ مُّسْتَمِرٍّ ﴿ [القمر: ١٨ - ١٩].

(٢) وقال كعب بن سعد الغنوي:

ولست بمُبْدٍ للرجال سريري ولا أنا عن أسرارهم بسئول

(٣) وقال الشاعر:

تَوَدُّ عَدُوِّي ثُمَّ تَزْعُمُ أَنِّي صديقك؟ إِنَّ الرأْيَ عَنكَ لِعَازِبُ

(٤) وقال أعرابي:

ولم أر كالْمَعْرُوفِ: أَمَا مَذَاقُهُ فَحُلُوٌّ، وَأَمَا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

(٥) وقال عنتر بن شداد العبسي:

لله در بني عبس لقد نسلوا من الأكارم ما قد تنسل العرب

قد كنت فيما مضى أرعى جِمالَهُمْ واليوم أحمي حماهم كُلَّما نكبوا

(٦) وقال عبد الله بن طاهر:

لعمرك ما بالعقل يُكْتَسَبُ الغنى ولا باكتساب المالِ يُكْتَسَبُ العقل

(٧) وقال الصَّمَّة بن عبد الله:

بنفسي تلك الأرض ما أطيب الرُّبَى وما أحسن المصْطاف والمترَبَّعا

(٨) وقال دعبل الخزاعي:

ما أكثر الناس بل ما أَقَلُّهُمْ اللهُ يعلم أني لم أَقُلْ فَتَدَا

إني لأفتح عيني حين أفتحها على كثيرٍ، ولكن لا أرى أحدا

التمرين الخامس:

يَبِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ: عِدَدَ الْجُمْلِ الْتِي فِيهِ، ثُمَّ يَبِّنُ الْمَوْصُولَ مِنْهَا بِمَا قَبْلَهُ، وَالْمَفْصُولَ كَذَلِكَ، ثُمَّ يَبِّنُ السَّرَّ فِي وَصْلٍ مَا وَصَلَ مِنْهَا، وَالسَّرَّ فِي فَصْلٍ مَا فَصَلَ مِنْهَا.

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

أ- ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ [الأحزاب: ٣٨].

ب- ﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُتُبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة: ١ - ٣].

ج- ﴿ ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمُونَ ﴾ [الحجر: ٣].

د- ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيْشُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴾ [الروم: ٥٥].

(٢) وَقَالَ زَهْرُ بْنُ أَبِي سَلْمَى الْمَزْنِي:

نعم امراً هرم لم تغر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا

(٣) وَقَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي يَهْجُو كَافُورًا الْإِخْشِيدِي:

لا تشتر العبد إلا والعصامعه إن العبيد لأنجاس مناكيد

(٤) وَقَالَتِ الْخَنَسَاءُ تَرْتِي أَخَاهَا صَخْرًا:

وإن صخرًا لمولانا وسيدنا وإن صخرًا إذا نشئوا لنحار

وإن صخرًا لتأتهم الهداة به كأنه علم في رأسه نار



(٥) وقالت أيضاً ترثيه:

أعينيَّ جوداً ولا تجمداً ألا تبكيان لصخر الندى

(٦) وقال الشاعر:

لا تطلب المجدَ إنَّ المجدَ سلَّمُهُ صعبٌ، وعش مستريحاً ناعم البال

(٧) وقال أبو الطيب المتنبي يمدح سيف الدولة:

لا تطلبنَّ كريماً بعد رؤيته إن الكرام بأسخاهم يداً خُتِمْوا

(٨) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

أصون عرضي بمالي لا أدنُّسُهُ لا باركَ اللهُ بعد العرض في المال

أحتال للمال إن أودى فأكسبه ولستُ للعرض إن أودى بمحتال

(٩) وقال ابن نباتة السعدي:

لم يُبق جودك لي شيئاً أوْمله تركتني أصحَبُ الدنيا بلا أمل

(١٠) وقال أوس بن حجر:

ولستُ بخابئٍ أبداً طعاماً حذارَ غِدٍ، لكلِّ غِدٍ طعامٌ



تذنيب

التذنيب: هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبه به «الخطيب» ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة، وبدونها أخرى عقيب بحث الفصل والوصل، لمكان التناسب.

وخلاصة القول في هذا الموضوع: أن الكثير الراجح في الحال المنتقلة أن تكون بغير واو. واحترزنا بالمنتقلة عن المؤكدة المقررة لمضمون الجملة، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة.

وإنما وجب في جملة الحال المؤكدة ذلك؛ لشدة ارتباطها بما قبلها.

وإنما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ لأنها في المعنى حكمٌ على صاحبها، كالخبر بالنسبة إلى المبتدأ، فإن قولك: (جاءني زيد راكباً) يدل على إثبات الركوب لزيد كما في قولك: (زيد راكب) إلا أنه في الحال يدل عليه على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات المجيء، وجئت بالحال لتزيد في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، وأيضاً فإن الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة إلى المنعوت، إلا أن المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل، وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإنه لا يقصد به ذلك، بل المقصود به مجرد اتصاف المنعوت به.

وإذا كانت الحال مثل الخبر ومثل النعت، فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال، وأما ما أورده النحويون من الأخبار والنعوت المصدرة بالواو، كالخبر في باب كان، والجملة الوصفية المصدرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه والإلحاق بالحال.

لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الحال جملة، فإن الجملة الواقعة حالاً



- من حيث هي جملة - مستقلة بالإفادة من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإنما قلنا: «من حيث هي جملة»؛ لأنها من حيث هي حالٌ غيرٌ مستقلة، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقيده بها، فتحتاج الجملة الواقعة حالاً إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالاً عنه، وكلٌّ من الضمير والواو صالح للربط، والأصل الذي لا يعدل عنه - ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط - هو الضمير، بدليل الاختصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت.

فالجملة التي تقع حالاً إن خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالاً عنه وجب فيها الواو، ليحصل الارتباط، فلا يجوز (خرجت زيد قائم). ولما ذكرنا أن كل جملة خلت عن الضمير وجبت فيها الواو وجب أن نبين أي جملة يجوز ذلك فيها، وأي جملة لا يجوز ذلك فيها، فنقول:

كل جملة خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال - والاسم الذي يجوز أن ينتصب حال عنه يكون فاعلاً أو مفعولاً، معرفاً أو منكرًا مخصوصاً، لا نكرة محضة ولا مبتدأ، أو خبراً، فإنه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح - فالجملة إن وقعت حالاً عما يجوز أن ينتصب عنه حال رُبطت بالواو، إلا المصدرة بالمضارع المثبت، نحو: (جاء زيد، ويتكلم عمرو) فإنه لا يجوز أن يجعل (ويتكلم عمرو) حالاً عن زيد، لما سيأتي من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط.

ولا يخفى أن المراد بقولنا «كل جملة»: الجملة الصالحة للحالية في الجملة، بخلاف الإنشائيات، فإنها لا تقع حالاً البتة، لا مع الواو، ولا بدونها.

وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، فإن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخول الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾

[المدر: ٦]، أي: ولا تُعطِ حال كونك تُعْطُ ما تُعْطِيهِ كثيراً؛ لأن الأصل في الحال هي الحال المفردة لِعَرَاقة المفردة في الإعراب، وتطفُّل الجملة على المفرد بوقوعها موقعه، والحال المفردة تدلُّ على حصول صفة -أي: معنى قائم بالغير-؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول، والهيئة معنى قائم بالغير، وهذه الصفة التي تدلُّ الحال عليها غير ثابتة؛ لأن الكلام في الحال المتقلة، وحصول الوصف مقارن الحصول لما جعلت الحال قيداً له -يعني: العامل-، لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة.

والمضارع المثبت دالٌّ على حصول صفة غير ثابتة مقارنة لما جعلت قيداً له كالمفردة، فتمتنع الواو فيه كما في المفردة، أما دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلاً فيدلُّ على التجدد وعدم الثبوت، مثبتاً، فيدلُّ على الحصول، وعللوا المقارنة بكونه مضارعاً، فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال. وفيه نظر؛ لأن الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته: أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصدددها يجب أن تكون مقارنة لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً، فلا دخل للمضارع في المقارنة، فالأولى أن يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى.

وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب: «قمت وأصك وجهه».

وقول الشاعر:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَا فِرْهَمَ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُم مَالَكَا



فقد ذكر العلماء في جوابه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول، قيل: إنما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالاً على اعتبار حذف المبتدأ لتكون الجملة اسمية، والتقدير: وأنا أصك، وأنا أرهنهم، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥] أي: وأنتم قد تعلمون.

والوجه الثاني، قيل: المثال الأول - أي قولهم: «قمت وأصك وجهه» شاذ-، والمثال الثان - أي قول الشاعر: «نجوت وأرهنهم» - ضرورة.

والوجه الثالث، قال «عبد القاهر»: الواو للعطف لا للحال، إذ ليس المعنى (قمت صاكاً وجهه)، و (نجوت راهنا مالكا)، بل المضارع بمعنى الماضي. والأصل: قمت وصككت، ونجوت ورهنت، عُدِلَ عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع حكايةً للحال الماضية، ومعناها: أن يُفَرَضَ ما كان في الزمان الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.

وإن كان الفعل مضارعاً منفيّاً فالأمران جائزان: ذكر الواو، وتركه.

كقراءة ابن ذكوان ﴿فاستقيما ولا تتبعان﴾ بتخفيف نون ﴿ولا تتبعان﴾، فيكون (لا) للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فتكون الواو للحال، بخلاف قراءة العامة ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بالتشديد، فإنه نهى مؤكّد معطوف على الأمر قبله، ونحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] أي: أي شيء ثبت لنا حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفيّ حالٌ بدون الواو.

وإنما جاز فيه الأمران لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعاً، دون الحصول لكونه منفيّاً، والمنفيّ إنما يدلُّ مطابقةً على عدم الحصول.

وكذا يجوز الإتيان بالواو وتركه إن كان الفعل ماضياً لفظاً أو معنى، كقوله تعالى إخباراً عن زكريا عليه السلام: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠] بالواو، وقوله: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] بدون الواو، وهذا في الماضي لفظاً، وأما الماضي معنى فالمراد به المضارع المنفي بـ (لم) أو (لما)، فإنهما تَقْلِبَانِ معنى المضارع إلى الماضي، وقد أورد «الخطيب» للمنفي بـ (لم) مثالين:

أحدهما مع الواو، والآخر بدونه، واقتصر في المنفي بـ (لما) على ما هو بالواو، وكأنه لم يطلع على مثال ترك الواو مع المضارع المقترن بـ (لما)، إلا أنه مُقتضى القياس، وهذه المثل الثلاثة هي:

قوله تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [مريم: ٢٠].
 وقوله: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].
 وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٤].

أما وجه جواز الأمرين في الماضي المثلث فللدلالته على الحصول، نعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مثبتاً، دون المقارنة، لكونه ماضياً، فلا يقارن الحال، ولعدم دلالاته على المقارنة شُرْطُ أن يكون مع (قد) ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]، أو مقدرة كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ لأن (قد) تقرب الماضي من الحال.

والإشكال المذكور آنفاً واردٌ ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصدددها غير الحال التي تقابل الماضي، و (قد) تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم، وربما تبعده عن الحال التي نحن بصدددها، كما في قولنا: (جاءني زيد في



السنة الماضية وقد ركب فرسه)، والاعتذار عن ذلك مذكور في «الشرح»^(١).
وأما وجه جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالتهم على المقارنة دون
الحصول، أما دلالتهم على المقارنة فلا أن (لما) للاستغراق: أي لامتداد النفي
من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، وغير (لما) مثل: (لم وما) لانتفاء متقدم على
زمان التكلم، مع أن الأصل استمرار ذلك الانتفاء لما سيجيء حتى تظهر قرينة
على الانقطاع، كما في قولنا: (لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب اليوم)، فيحصل
بالنفي - أو بأن الأصل فيه الاستمرار - الدلالة على المقارنة عند الإطلاق وترك
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء، بخلاف المثبت، فإن وُضع الفعل على
إفادة التجدد من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: (ضرب) مثلاً
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي، وإذا قلت:
(ما ضرب) أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعاً،
بخلاف (لما)؛ وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض،
ولا يخفى أن الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائماً^(٢).

وتحقيق هذا الكلام أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب، بخلاف
استمرار الوجود، نعني أن بقاء الحادث - وهو استمرار وجوده - يحتاج إلى

(١) قد قال في الشرح: وغاية ما يمكن في هذا المقام أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله،
ولفظه (قد) إنما تقربه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان، لكنهم استبشعوا لفظ الماضي
والحال في الجملة، فأتوا بلفظ (قد) لظاهر الحالية، وقالوا: (جاء زيد في السنة الماضية وقد
ركب)، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ (قد) لمجرد الاستحسان اللفظي اهـ.

(٢) يريد أن الإثبات في جزء من أجزاء الزمان لا يناقضه النفي في جزء من أجزاء الزمان، إذ يجوز
أن يكون مثبتاً في جزء ما من أجزاء الزمان، ومنفياً في جزء آخر من أجزاء الزمان، ولكن إذا
انتفى في جميع أجزاء الزمان تناقض مع الإثبات في جزء منه أي جزء كان.

سبب موجود؛ لأنه وجودٌ عقيب وجود، ولا بد للوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار العدم، فإنه عَدَم، فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفي مجرد انتفاء سبب الوجود، والأصل في الحوادث العدم حتى توجد عللها، ففي الجملة: لما كان الأصل في النفي الاستمرار حصل من إطلاقه الدلالة على المقارنة.

وأما عدم دلالة على الحصول: فلكونه منفيًا، هذا إذا كانت الجملة فعلية.

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز ترك الواو، لعكس ما مرَّ في الماضي المثلث، أي: لدلالة الاسم على المقارنة؛ لكونها مستمرة، لا على حصول صفة غير ثابتة، لدالتها على الدوام والثبات، نحو: (كَلِمَتُهُ فَوْهُ إِلَى فِي) بمعنى: مُشَافَهَا.

وأيضاً المشهور أن دخول الواو أولى من تركها؛ لعدم دلالة الجملة الاسم على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها، فحسُن زيادة رابط، نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو أنتم تعلمون ما بينهما من التفاوت.

وقال «عبدالقاهر»^(١): إن كان المبتدأ في الجملة الاسم الحالية ضمير ذي الحال وجبت الواو، سواء كان خبره فعلاً، نحو: (جاء زيد وهو يسرع)، أو اسماً، نحو: (جاء زيد وهو مُسرَّع)؛ وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى

(١) هذا كلام يقابل الكلام السابق الذي هو المشهور عن علماء العربية، وذلك أن الكلام السابق لا فرق فيه بين أن يكون المبتدأ في الجملة الحالية ضمير ذي الحال وألا يكونه، وهذا الكلام فصل بين هاتين الحالتين، فتنبه لذلك.

تدخل في صلة العامل، وتنضم إليه في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا مما يمتنع في نحو: (جاء زيد وهو يسرع) أو (وهو مسرع)؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحاً في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل (يسرع) في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة، وجعلته لغواً في البين^(١)، وجرى مجرى أن تقول: (جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه)، ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاماً، ولم تبتدئ للسرعة إثباتاً.

وعلى هذا الأصل كان القياس أن لا تحيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وما جاء بدونه فسيhle سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه، هذا كلام الشيخ في «دلائل الإعجاز»، وهو مُشعر بوجوب الواو في نحو: (جاءني زيد وزيد يسرع) أو (مُسرع) و (جاءني زيد وعمرو يسرع) أو (مُسرع أمامه) بالطريق الأولى.

ثم قال «الشيخ»: وإن جعل نحو^(٢) (على كتفه سيف) حالاً كثر في تلك الحال ترك الواو، نحو قول بشار:

إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها خرجت مع البازي عليّ سواد

(١) البين: بين الحال والعامل (صالح).

(٢) المراد بنحو هذا المثال كل كلام جاء بعد ما يصح أن ينصب عنه حال، وقد تقدم فيه ظرف أو جار ومجرور، وتأخر عنه اسم مرفوع، نحو: (جاء خالد في يده عصا) أو (قدم علينا علي في وجهه علائم الغضب).

أراد بسواد: بقية من الليل، يعني: إذا لم يعرف قدرى أهل بلدة، أو لم أعرفهم، خرجت منهم مصاحباً للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل، غيرَ منتظرٍ لإسفار الصبح، فقوله: «عليّ سواد»: حال ترك فيها الواو.

ثم قال «الشيخ»: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً بالظرف لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ، وينبغي أن يُقدَّر ههنا خصوصاً أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يُقدَّر فعل ماضٍ، هذا كلامه.

وفيه بحث، والظاهر أن مثل (على كتفه سيف) يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة إسمية قُدِّمَ خبرها، وأن تكون جملة فعلية مقدرة بالماضي، أو بالمضارع، فعلى تقديرين تمتنع الواو، وعلى تقديرين لا تجب الواو، فمن أجل هذا كثر تركها.

وقال «الشيخ» أيضاً: ويحسن ترك الواو في الجملة الاسمية، تارةً لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط، كقوله:

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد
(حوارد): من حَرَد إذا غضب، فقوله: (بنى حوالى الأسود): جملة إسمية وقعت حالاً من مفعول (تبصريني)، ولولا دخول (كأنما) عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو، وقوله (حوالى) أي: في أكنافي وجوانبي، وهو حال من بنى؛ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل.



ويحسن ترك الواو تارة أخرى لوقوع الجملة الإسمية الواقعة حالاً بعقب مفرد وقع حالاً، كقول الشاعر:

فَاللّٰهُ يَبْقِيْكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيْلٌ وَتَعْظِيْمٌ

فقوله: (بردك تبجيل) حال، ولو لم يتقدمها قوله: (سالما) لم يحسن ترك

الواو.



تمريعات

التمرين الأول:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالة غير مقترنة بالواو، بين هذه الجملة، ثم بين سر الإتيان بها، ثم بين السر في تجرّدها من الواو.

١ - قال الله تعالى:

أ- ﴿وَجَاءَ وَآبَاهُمُ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦].

ب- ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦].

٢ - وقال الشاعر:

مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرِّوَاخَ وَغَاهُمُ من الدَّهْرِ أَسْبَابُ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرُ

٣ - وقال أُرطاةُ بن سُهَيْة:

إِنْ تَلْقَنِي لَا تَرَى غَيْرِي بِنَازِرَةٍ تُنَسِّ السِّلَاحَ وَتَعْرِفُ جِهَةَ الْأَسَدِ

٤ - وقال أعشى همدان:

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنَا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ

وَكَانَ سَفَاهَةً مِّنِّي وَجَهْلًا مَسِيرِي لَا أُسِيرُ إِلَى حِمِيمٍ

٥ - وقال الشاعر:

مَتَى أَرَى الصَّبْحَ قَدْ لَاحَتْ مَخَايِلُهُ وَاللَّيْلَ قَدْ مُزِّقَتْ عَنْهُ السَّرَابِيلُ

٦ - وقال أعرابي:

لَنَا فِتْنَى وَحَبَاذُ الْأَفْتَاءِ تَعْرِفُهُ الْأَرْسَانُ وَالِدَلَّاءِ

إِذَا جَرَى فِي كَفِّهِ الرِّشَاءُ خَلَّى الْقَلِيبَ لَيْسَ فِيهِ مَاءٌ



٧- وقال الشاعر:

ولقد أعتدى يُدافع ركني أَحُوذِيْ ذُو مِيعَةٍ إِضْرِيْجِ

٨- وقال بشار بن برد:

إِذَا أَنْكَرْتَنِيْ بِلَدَةٍ أَوْ نَكْرَتَهَا خَرَجْتَ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ

٩- وقال أمية بن أبي الصلت:

فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجَ مَرْتَفَقًا فِي رَأْسِ غَمْدَانِ دَارًا مِنْكَ مُحَلَّلًا

١٠- وقال ابن الرومي:

وَاللَّهِ يَبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ

التمرين الثاني:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية مقترنة بالواو، بيّن هذه الجملة،
ثم بيّن السر في تقييد العامل بها، ثم بيّن سر اقترانها بالواو.

١- قال مسكين الدارمي:

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ

٢- وقال مالك بن ربيع وكان قد جنى جناية فطلبه مصعب بن الزبير:

أَتَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَأَيْنَ أَحِيدَ عَنْهُمْ؟ لَا أَحِيدُ
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُهُنِي الْوَعِيدُ

٣- وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

نَعَمْ أَمْرًا هَرَمٌ، لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِهَا وَزَرَا

٤ - وقال أبو تمام:

هل اجتمعت أحياء عدنان كلها بملتحم إلا وأنت أميرها؟

٥ - وقال البحتري:

أأَكْفُرُكُ النعماء عني وقد نمت عليّ نموّ الفجر والفجر ساطع؟

٦ - وقال امرؤ القيس:

أَيَقْتُلْنِي والمشرقيّ مُضاجعي ومسنونة زرق كَأَنِيَابِ أغوال؟

٧ - وقال كعب بن زهير بن أبي سلمى:

لا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الوشاة ولم أَذْنِبُ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلُ

٨ - وقال امرؤ القيس أيضاً:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّيْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَفَضِّلِ

٩ - وقال الشاعر:

يَا أَبَا جَعْفَرٍ تَحَكَّمْ فِي الشَّعْرِ وَمَا فِيكَ آلَةُ الْحَكَامِ؟

إِنَّ نَقْدَ الدِّينَارِ إِلَّا عَلَى الصَّيْرِ عَرَفَ صَعْبٌ، فَكَيْفَ نَقْدَ الْكَلَامِ؟

١٠ - وقال الآخر:

نَاهَضْتَهُمُ وَالْبَارِقَاتِ كَأَنهَا شُعْلٌ عَلَى أَيْدِيهِمْ تَلَهَّبُ



التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية جملة حالية، وبعض هذه الجمل مقترن بالواو وبعضها الآخر غير مقترن بها، بين هذه الجمل، ثم بين السر في اقتران المقترن منها بالواو، والسر في تجرّد المتجرّد منها عن الواو.

١ - قال الله تعالى:

- أ- ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠].
 ب- ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].
 ج- ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥].
 د- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].
 هـ- ﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٢].

٢ - وقال الشاعر:

لو أن قوما لارتفاع قبيلة
دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

٣ - وقال عمرو بن كلثوم:

فأبوا بالرّماح مكسرات
وأبنا بالسيوف قد انحنينا

٤ - وقال الشاعر:

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة
بمكة حولي إذ خرّ وجليل

٥ - وقال الشاعر:

لقد صبرت للذلّ أعواد منبر
تقوم عليها في يدك قضيب

٦ - وقال الشاعر:

ولولا جنان الليل ما أب عامر
إلى جعفر سرباله لم يمزق



٧- وقال الآخر:

إِذَا أَتَيْتَ أَبَا مَرْوَانَ تَسْأَلُهُ وَجَدْتَهُ حَاضِرَهُ الْجُودِ وَالْكَرَمِ

٨- وقال الآخر:

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمَ قُدَيْدِيْمَةِ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ

٩- وقال الآخر:

يَمْشُونَ قَدْ كَسَرُوا الْجَفُونَ إِلَى الْوَعَى مُتَبَسِّمِينَ وَفِيهِمْ اسْتِبْشَارٌ

التمرين الرابع:

يُن في كل مثال من أمثلة التمرين الأول ما يجب تجرّد الجملة الحالية فيه من الواو، وما يحسن فيه ذلك، وما يقل.

التمرين الخامس:

يُن في كل مثال من أمثلة التمرين الثاني ما يجب اقترانه بالواو، وما يحسن.

التمرين السادس:

يُن في كل مثال من أمثلة التمرين الثالث ما تجرّد من الواو وجوباً، وما تجرّد منها جوازاً، وما اقترن بها وجوباً، وما اقترن بها جوازاً.



الباب الثامن

الإيجاز، والإطناب، والمساواة

قال «السكاكي»: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين - أي: من الأمور النسبية التي يكون تَعَقُّلُها بالنظر إلى تعقُّل شيء آخر، فإن المَوْجَزَ إنما يكون موجزاً بالنسبة إلى كلام أزيدَ منه، وكذا المُطَنَّبُ إنما يكون مطنّباً بالنسبة إلى ما هو أنقص منه - لا يتيسَّرُ الكلامُ فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، أي: لا يمكن التنصيصُ على أنَّ هذا المقدار من الكلام إيجازٌ وذاك إطنابٌ، إذ رُبَّ كلامٍ موجزٍ يكون مُطَنَّباً بالنسبة إلى كلام آخر، وبالعكس. [والبناء على أمر عرفي] أي: وإلا بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف، وهو مُتعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة - والمراد: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات، وهذا الكلام لا يُحمد من الأوساط في باب البلاغة؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يُذمُّ أيضاً منهم، لأنَّ غرضهم تأدية أصلِ المعنى بدلالة وضعيّة وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليفٍ يخرجها عن حكم النعيق.

فالإيجاز: أداء المقصود بأقلِّ من عبارة المتعارف، والإطناب: أدأؤه بأكثر منها.

ثم قال «السكاكي»: الاختصار لكونه نسبياً يرجع فيه تارة إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه، ويرجع فيه تارة أخرى إلى كون المقام خليقاً بأبسط من الكلام الذي ذكَّره المتكلِّم، وتوهَّم بعضهم أن مراده أبسط من متعارف الأوساط، وهو غلطٌ لا يخفى على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

يعني: كما أنَّ الكلام يوصفُ بالإيجاز لكونه أقل من المتعارف، كذلك يوصف بالإيجاز لكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنما قلنا (بحسب الظاهر)؛ لأنه لو كان أقل مما يقتضيه المقام ظاهراً وتحقيقاً لم يكن في شيء من البلاغة.

مثاله قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاسْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف - أعني قولنا: يا رب شخت -، وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهراً؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإمام المشيب، فينبغي أن يُبسَّط فيه الكلام غاية البسط، فلإيجاز معنيان بينهما عموم من وجه^(١). وفي هذا الكلام نظر؛ لأنَّ كون الشيء أمراً نسبياً لا يقتضي تعسُّر تحقيق معناه، إذ كثيراً ما تُحقَّق معاني الأمور النسبية وتُعرَّف بتعريفات تليق بها كالأبوة والأخوة وغيرهما.

والجواب عن هذا النظر إنه لم يُردَّ تعسُّر بيان معناهما؛ لأن ما ذكره بيان لمعناهما، بل أراد تعسُّر التحقيق والتعيين في أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب. ثم إن البناء على المتعارف، أو على البسط الموصوف - بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل من المتعارف، أو يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل مما يليق بالمقام

(١) أما المعنيان: فأحدهما: أن الإيجاز أقل من العبارة التي يقتضيهما المتعارف، وثانيهما: أنه أقل من العبارة التي يقتضيهما ظاهر المقام. وأما أن بين هذين المعنيين عموماً من وجه فلأنهما يجتمعان في كلام يكون أقل من المتعارف وأقل مما يقتضيه ظاهر المقام معاً، كما لو قيل: (رب شخت) فإنه أقل مما يقتضيه الحال؛ لكون الحال حال التشكِّي من نزول المشيب به وانقراض عهد فتوته وشبابه، وهو أقل من المتعارف لأنه يقتضي (يا رب شخت) بقاء النداء وبقاء المتكلم، وينفرد الأقل مما يقتضيه ظاهر المقام بما في الآية الكريمة، وينفرد الأقل مما يقتضيه المتعارف بنحو قول الصياد: (غزال)؛ لأن المتعارف عند أداء هذا المعنى (هذا غزال).



من كلام أبسط من الكلام المذكور - رد إلى الجهالة، إذ لا تعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيتها؛ لاختلاف طبقاتهم، ولا يعرف أن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يُقاس عليه ويُرجع إليه.

والجواب: أن الألفاظ قوالب المعاني، والأوساط الذين لا يقدرُونَ في تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف في لطائف الاعتبارات لهم حدٌ معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضحٌ بالنسبة إليهما جميعاً، وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو معلوم للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يُجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط. والأقرب إلى الصواب أن يقال: المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظٍ مساوٍ لأصل المراد، أو بلفظ ناقصٍ عنه وافٍ به، أو بلفظ زائدٍ عليه لفائدة.

والأول هو المساواة، والثاني هو الإيجاز، والثالث هو الإطناب.

فالمساواة: أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد.

والإيجاز: أن يكون ناقصاً عنه وافياً به.

والإطناب: أن يكون زائداً عليه لفائدة.

واحترزنا في بيان الإيجاز بـ (واف) عن الإخلال، وهو: أن يكون اللفظ ناقصاً عن أصل المراد غير وافٍ به، كقوله:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلِّ لِ النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًا

(النوك) أي: الحمق والجهالة، (ممن عاش كدا) أي: خير ممن عاش

مكدوداً مُتعباً، أراد في الأول العيش الناعم، وأراد في الثاني في ظلال العقل، نعني أن أصل المراد يُؤدَّى بأن يقال: العيش الناعم في ظلال النَّوْكَ خيرٌ من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مُحَلَّاً، فلا يكون مقبولاً.

واحترزنا في بيان الإطناب بـ (فائدة) عن التطويل، وهو: أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعيّناً، نحو قوله:

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً
والكذب والمين واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما، وقوله: (قددت) أي: قطّعت، و (الراهِشان): العرقان في بطن الذراعين، والضمير في (راهِشيه) وفي (ألفى) لجذيمة الأبرش، وفي (قددت) وفي (قولها) للزَّبَاء، والبيت في قصة قتل الزبَاء لجذيمة، وهي قصة معروفة.

واحترزنا أيضاً بـ (فائدة) عن الحشو، سواء أكان مفسداً للمعنى أم غير مفسد.

فالحشوُ المفسد للمعنى هو: زيادة متعيّنة لا لفائدة كالذي في قول المتنبي:
ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب
(شعوب): علمٌ على المنيّة صرفها للضرورة، وعدم الفضيلة على تقدير عدم الموت إنما يظهر في الشجاعة والصبر، لتيقن الشجاع بعدم الهلاك، وتيقن الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله إذا تيقّن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائماً، فإنّ بذله حينئذ أفضل مما إذا تيقّن الموت وتخلّف المال. وغاية اعتذاره ما ذكره الإمام «ابن جني»، وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من



عسر إلى يسر، ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس، ويسهل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل.

والحشو غير المفسد للمعنى مثل قول زهير:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم
فلفظ (قبله) حشو غير مفسد، وهذا بخلاف ما يقال: أبصرته بعيني،
وسمعته بأذني، وكتبته بيدي، في مقام يفتقر إلى التأكيد.

من أمثلة المساواة:

فمن أمثلة المساواة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾
[فاطر: ٤٣].

وقول النابغة:

فإنك كالليل الذي هو مُدْرِكِي وإن خلت أن المتأى عنك واسع
(المتأى): موضع البعد، (عنك واسع): ذو سعة، شبهه في حال سخطه
وهوله بالليل.

قيل: في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشرط،
فيكون كل منهما إيجازاً لا مساواة، وفيه نظر؛ لأن اعتبار هذا الحذف رعاية
لأمر لفظي لا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد حتى لو صرح به لكان إطناباً، بل
تطويلاً. وبالجمله لا نسلم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

أضرب الإيجاز:

والإيجاز ضربان: إيجاز القصر، وإيجاز الحذف.

فأما إيجاز القصر فهو: الكلام الذي ليس في نفس تركيبه حذف، ولكن

فيه معاني كثيرة اقتضاها بدلالة الالتزام أو التضمن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فإن معناه كثير ولفظه يسير.

وذلك لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتِلَ قُتِلَ كان ذلك داعياً له إلى أن لا يُقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان بارتفاع القتل حياة لهم، وليس فيه حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لأمر لفظي حتى لو ذُكِرَ لكان تطويلاً^(١).

ورجحاً قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] على ما كان عندهم أو جَزَ كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: (القتل أنفى للقتل) من عدة جهات:

أولها: قلة اللفظ الذي يناظر قولهم: (القتل أنفى للقتل) من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ وما يناظره منه هو قوله سبحانه: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾؛ لأن قوله: ﴿وَلَكُمْ﴾ زائد على معنى قولهم: (القتل أنفى للقتل) فحروف ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مع التنوين أحد عشر. وحروف (القتل أنفى للقتل) أربعة عشر، أعني الحروف الملفوظة؛ إذ بالعبرة يتعلق بالإيجاز لا بالكتابة.

وثانيها: النص على المطلوب -يعني الحياة- وما يفيدته تنكير حياة من التعظيم؛ لمنع القصاص إياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم -أعني القصاص- حياة عظيمة، أو من النوعية أي: لكم في القصاص نوعٌ من الحياة، وهي الحياة الحاصلة للمقتول وهو الذي

(١) هذا جواب عما قد يقال: إن في الآية حذف متعلق الجار والمجرور الواقع خبراً مقدماً.



يُقَصَّد قتلُه، والقَاتِل وهو الذي يَقْصِد القتل بالارتداع عن القتل؛ لمكان العلم بالاختصاص.

وثالثها: أن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ مُطَّرَد، إذا الاختصاص مطلقاً سبب للحياة، بخلاف القتل فإنه قد يكون أنفى للقتل، كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلماً.

ورابعها: خلو الآية عن التكرار، بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار لفظ القتل، ولا يخفى أن الخالي عن التكرار أفضل من المشتمل عليه، وإن لم يكن مُحَلَّلاً بالفصاحة.

وخامسها: استغناء الآية عن تقدير محذوف، بخلاف قولهم، فإن تقديره: (القتل أنفى للقتل من تركه).

وسادسها: اشتغال الآية على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كالقصاص والحياة.

وأما إيجاز الحذف فهو على ثلاثة أنواع؛ لأن المحذوف إما جزء جملة، وإما جملة، وإما أكثر من جملة.

فإذا كان المحذوف جزء جملة فهو على ضروب كثيرة، نذكر لك منها ههنا خمسة أنواع، وننبهك إلى أنواع أخرى تقدّم ذكرها.

(١) وذلك أن جزء الجملة المحذوف إما أن يكون مضافاً حُذِف وأقيم المضاف إليه مقامه، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ أي: أهل القرية.

(٢) وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف موصوفاً، وذلك كقول سحيم

بن وثيل الرياحي:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني
(الثنايا): جمع ثنية، والثنية: العقبة، وفلان طلاع الثنايا: أي ركّاب
لصعاب الأمور، وقوله (جلا) جملة وقعت صفة محذوف، أي: أنا ابن رجل
جلا، أي انكشف أمره، أو كشف الأمور، وقيل: (جلا) ههنا علم، وحذف
التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعني الفعل مع الضمير، لا عن الفعل
وحده.

(٣) وإما أن يكون الجزء المحذوف صفة، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ
وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي: كل سفينة صحيحة،
أو نحوها كسليمة أو غير معيبة، بدليل ما قبله، وهو قوله: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾
[الكهف: ٧٩] لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة.

(٤) وإما أن يكون الجزء المحذوف شرطاً، كما مرّ في آخر باب الإنشاء.
(٥) وإما أن يكون الجزء المحذوف جواب شرط، وحذف جواب الشرط
يكون لواحد من ثلاثة أسباب:

أولها: مجرد الاختصار، نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا
خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [يس: ٤٥] فهذا شرطٌ حذف جوابه، أي: أعرضوا،
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا
عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس: ٤٦].

وثانيها: الدلالة على أن جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف.
وثالثها: أن تذهب نفس السامع فيه كلّ مذهبٍ ممكن، مثالها قوله تعالى:
﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧] فحذف جواب الشرط للدلالة على أنه
لا يحيط به الوصف، أو لتذهب نفس السامع فيه كل مذهب ممكن.

وإما أن يكون جزء الجملة المحذوف غير ما ذكرنا، كالمسند إليه؛ والمسند؛ والمفعول، كما مرّ في الأبواب السابقة؛ وكالمعطوف مع حرف العطف، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠] أي: ومن أنفق بعده وقتل، بدليل ما بعده، نعني قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا﴾ [الحديد: ١٠].

وإن كان المحذوف جملة - ونعني بها في هذا الموضع الكلام المستقل الذي لا يكون جزءاً من كلام آخر -:

فإما أن تكون الجملة المحذوفة مسببة عن سبب مذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨] فهذا سبب مذكور حذف مسببه، أي: فعل ما فعل.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة سبباً لمذكور، نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] إن قُدِّرَ (فضربه بها)، فيكون قوله: (فضربه بها) جملة محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾، ويجوز أن يقدر: (فإن ضربت بها فقد انفجرت)، فيكون المحذوف جزء جملة وهو الشرط، ومثل هذه الفاء تسمى: فاء الفصيحة - قيل: على التقدير الأول، وقيل على التقدير الثاني، وقيل على التقديرين -.

وإما أن تكون الجملة المحذوفة غير السبب والمسبب، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] على ما مرّ في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر، وذلك على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف. ومثال ما حذف منه أكثر من جملة واحدة قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنْتُمْ﴾ [يوسف: ٤٥-٤٦] أي: فأرسلون إلى يوسف لأستعبه الرؤيا ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف.

الحذف نوعان:

والحذف -من جهة أخرى- على وجهين:

الأول: أن لا يُقام شيء مقام المحذوف، بل يُكتفى بالقرينة كما مرَّ في الأمثلة السابقة.

والثاني: أن يُقام شيء مقام المحذوف، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤] فقوله سبحانه: ﴿فَقَدْ كَذَّبَتْ﴾ ليس جزاء الشرط؛ لأن تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقامه، أي: فلا تحزن واصبر^(١).

أدلة الحذف:

ثم الحذف لا بد له من دليل، وأدلته كثيرة^(٢):

منها: أن يدلَّ العقل على الحذف، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] فالعقل دلَّ على أن هنا حذفاً، إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للأكل وشرب الألبان، فدلَّ على تعيين المحذوف.

ومنها: أن يدلَّ العقل على الأمرين جميعاً: الحذف، وتعيين المحذوف، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] فالعقل يدل على امتناع مجيء الرب تعالى وتقدُّس، ويدل على تعيين المراد أيضاً -أي: أمره أو عذابه-، فالأمر المعين الذي دلَّ عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين.

(١) ولو كان تقدير المحذوف: «فإن تكذيبهم لا يقدر في رسالتك» لكان خيراً وأولى.

(٢) اعلم أن الدليل على أصل الحذف شيء واحد وهو العقل، والتعدد إنما هو في الدليل على تعيين المحذوف، كما ستقف عليه.



ومنها: أن يدلَّ العقلُ على الحذف، والعادة على التعيين، نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] فإنَّ العقل دَلَّ على أنَّ فيه حذفاً، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص^(١)، وأما تعيين المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر: (في حبه)؛ لقوله تعالى: ﴿شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] و (في) مرادوته؛ لقوله تعالى: ﴿تَرَوُدُ فَتَنْهَا عَنِ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٣٠]، و (في شأنه) حتى يشمل الحب والمرادة، والعادة دلَّت على مرادوته لأنَّ الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهر الحب المفرط صاحبه، فلا يجوز أن يقدر (في حبه)، ولا (في شأنه) لكونه شاملاً له! ويتعيَّن أن يقدر (في مرادوته) نظراً إلى العادة.

ومن أدلة تعيين المحذوف: الشروع في الفعل، نحو: (بسم الله) فيقدر ما جعلت التسمية مبدأً له، ففي القراءة يقدر: (بسم الله أقرأ)، وعلى هذا القياس.

ومن أدلة تعيين المحذوف الاقتران^(٢)، كقولهم للمعرس: بالرفاء والبنين، فإنَّ مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دَلَّ على تعيين المحذوف -أي: أعرست-، أو مقارنة المخاطب بالإعراس وتلبَّسه به دَلَّ على ذلك، والرفاء: الالتئام والاتفاق والباء للملابسة.

(١) إذ لا يلام الشخص إلا على فعل من أفعاله.

(٢) قد يقال: الاقتران أعم من جعل البسملة مبدأً الشيء، فالأقسام غير متباينة، فكان الأولى أن يقتصر على الاقتران، ثم يجعل الشروع في الفعل مثلاً من أمثلة المقارنة، ويجاب على هذا بأنَّ المراد بالمقارنة ما كان بعد وجود الفعل، وحينئذ تكون المقارنة قسماً برأسه مقابلاً للشروع في الفعل.

أنواع الإطناب:

والإطناب قد يكون بالإيضاح بعد الإيهام، وفائدته: أن يرى المعنى في صورتين مختلفتين إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو أن يتمكن المعنى في النفس فضل تمكن لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهماً ثم بُيِّنَ كان أوقع عندها، أو لتكمل لذة العلم بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألد، نحو: ﴿رَبِّ أَشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] فَإِنْ ﴿أَشْرَحْ لِي﴾ يُفِيد شرح شيء ما له - أي للطالب - و﴿صَدْرِي﴾ يُفِيد تفسير ذلك الشيء.

ومن الإيضاح بعد الإيهام: باب (نعم) على أحد القولين^(١)، وهو قول من يجعل المخصوص خبراً مبتدأً محذوف، إذ لو أريد الاختصار - أي: ترك الإطناب - كفى (نعم زيد)، ووجه حسن باب (نعم) - سوى ما ذكر من الإيضاح بعد الإيهام -: إبراز الكلام في معرض الاعتدال من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإيهام، والإيجاز بحذف المبتدأ، وإيهام الجمع بين المتنافيين، أي: الإيجاز والإطناب، وقيل: هما الإجمال والتفصيل، ولا شك أن إيهام الجمع بين المتنافيين من الأمور المستغربة التي تستلذُّ بها النفس.

وإنما قلنا (إيهام الجمع)؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين: أن يَصْدُقَ على ذاتٍ واحدةٍ وصفان، يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهو محال.

(١) باب (نعم): يشمل ما كان للمدح نحو: (نعم الرجل زيد)، وما كان للذم نحو: (بُست المرأة حمالة الحطب).

التوشيع:

ومن الإيضاح بعد الإبهام: التوشيع.
والتوشيع في اللغة: لفُّ القطن المندوف^(١)، وفي الاصطلاح: أن يُؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسَّر باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب ابن آدم، ويشبُّ فيه خصلتان: الحرص، وطول الأمل».

ذكر الخاص بعد العام:

وقد يكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، والمراد: الذكر على سبيل العطف، وفائدته: التنبيه على مزية الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام، تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام لا يشمل العام، ولا يعرف حكمه منه، نحو قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] أي: الوسطى من الصلوات، أو الفضلى، من قولهم للأفضل: الأوسط، وهي صلاة العصر عند الأكثر.

التكرير:

وقد يكون الإطناب بالتكرير لنكتة، فإنه إن لم تكن له نكتة لم يكن إطناباً، وإنما يكون تطويلاً، وتلك النكتة كتأكيد الإنذار^(٢) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ

(١) وجه المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي، أن في المعنى الاصطلاحي لفاً وندفاً، أي تفرقة وتفصيلاً، وإن كان اللف في الاصطلاح سابقاً على الندف، عكس ما في اللغوي.

(٢) ومن النكت التي تقصد بالتكرار: زيادة ما تنتفي به التهمة في النصح، وذلك كقوله تعالى: ﴿يَقْوِمُ أَتَعْنُونَ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (٣٨) يَقْوِمُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ [غافر: ٣٨ - ٣٩] فتكرار ﴿يَقْوِمُ﴾ أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قوموه وهو منهم، فلا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، فتضمن تكراره زيادة تأكيد نفي التهمة.

تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾ [التكاثر: ٣-٤] فقلوله: ﴿كَلَّا﴾ ردع عن الانهماك في الدنيا وتنبيه، و﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ إنذار وتخويف، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عايتم ما قدأمكم من هول المحشر، وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار، وفي ﴿ثُمَّ﴾ دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول تنزيلاً لبعده المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعمالاً للفظ ﴿ثُمَّ﴾ في مجرد التدرج في درج الارتقاء.

الإيغال:

وقد يكون الإطناب بالإيغال، وهو في اللغة مأخوذ من: (أوغل في البلاد) إذا أبعد فيها، واختلف في تفسيره، فقليل: هو ختم البيت بما يُفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مريثة أخيها صخر:

وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهداةُ به كأنه علمٌ في رأسه نار

(لتأتمُّ) أي: تقتدي، و(علم) أي: جبل مرتفع، فقولها: (كأنه علم) وافٍ بالمقصود، أعني التشبيه بما يهتدى به، إلا أن قولها: (في رأسه نار) زيادة مبالغة. وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس:

كأنَّ عيُونَ الوحشِ حولِ خبائنا وأرحلنا الجزع الذي لم يُثَقِّبْ

(خبائنا): خيامنا، و (الجزع) بالفتح: الخرز اليماني^(١) الذي فيه سواد وبياض، شبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: (لم يثَقِّبْ) تحقيقاً للتشبيه^(٢)، لأنه

(١) هو ضرب من العقيق فيه دوائر من بياض وسواد.

(٢) لما كان الجزع المثقّب يخالف العيون مخالفةً ما في الشكل زاد الشاعر قوله: (لم يثَقِّبْ) ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، فهذه الزيادة لتحقيق التشابه، أي: في وجه الشبه، وليس هذا من المبالغة السابقة كما قد يتوهم؛ لأنه لم يقصد علو المشبه به في وجه الشبه، وهذا وجه الفرق.

إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. قال «الأصمعي»: الطبي والبقرة إذا كانا حين فعيونهما كلها سواد، فإذا ماتا بدأ بياضها، وإنما شَبَّهَها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما ماتت، والمراد كثرة الصيد، يعني: مما أكلنا كثرت العيون عندنا، كذا في «شرح ديوان امريء القيس».

فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر.

وقيل: لا يختص الإيغال بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، ومثل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْقُومُ آتِيعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ٢٠ آتِيعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴿[يس: ٢٠٢١]، فقله سبحانه: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، إلا أن فيه زيادة حث على الإتياع وترغيب في الرسل.

التذييل:

وقد يكون الإطناب بالتذييل، وهو: تعقيب الجملة بجملة أخرى تشتمل على معنى الجملة الأولى للتأكيد، فهو أعم من الإيغال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد.

والتذييل ضربان:

أما الضرب الأول: فهو الذي لم يخرج خرج المثل، بأن لم يستعمل بإفادة المراد، بل يتوقف على ما قبله، نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورُ﴾ [سبأ: ١٧] على أحد وجهين، وهو أن يُراد: وهل يُجْزَى ذلك الجزاء

المخصوص^(١) إلا الكفور، فيتعلّق بها قبله. وأما على الوجه الآخر - وهو أن يُراد: وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة: إن خيراً فخير، وإن شراً فشر - فهو من الضرب الثاني.

وأما الضرب الثاني: فهو الذي أخرج مخرج المثل، بأن يقصد بالجملة الثانية حكمٌ كليّ منفصل عما قبله جارٍ مجرى الأمثال في الاستقلال وفُشو الاستعمال، نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

والتذييل - مطلقاً - ينقسم قسمة أخرى:

لأنه إما أن يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية، فإن زهوق الباطل منطوقٌ في قوله: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾.

وإما أن يكون لتأكيد مفهوم، كقول النابغة:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمَهْذَبِ

(ولست): على لفظ الخطاب، (لا تلمّه): حال من (أخا) لعمومه، أو

من ضمير المخاطب في (لست)، و (شعث) أي: تفرق وذميم خصال. فهذا الكلام دلّ بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، وقد أكّده بقوله: (أيُّ الرجال المهذب) وهو استفهام بمعنى الإنكار، أي: ليس في الرجال منقح الفِعال مرضيُّ الخصال.

التكميل أو الاحتراس:

وقد يكون الإطناب بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضاً؛ لأن فيه التوقّي والاحتراز عن توهم خلاف المقصود.

(١) الجزء المخصوص: الذي هو إرسال سيل العرم عليهم وتبديل جنتيهم بجنتين ذواتي أكل خيط، وشيء من سدر قليل.

وهو: أن يُؤتى في كلام يُوهم خلاف المقصود بما يدفع توهم خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخر الكلام. فالأول كقول طرفة بن العبد البكري:

فسقى ديارك غيرَ مفسِدها صوبُ الربيع وديمةٌ تهمي
(غيرَ مفسدها): نصب على الحال من فاعل (سقى)، وهو (صوب الربيع) أي: سقى نزول المطر ووقوعه في الربيع، و (ديمة تهمي) أي: تسيل، فلما كان نزول المطر قد يؤول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله (غيرَ مفسدها) دفعاً لذلك.

والثاني: نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤] فإن قوله سبحانه: ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ لما كان ممّا يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولهذا عدّى الذلّ بـ (على) لتضمّنه معنى العطف، ويجوز أن يقصد بالتعديّة بعلی الدلالة على أنهم -مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين- خافضون لهم أجنحتهم.

التميم:

وقد يكون الإطناب بالتميم، وهو: أن يُؤتى في كلام لا يُوهم خلاف المقصود بفضلة -مثل مفعول، أو حال، أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام. ومن زعم أنه يراد بالفضلة هنا: ما يتم أصل المعنى بدونه، فقد

كذَّبه كلام «الخطيب» في «الإيضاح»، وأنه لا تخصيص لذلك بالتتميم^(١) - .
 ويكون الإتيان بما ذكر لنكتة، كالمبالغة، نحو: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْهٍ﴾ [الإنسان: ٨] في وجه، وهو: أن يكون الضمير في ﴿حَيْهٍ﴾ للطعام أي: ويطعمونه مع حبه والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى - أي: يطعمونه على حب الله - فهو لتأدية أصل المراد.

الاعتراض:

وقد يكون الإطناب بالاعتراض، وهو: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين مُتَّصِلِينَ معنى بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لنكتةٍ سوى دفع الإبهام، ولا نريد ههنا بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للأول، أو تأكيداً له، أو بدلاً منه، وهذه النكتة كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] فقوله: ﴿سُبْحَنَهُ﴾ جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على قوله: ﴿لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾. وكالدعاء في قوله:

إِنَّ الثَّانِينَ وَبُلَّغَتْهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
 (تَرْجُمَان) أي: مُفسِّر ومُكرِّر، فقوله: (بُلَّغَتْهَا) اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمى الواو الاعتراضية، وليست بعاطفة ولا حالية.

(١) يعني أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى الذي هو متعارف الأوساط بدونه لا يختص اشتراطه بالتتميم، فإذا أردنا بالفضلة ذلك كان ذكرها غير مفيد؛ لأن كل إطناب بأي نوع من أنواع الإطناب جيء فيه بفضلة بهذا التفسير.

وكالتنبية في قوله:

واعْلَمْ فَعَلِمُ المرءُ ينفعه أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ^(١)
(أن): هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف، يعني أن المقدور
آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر.
فلا اعتراض ببيان التتميم؛ لأن التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لا
بد لها من إعراب، وبيان التكميل؛ لأنه إنما يقع لدفع إيهام خلاف المقصود،
وبيان الإيغال، لأنه لا يكون إلا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور
التذليل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب وقعت بين جملتين
متصلتين معنى؛ لأنه كما لم يشترط في التذليل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه
أن لا يكون بين كلامين، فتأمل حتى يظهر لك فساد ما قيل: إنه يبين التذليل
بناء على أنه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصلين معنى.

ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين متصلين - وهو أكثر من جملة
كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة - قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ
اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] فهذا اعتراض أكثر
من جملة؛ لأنه كلام يشتمل على جملتين، وقع بين كلامين: أولهما قوله سبحانه:
﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾، وثانيهما قوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾
[البقرة: ٢٢٣] والكلامان متصلان معنى، فإن قوله: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾

(١) التمثيل بهذا البيت للاعتراض يدل على أن الاعتراض يكون مقترناً بالفاء، كما قد
يكون مقترناً بالواو نحو: (وبلغتها) في البيت السابق، ويكون بدون فاء ولا واو كما في
(سبحانه) من قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧]
وقال «العصام» في «الأطول»: الفاء اعتراضية، وفيها شائبة من السببية.

بيان لقوله: ﴿فَأَنذَرْتُكَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وهو مكان الحرث، فإن الغرض الأصلي من الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة، والنكتة في هذا الاعتراض: الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما نهوا عنه.

وقال قوم: قد تكون النكتة في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الإيham حتى إنه قد يكون لدفع إيham خلاف المقصود.

ثم القائلون بأن النكتة فيه قد تكون دفع الإيham افترقوا فرقتين: جَوَزَ بعضهم وقوع الاعتراض في آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، وذلك بأن لا تلي الجملة جملة أخرى أصلاً، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة أخرى غير متصلة بها معنى، وهذا الاصطلاح مذكور في مواضع من «الكشاف».

فالاعتراض عند هؤلاء: أن يؤتى في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة، سواء أكانت هذه النكتة هي دفع الإيham أو غيره.

فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل مطلقاً؛ لأنه يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، ويشمل بعض صور التكميل، وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فإن التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها^(١)، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون، لكن الاعتراض - على هذا أيضاً - يبين التتميم؛ لأن الفضلة لا بد لها من إعراب، وقيل: لأنه لا

(١) وعلى هذا يكون بين الاعتراض والتكميل عموم وخصوص من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيham، وينفرد التكميل فيما يكون بغير جملة، وفيما يكون بجملة لا محل من الإعراب.



يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض، وهو غلط، كما يقال: إن الإنسان يباين الحيوان؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق، فافهم. وجوز بعض القائلين بأن نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كون الاعتراض غير جملة، فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما، فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم، وبعض صور التكميل، وهو ما يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين الكلامين المتصلين.

الإطناب لا ينحصر في هذه الأنواع:

وقد يكون الإطناب بغير شيء مما ذكر، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] فإنه لو ترك الإطناب لم يذكر ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾؛ لأن إيمانهم لا يجمله من يشبههم، فلا حاجة إلى الإخبار به لكونه معلوماً. وحسن ذكر قوله: ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ إظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه، وكون هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهراً بالتأمل فيها.

معنى آخر للإيجاز والإطناب:

واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلة بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ لذلك الكلام في أصل المعنى، فيقال للأكثر حروفاً: إنه مطنب، وللأقل: إنه موجز، كقول الشاعر:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدَدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيٍّ عَذْرَاءٌ نَاهِدٌ
(يصد): أي يعرض، و (عَنَّ) أي: ظهر، و (سُوْدَد) أي: سيادة، و



(الزِّيَّ): الهيئة، و (العذراء): البكر، و (النهود): ارتفاع الثدي.

وقوله:

ولستُ بنظّارٍ إلى جانب الغنى إذا كانت العلياء في جانب الفقر
(لستُ) - بالضم - على أنه فعل المتكلم، بدليل ما قبله، وهو قوله:

وإني لصَبَّارٌ على ما يُتَوَبَّنِي وحسبُك أن الله أثنى على الصبر
يصف نفسه بالميل إلى المعالي، يعني أن السيادة مع التعب أحب إليه من
الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق^(١).

ويقرب من هذا القليل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾
[الأنبياء: ٢٣]، وقول الحماسي:

ونُنكر إن شئنا على الناسِ قولهم ولا ينكرون القولَ حين نقولُ
يصف رياستهم ونفاذ حكمهم، أي: نحن نغيّر ما نريد من قول غيرنا،
ولا يجسر أحد على الاعتراض علينا.

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قلنا (يقرب)؛ لأن ما في الآية يشمل
كلَّ فعل، والبيت مختصُّ بالقول، فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل
كلام الله تعالى أجلُّ وأعلى. والله أعلم.

(١) في تساوي البيت مع المصراع السابق - وهو قوله: (يصد عن الدنيا إذا عنَّ سؤدد)
توقّف؛ إذ المصراع السابق يدل على الصدود عن الدنيا إذا ظهر سؤدد، ولو كان ذلك في
جانب الغنى، إذ لم يقيد ظهور السؤدد بجانب الفقر، فأما البيت فقد ذكر جانب الفقر،
ويجاب عن هذا التوقف بأن المراد تساويهما في أصل المعنى الذي هو الصد عن الدنيا عند
ظهور السؤدد، والله سبحانه أعلى وأعلم.

تمرينات

التمرين الأول:

بيِّن أنواع الإيجاز في كل مثال من الأمثلة الآتية، مع بيان سبب ما تذكره.

١ - قال الله تعالى:

- أ- ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: ١٩٩].
 ب- ﴿ أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا ﴾ [النازعات: ٣١].
 ج- ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَكْذُّ الْأَعْيُنُ ﴾ [الزخرف: ٧١].
 د- ﴿ تَأَلَّهَ تَفَتُّوْا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥].
 هـ- ﴿ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ ﴾ [الأنعام: ٨٢].
 و- ﴿ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١].
 ز- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].
 ح- ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٥٤].
 ط- ﴿ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [٢٤] فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّكِ آتِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٤ - ٢٥].
 ي- ﴿ أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتٍ ﴾ [سبأ: ١١].

٢ - وقال عليه الصلاة والسلام:

- أ- «إن من البيان لسحرا».
 ب- «الضعيف أمير الركب».

٣- وقال أبو الطيب المتنبّي:

أتى الزمانُ بُنُوهُ في شَبِيئَتِهِ فسرَّهُم وأَئِنّاه على الهَرَمِ

٤- وقال أبو تمام:

فلو صَوَّرْتَ نفسَكَ لم تَزدها على ما فيكَ من كرم الطباع

٥- وقال السموأل:

إذا المرءُ لم يدنس من اللُّؤْم عِرْضه فكلُّ رداء يرتديه جميل

وإنْ هُوَ لم يحمل على النَّفسِ ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

التمرين الثاني:

يَبين في كل مثال من الأمثلة الآتية: نوع الإيجاز مع إيضاح ما تذكّر، ثم يَبين سرّ ما فيه من البلاغة:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ب- ﴿يَعْبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسَعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾

[العنكبوت: ٥٦].

ج- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [فصلت:

٥٢].

د- ﴿أَذْهَبَ بِكُنْيَتِي هَذَا فَأَلْفَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَأَنْظَرَ مَاذَا يَرْجِعُونَ﴾ (٢٨)

قَالَتْ يَتَأْتِيَهَا الْمَلَأُوْا إِنِّي أَتْلُوْا إِلَيْكَ كِتَابٌ كَرِيْمٌ (٢٩) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمٰنَ وَإِنَّهُ بِسْمِ

اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ [النمل: ٢٨ - ٣٠].

هـ- ﴿وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ [البقرة: ١٦٤].

- و- ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ﴿٩١﴾ قَالَ يَهْدُرُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴿طه: ٩١ - ٩٣﴾.
- ز- ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ ﴿سبأ: ٥١﴾.
- ح- ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَسْخَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿هود: ٤٤﴾.
- ط- ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتُ بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ ﴿الرعد: ٣١﴾.
- ي- ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ ﴿فاطر: ٤﴾.

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «المعدة بيت الداء، والحمية رأس الدواء».

ب- «الطمع فقر، واليأس غنى».

ت- «عَوِّدُوا كُلَّ جَسَمٍ مَا اعْتَادَ».

٣- وقال شاعر الحماسة:

كل امرئ سَتَيْمٌ مِنْهُ الـ عِرْسُ أَوْ مِنْهَا يَيْم

٤- وقال حاتم الطائي:

أماويٌّ مَا يُغْنِي الثَّرَاءَ عَنِ الْفَتَى إِذَا حَشَرَتْ يَوْمًا وُضَاقَ بَهَا الصَّدْرُ؟

٥- وقال عاصم المنقري:

رَأَيْتَ الْخَمْرَ جَامِحَةً وَفِيهَا خَصَالٌ تُفْسِدُ الرَّجُلَ الْحَلِيمَا

فَلَا وَاللَّهِ أَشْرَبَهَا حَيَاتِي وَلَا أَسْقِي بِهَا أَبَدًا نَدِيمَا

التمرين الثالث:

يَبِّنْ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ نَوْعَ الْإِطْنَابِ، مَعَ بَيَانِ سِرِّ الْبَلَاغَةِ فِيهِ:

١ - قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

أ- ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ (٣٤) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴿[الأنبياء: ٣٤ - ٣٥].

ب- ﴿وَفَضَّلْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَتُولَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

ج- ﴿أَمَذَكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٣٢) أَمَذَكُم بِأَنَعَمِ وَبَيْنَ ﴿[الشعراء: ١٣٢ - ١٣٣].

د- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [نوح: ٢٨].

هـ- ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤].

و- ﴿نَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ فِيهَا﴾ [القدر: ٤].

ز- ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الرعد: ٥].

ح- ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾ (٣١) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿(٣٢) وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا﴾ [النبا: ٣١ - ٣٣].

ط- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿[الشرح: ٥ - ٦].

ي- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠].



٢- وقال الشاعر:

لا تُودِعِ السِّرَّ وَشَاءَ بِهِ مَذَلًا فما رَعَى غَنَمًا فِي الدَّوِّ سِرْحَانُ

٣- وقال أبو تمام يُعْزِي:

تَعَزَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّهُ لما قَد تَرَى يُغْذَى الصَّبِيَّ وَيُولَدُ
هَلْ إِبْنُكَ إِلَّا مِنْ سَلَالَةِ آدَمَ لِكُلِّ عَلَى حَوْضِ الْمَنِيَةِ مَوْرِدُ

٤- وقال أبو الفتح البستي:

إِذَا أَحْمَدُ الْكَرِيمُ صَبَاحَ يَوْمٍ وَأَنْتَى ذَاكَ لَمْ يُحْمَدِ مَسَاءَهُ
٥- وقال عنتر بن شداد العبسي:

يُخْبِرُكَ مِنْ شَهْدِ الْوَقِيعَةِ أَنَّنِي أَغْشَى الْوَغَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

٦- وقال الشاعر:

وَالسَّعْيُ فِي الرِّزْقِ وَالْأَرْزَاقُ قَدْ قُسِمَتْ بَغْيِي أَلَا إِنْ بَغْيِي الْمَرْءُ يَصْرَعُهُ

التمرين الرابع:

في بعض المثل الآتية إيجاز، وفي بعضها الآخر إطناب، بين الإيجاز ونوعه، والإطناب ونوعه، ثم بين سرَّ البلاغة في كل واحد مما تذكر.

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ [سبأ: ١٧].

ب- ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ ① ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾

ج- ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

د- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنَ يَقَوْمُ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (٣٨) ﴿يَقَوْمُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٨-٣٩].

هـ- ﴿وَسَّالِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢].
و- ﴿وَالْفَجْرِ﴾ (١) ﴿وَلَيْلٍ عَشْرٍ﴾ (٢) ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ (٣) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ (٤) ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ١ - ٥].

ز- ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].
ح- ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (٩٧) ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ﴾ (٩٨) ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٧ - ٩٩].
ط- ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨].

ي- ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

٢- وقال كعب الغنوي:

حليم إذا ما الحلم زَيْنَ أَهْلُهُ مع الحلم في عين الرجال مَهْيَبُ

٣- وقال أبو خراش الهذلي:

تقول: أراه بعد عُزْوَةٍ لاهِيَاً وذلك رُزْءٌ لو علمت جليل

فلا تحسبي أني تناسيتُ عهدَه ولكن صبري يا أُمَيْمَ جميل



٤- وقال شاعر الحماسة:

أَسْجُنًا وَقِيدًا وَاشْتِيَاقًا وَغُرْبَةً وَنَأْيَ حَبِيبٍ، إِنَّ ذَا لِعَظِيمٍ
وَإِنَّ أَمْرًا دَامَتْ مَوَاقِثُ عَهْدِهِ عَلَى مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ لَكَرِيمٍ

٥- وقال عباس بن الأحنف:

إِنْ تَمَّ ذَا الْهَجْرُ يَا ظُلُومَ، وَلَا تَد مَمَّ فَمَالِي فِي الْعِشِّ مِنْ أَرْبٍ

التمرين الخامس:

فيما يلي أمثلة بعضها مطنب، وبعضها موجز، وبعضها مساو، بين الإيجاز والإطناب والمساواة، وسرّ البلاغة في كل واحد منها، في كل ما تذكر:

١- قال الله تعالى:

- أ- ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].
 ب- ﴿فَوَسَّوْكَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّبِعُكُمْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَجَرَةٍ الْخُلْدِ وَمَلِكٍ لَا يَبْلَى﴾ [طه: ١٢٠].
 ج- ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعَفَّوْا وَتَصَفَّحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].
 د- ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧].
 هـ- ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩].
 و- ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْآلَبِ﴾ [البقرة: ١٧٩].
 ز- ﴿كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].



٢- وقال الشاعر:

إني لأعلمُ واللَّيبُ خَيْرُ أَنَّ الحَيَاةَ وإنْ حرصتْ غُرُورُ

٣- وقال امرؤ القيس:

فقلتُ يمينَ الله أَبْرَحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

٤- وقال الآخر:

يُهُونُ بالرأي ما يجري القضاء به مَنْ أخطأ الرأي لا يستذنب القَدْرَا

٥- وقال الآخر:

وإنَّ المنيّةَ مَنْ يُلْقِهَا فسوف تصادِفُهُ أينما

٦- وقال الآخر:

نَزَرُ الكلام من الحياء تخالُهُ ضمناً وليس بجسمه سقم

٧- وقال إبراهيم بن المهدي:

تبدّل داراً غيرَ داري وجيرةً سواي وأحداث الزمانِ تنوبُ

٨- وقال أبو الحسن الجزار:

ويهتز للجدوى إذا ما مدّخته كما اهتزّ، حاشا وصفه، شاربُ الخمر



تمرينات عامة على جميع ما تقدّم

التمرين الأول:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية: المجاز، ونوعه، وعلاقته، وموقعه في الكلام:

١ - قال الله تعالى:

- أ- ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦].
 ب- ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥].
 ج- ﴿وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥].
 د- ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٢١].
 هـ- ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠].

- و- ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: ١١٧].
 ز- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨].
 ح- ﴿لَسَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].
 ط- ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧].
 ي- ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١].

- يا- ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٨٧].

- يب- ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧].



يج- ﴿وَعَايَهُ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].

يد- ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

يه- ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

٢- وقال تأبط شراً يصف سيفاً:

إذا هزّه في عظم قرن تهلّلت نواجد أفواه المنايا الضواحك

٣- وقال شاعر الحماسة يصف سيفاً أيضاً:

سقاء الردى سيفٌ إذا سُئل أو مضت إليه ثنايا الموت من كل مرقد

٤- وقال الحريري:

وأقري المسامع إمّا نطقْتُ بياناً يقود الحُرُون الشُّمُوسَا

٥- وقال أبو تمام:

لا تَسْقِنِي ماء الملام فإنني صبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي

٦- وقال امرؤ القيس في وصف الليل:

فقلت له لما تَمَطَّى بصلبه وأردف أعجازاً وناءً بكلكل

التمرين الثاني:

بيّن في كل مثال من الأمثلة الآتية التشبيه وأركانه ونوعه على وجه

التفصيل:

١- قال الله تعالى:

أ- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ

أَتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ [العنكبوت: ٤١].

ب- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَلُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨].

ج- ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥].

د- ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ﴾ [يونس: ٢٤].

هـ- ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾ [آل عمران: ١١٧].

و- ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

ز- ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

ح- ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمْدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨].

ط- ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥].

ي- ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

٢- وقال عليه الصلاة والسلام:

أ- «إياكم وخضراء الدمن، قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: المرأة الحسناء في المنبت السوء».

ب- «الآن حمي الوطيس».

٣- وقال البحري:

تَبَسُّمٌ وَقُطُوبٌ فِي نَدَى وَوَعَى كَالغَيْثِ وَالْبَرْقِ تَحْتَ الْعَارِضِ الْبَرْدِ



٤- وقال المتنبي:

كَأَنَّ الْجَفُونَ عَلَى مُقَلَّتِي ثِيَابٌ شُقِقْنَ عَلَى ثَاكِ

٥- وقال الشاعر:

يَا هَلَالًا يُدْعَى أَبُوه هَلَالًا جَلَّ بَارِيكَ فِي الْوَرَى وَتَعَالَى
أَنْتَ بَدْرٌ حُسْنًا، وَشَمْسٌ عَلَوًّا وَحَسَامٌ حَزْمًا، وَبَحْرٌ نَوَالًا

٦- وقال الآخر:

كَأَنَّ السُّهَى إِنْسَانٌ عَيْنٌ غَرِيقَةٌ مِنْ الدَّمْعِ يَبْدُو كُلَّمَا ذَرَفَتْ ذَرْفًا

٧- وقال الآخر:

أَرِقْتُ أَمْ نَمْتُ لَضُوءِ بَارِقٍ مُؤْتَلِقًا مِثْلَ الْفَوَادِ الْخَافِقِ
كَأَنَّهُ إِصْبَعُ كَفِّ سَارِقٍ

التمرين الثالث:

في كل مثال من الأمثلة الآتية شيء محذوف، بين هذا المحذوف والسر في حذفه:

١- قال ابن الدمينية:

وَقَوْلُكَ لِلْعَوَادِ: كَيْفَ تَرُونَهُ؟ فَقَالُوا: قَتِيلًا، قُلْتَ: أَيْسَرُ هَالِكٍ

٢- وقال البحري يمدح:

لَوْ شِئْتُ لَمْ تَفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَمًا، وَلَمْ تَفْسِدْ مَآثِرَ خَالِدٍ

٣- وقال الشاعر:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَخْتَ مَنِّي أَيْدِيَّ لَمْ تَمْنَنْ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ

فتى غير محبوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلت

٤- وقال الله تعالى:

أ- ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧].

ب- ﴿أَلَمْ يَحْذِكْ يُتِيمًا فَاوَىٰ ۖ ﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ ۖ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ

عَايِلًا فَأَغْنَىٰ ۖ﴾ [الضحى: ٦ - ٨].

ج- ﴿رَبِّ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

د- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمَا ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

هـ- ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى الْأَمْرَ وَمَا كُنْتَ مِنَ

الشَّاهِدِينَ﴾ [القصاص: ٤٤].

و- ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٣٦].

ز- ﴿قَالَ لَوْ أَنِّي بِيَدِي قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠].

ح- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾

[البقرة: ١١].

ط- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾

[النور: ٢٠].

ي- ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ

الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [المائدة: ٥].

٥- وقال امرؤ القيس:

إذا قامتا تَصَوَّعَ المسكُ منهما نسيم الصبا جاءت برياً القرنفل



٦- وقال الهذلي:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
لقد تركتني أحسد الوحش أن أرى أليفين منها لا يروعهما النفر

٧- وقال الشاعر:

بما بعينك من سحرٍ صلي دنفاً يهوى الحياة، وأما إن صددت فلا

٨- وقال النابغة الذبياني:

ولكنني كنت امرأ لي جانب من الأرض فيه مستراد ومذهب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أحكم في أموالهم وأقرب

التمرين الرابع:

قال الله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ
تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ
كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٠ - ١١].

ما السر في ذكر المسند إليه؟

وما السر في الإتيان بالمسند موصولاً؟

وما السر في تنكير ﴿مَاءً﴾ و﴿شَرَابٌ﴾ و﴿شَجَرٌ﴾؟

وما السر في وصف الشجر بقوله: ﴿فِيهِ تُسِيمُونَ﴾؟

وما موقع قوله: ﴿يُنْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ﴾ مما قبله؟

وما السر في الإتيان به؟



وما السر البلاغي في ذكر ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ بعد ما تقدمه؟
ولماذا فصل قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ عمّا
قبله؟

التمرين الخامس:

قال أبو الطيب المتنبي يرثي:

مَنْ لِلْمَحَافِلِ وَالْجَحَافِلِ وَالسَّرَى فَقَدْتُ بِفَقْدِكَ نِيرًا لَا يَطْلُعُ
وَمَنْ اتَّخَذَتْ عَلَى الضِّيُوفِ خَلِيفَةً ضَاعُوا، وَمِثْلُكَ لَا يَكَادُ يُضِيعُ
ما المراد بالاستفهام في قوله: (من للمحافل) وقوله: (ومن اتخذت...
إلخ)؟

وما موقع قوله: (فقدت بفقدك... إلخ) مما قبله؟ وكذا قوله: (ضاعوا)؟
وما الذي في قوله (نيراً) من البيان؟ وما سر تنكيره؟
وما المعنى الذي يدل عليه قوله: (ومثلك لا يكاد... إلخ)؟
اشرح كل ذلك شرحاً وافياً.

التمرين السادس:

قال الشريف الرضي يصف:

وَلَيْلَةٌ خَضَتْهَا عَلَى عَجَلٍ وَصُبْحُهَا بِالظَّلَامِ مُعْتَصِمٌ
تَطَّلَعَ الْفَجْرُ فِي جَوَانِبِهَا وَانْفَلَتَتْ مِنْ عَقَالِهَا الظُّلُمُ
كَأَنَّهَا الدَّجَنُ فِي تَزَاحِمِهِ خَيْلٌ لَهَا مِنْ بَروقِهِ جُمُ
اشرح هذه الأبيات شرحاً بلاغياً، وتعرّض بنوع خاص لبيان الاستعارة



في قوله: (خضتها)، وليبان التشبيه الذي في البيت الثالث.

التمرين السابع:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً بلاغياً، وتعرّض بنوع خاص لما عسى أن يكون فيها من تأكيد، ومن تقديم ما حقه التقديم، مع بيان السرّ البلاغي في كل منهما:

١ - قال الشريف الرضي:

عندي رسائل شوقٍ لستُ أذكرها لولا الرقيب لقد بلغتُها فاك

٢ - وقال البحري يهنئ المتوكل بعيد الفطر:

بالبرِّ صُمتَ، وأنتَ أفضلُ صائمٍ وبسُنّةِ الله الرضيّة تُفطرُ
فأنعم بيوم الفطر عيداً إنه يومٌ أغرُّ من الزمان مُشهرُ

٣ - وقال يمدح محمد بن علي بن عيسى القميّ

ذاك وادي الأراك، فاحبس قليلاً مُقصرًا من صبايةٍ أو مُطيلًا
قف مشوقاً أو مُسعداً أو حزيناً أو مُعيناً أو عاذراً أو عذولاً
إنَّ بَيْنَ الكثيب فالجزع فالآ رام رُبعا لآل هِنْدٍ مُحِيلا

٤ - وقال ابن رشيق القيرواني:

ومن حسنات الدهر عِنْدِي ليلةٌ من العُمُر لم تتركْ لآيَماها ذنباً
خلوْنَا بها نَنفِي القَدَى عن عيوننا بلؤلؤة مملوءة ذهباً سَكْباً

التمرين الثامن:

يَبِّن ما في الأبيات الآتية من تشبيهات، مع بيان نوع كل تشبيه، وأركانه:



١ - قال ابن رشيق القيرواني:

في الناس مَنْ لَا يُرْجَى نَفْعُهُ إِلَّا إِذَا مُسَّ بِإِضْرَارٍ
كَالْعُودِ لَا تَطْمَعُ فِي طَيِّبِهِ إِنْ أَنْتَ لَمْ تَمَسَّهُ بِالنَّارِ

٢ - وقال لسان الدين بن الخطيب الأندلسي:

جَادَكَ الْغَيْثُ إِذَا الْغَيْثُ هَمَى يَا زَمَانَ الْوَصْلِ بِالْأَنْدَلَسِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ وَصْلُكَ إِلَّا حُلُمًا فِي الْكَرَى أَوْ خِلْسَةِ الْمُخْتَلَسِ

٣ - وقال البحري:

وَلَيْلٍ كَأَنَّ الصَّبْحَ فِي أَخْرِيَاتِهِ حُشَّاشَةٌ نَضِلُّ ضَمَّ إِفْرَنْدَهُ غِمْدُ
تَسْرِبَلْتِهِ وَالذُّبُّ وَسُنَّانٌ هَاجِعٌ بَعَيْنُ ابْنِ لَيْلٍ مَا لَهُ بِالْكَرَى عَهْدُ

٤ - وقال يصف إيوان كسرى:

وَكَأَنَّ الْإِيْوَانَ مِنْ عَجَبِ الصَّنِ سَعَةٌ جَوُّبٌ فِي جَنْبٍ أَرْعَنَ جَلَسَ
٥ - وقال ابن المعتز يصف روضاً:

وَكَأَنَّ الرُّوْضَ وَشْيٍ بِالْغَتِّ فِيهِ التَّجَارُ نَقْشُهُ آسٌ وَنَسْرِي
نُّ وَوَرْدٌ وَبَهَارُ

٦ - وقال يصف سحابة:

وَسَارِيَةٍ لَا تَمْلُ الْبُكْيَ جَرَى دَمْعُهَا فِي خُدُودِ الثَّرَى
سَرَتْ تَقْدَحُ الصَّبْحَ فِي لَيْلِهَا بِرَقِّ كَهْدِيَّةٍ تُتَضَى
فَلَمَّا دَنْتَ جَلَجَلْتَ فِي السَّمَاءِ رَعْدًا أَجَشَّ كَجَرَسِ الرَّحَى



٧- وقال القاضي التنوخي:

وليلة مُشْتاقٍ كأنَّ نجومها قد اغْتَصَبَتْ عين الكرى وَهِيَ نَوْمٌ
 كأنَّ عيونَ السَّاهِرِينَ لَطَوها إذا شَخَصَتْ للأُنْجَمِ الزُّهُرُ أَنْجَم
 كأنَّ سواد الليل - والفجر ضاحك يلوح ويخفى - أَسْوَدٌ يَتَبَسَّم

٨- وقال أبو العلاء المعري:

إنَّ زَماني بَرَزَأياه لي صَيَّرَني أُمْرَحَ في قِدهِ
 كَأَنَّنا في كَفِّه ماله يَنْفِقُ ما يَخْتار من نَقْدِه

٩- وقال ابن النبيه المصري يرثي:

الناس للموت كَخَيْلِ الطَّراد فالسابق السابق منها الجَواد
 والموت نَقَاد على كفه جواهر يختار منها الجِياد
 والمرء كالظل ولا بدَّ أن يزول ذاك الظل بعد امتداد

التمرين التاسع:

يَبَيِّنْ ما في الأبيات الآتية من تشبيه أو كناية أو استعارة، مع بيان نوع كل واحد منها.

١- قال الخطيئة في هجائه الزبرقان بن بدر:

ما كان ذنب بَغِيضٍ أَنْ رَأى رجلاً ذافاقَةً حَلَّ في مُسْتَوَعِرٍ شاسِ
 جَاراً لِقَوْمٍ أَطالوا هَوْنَ مَنْزِلِهِ وَغادَرُوهُ مُقِيماً بَيْنَ أَرْماسِ
 مَلَّوا قِراءَهُ، وَهَرَّئُهُ كِلابِهِم وَجَرَّحوهُ بِأَنْيابٍ وَأَضراسِ
 لا ذنب لي اليومَ إنَّ كانت نفوسكم كَفَّارِكِ كَرِهَتْ ثوبِي وإِلْباسِي



٢- وقال ذو الرمة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة:

كَأَنِّي أَشْهَلُ الْعَيْنِينَ بِأَزٍّ عَلَى عَلِيَاءَ شَبَّهَ فَاسْتَحَالَ

٣- وقال عبيد الله بن قيس الرقيّات يمدح عبد العزيز بن مروان:

وَأَنْتَ فِي الْجَوْهَرِ الْمَهْدَّبِ مِنْ عَبْدٍ مَنَافٍ، يَدَاكَ فِي سَبِيهِ

يُخْلِفُكَ الْبَيْضُ مِنْ بَنِيكَ كَمَا يُخْلِفُ عَوْدَ النَّضَارِ فِي شَعْبِهِ

٤- وقال يمدح مصعب بن الزبير:

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنْ اللَّهِ تَجَلَّتْ لِنُورِهِ الظُّلُمَاءُ

مُلْكُهُ مُلْكُ قُوَّةٍ لَيْسَ فِيهِ جَبْرُوتٌ وَلَا بِهِ كِبَرِيَاءُ

٥- وقال جميل بن معمر العذري صاحب بشيرة:

وإن عروض الوصل بيني وبينها وإن سهّلتها بالمنى لصعود

فأفئيت عيشي بانتظاري نواها وأبليت ذاك الدهر وهو جديد

٦- وقال كثير عزة:

وَإِنِّي وَتِيَامِي بَعْزَةٌ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّيْتُ

لِكَالْمَرْتَجِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتْ

٧- وقال أبو تمام يرثي محمد بن حميد الطوسي:

غَدَا غَدُوَّةً وَالْحَمْدُ نَسْجَ رَدَائِهِ فَلَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا وَأَكْفَانَهُ الْأَجْرُ

تَرَدَّى ثِيَابُ الْمَوْتِ حَمْرًا فَمَا دَجَا لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سَنْدَسٍ خَضِرُ

كَأَنَّ بَنِي نُبْهَانَ يَوْمَ وَفَاتِهِ نَجُومُ سَمَاءٍ خَرَّ مَنْ بَيْنَهَا بَدْرُ

يَعَزُّونَ عَنْ ثَاوٍ تَعَزَّى بِهِ الْعَلَا وَيَبْكِي عَلَيْهِ الْبَاسُ وَالْجُودُ وَالشُّعْرُ

علم البديع

تعريف علم البديع:

هو: علم يُعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة، أي: تُتصور به معانيها، ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة.

والمراد بالوجوه ما مرَّ في قولنا: «وتتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسناً وقبولاً».

وقولنا: «بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة» إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تُعدَّ مُحسَّنة للكلام بعد رعاية الأمرين. والظرف الذي هو قولنا: «بعد رعاية» متعلق بقولنا: «تحسين الكلام».

وجوه تحسين الكلام نوعان:

ووجوه تحسين الكلام ضربان:

أحدهما معنوي، أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً.

والثاني: لفظي، أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

الكلام على القسم الأول المعنوي:

ونبدأ بالكلام على المعنوي من النوعين؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي هو المعاني، وأما الألفاظ فتوابع وقوالب لها.

المطابقة:

المطابقة -وتسمّى الطباق والتضاد أيضاً- هي: الجمع بين المتضادين في



الكلام، والمراد بالمتضادين: المعنيان المتقابلان في الجملة، أي اللذان يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد، أو تقابل الإيجاب والسلب، أو تقابل العدم والملكية، أو تقابل التضاييف، أو ما يشبه شيئاً من ذلك.

ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة، أو من نوعين مختلفين.

أما اللذان من نوع واحد فقد يكونان اسمين، نحو: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]، وقد يكونان فعلين، نحو: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، أو حرفين، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فإنَّ في اللام معنى الانتفاع، وفي (على) معنى التضرر، أي لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها.

وأما المختلفان فنحو: ﴿أَوْمَنَ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دل على الأول بالاسم، وعلى الثاني بالفعل.

وهو - أي الطباق - ضربان:

الأول: يسمى طباق الإيجاب. والثاني: يسمى طباق السلب.

أما طباق الإيجاب فكما مرَّ.

وأما طباق السلب فهو: أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٦ ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: ٦ - ٧]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْتِكَّاسَ وَأَخْشَوْا﴾ [المائدة: ٤٤].



التدبيح:

ومن الطباق نوع سماه بعضهم تدبيجاً، أخذاً من (دبج المطر الأرض) إذا زينها، وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غيره ألوان لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد، بقرينة الأمثلة.

فتدبيح الكناية، نحو قوله:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْراً فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إِلَّا وَهِيَ مِنْ سُندُسٍ خُضْرُ
(تردَّى): من ترديت الثوب: اتخذته رداءً، والضمير في (أتى لها): أي لتلك الثياب.

يعني ارتدى الثياب الملطّخة بالدم، فلم ينقُصِ يوم قتله ولم يدخل في ليلته إلا وقد صارت الثياب من سندس خضراً من الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقد قصد بالأول الكناية عن القتل، وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.

وتدبيح التورية كقول «الحريري»: «فمذ أغبر العيش الأخضر، وازورَّ المحبوب الأصفر، اسودَّ يومي الأبيض، وابيضَّ فودي الأسود، حتى رثى لي العدو الأزرق، فيا حبذا الموت الأحمر»، المعنى القريب للمحبوب الأصفر: إنسان له صفرة، والبعيد: هو الذهب، وهو المراد ههنا، فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي أن يكون في كل لون تورية كما توهمه بعض الكاتبين.

يلحق بالطباق شيئان:

ويلحق بالطباق شيئان:



أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلّق أحدهما بما يقابل الآخر نوعاً تعلّق، مثل السببية؛ واللزوم؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَشَدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فإن الرحمة - وإن لم تكن مقابلة للشدة - لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة.

والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقي، نحو قوله:

لَا تَعْجَبِي يَا سَلَمٌ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى
أراد بالرجل نفسه، ومعنى قوله: «ضحك المشيب برأسه» ظهر ظهوراً تاماً، فظهور الشيب لا يقابل البكاء، إلا أنه قد عبّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء.

ويسمّى هذا النوع: إيهام التضاد؛ لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظراً إلى الظاهر.

المقابلة نوع من الطباق:

ودخل في الطباق بالتفسير الذي قدمناه ما يختص باسم المقابلة، وإن جعله «السكاكي» وغيره قسماً برأسه من المحسنات المعنوية.

وهي: «أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب».

ووجه دخوله في الطباق أنّه جُمع بين معنيين متقابلين في الجملة، والمراد بالتوافق خلاف التقابل، حتى إنه لا يشترط أن يكونا متناسيين أو متماثلين.

فمقابلة الاثنين بالاثنين، نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]



أتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المقابلين لهما.

ومثال مقابلة الثلاثة بالثلاثة قوله:

ما أَحَسَّنَ الدِّينَ والدنيا إذا اجتمعا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ والإفلاس بالرجل
أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس،
على الترتيب.

ومثال مقابلة الأربعة بالأربعة: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَى ۝٥ وَصَدَقَ بِالْحُسْنَى ۝٦ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝٨ وَكَذَبَ بِالْحُسْنَى ۝٩ فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾
[الليل: ٥-١٠]. والتقابل بين الجميع ظاهر، إلا بين الاتقاء والاستغناء فإنه يحتاج
إلى بيان.

وجه التقابل: أن المراد بـ (استغنى) أنه زهد فيما عند الله تعالى كأنه استغنى
عنه - أي أعرض عما عنده سبحانه وتعالى - فلم يتق، أو أن المراد بـ (استغنى)
أنه استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق، فيكون الاستغناء مستتبعا
لعدم الاتقاء، وهو مقابل للاتقاء، فيكون هذا من قبيل قوله تعالى: ﴿أَشَدَّاءُ عَلَى
الْكَفَّارِ رَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

وزاد «السكاكي» في تعريف المقابلة قيدا آخر، حيث قال: «هي: أن
تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما، وإذا شرط ههنا - أي فيما بين
المتوافقين أو المتوافقات - أمر شرط ثمة - أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما -
أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء
والاتقاء والتصديق جعل ضده - أي: ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله: ﴿فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ - مشتركا بين أضدادها، وهي البخل والاستغناء



والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: (ما أحسن الدين) من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

مراعاة النظر:

ومن المعنوي: مراعاة النظر، ويسمى التناسب والتوفيق، والاتلاف والتلفيق أيضاً.

وهي: «جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد»، والمناسبة بالتضاد: أن يكون كل منهما مقابلاً للآخر^(١)، وبهذا القيد يخرج الطباق.

وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] فقد جمع بين أمرين وهما الشمس والقمر، ونحو قوله في صفة الأبل:

كَالْقِسِيِّ الْمُعْطَفَاتِ بِلِ الْأَسْ — هُمْ مَرِيَّةٌ، بِلِ الْأَوْتَارِ
(القيسي): جمع قوس، (المعطفات): المحنيات، (الأسهم): جمع سهم، (مبرية): أي منحوتة، (الأوتار): جمع وتر، جَمَعَ بين ثلاثة كما هو ظاهر.

ومن مراعاة النظر ما يسميه بعضهم (تشابه الأطراف) وهو: أن يختتم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى، نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن (اللطيف) يناسب كونه غير مُدْرَكٍ بالأبصار، و ﴿الْخَبِيرُ﴾ يناسب كونه مُدْرِكاً للأبصار؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً له علماً به.

ويلحق بمراعاة النظر: «أن تجمع بين معنيين غير متناسين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين هنا»، نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ

(١) المراد بكونه مقابلاً لضده كونه منافياً له.

بِحُسْبَانٍ ﴿٥﴾ وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ ﴿٦﴾ [الرحمن: ٥ - ٦] (النجم): النبات الذي ينجم - أي: يظهر - من الأرض لا ساق له كالبقول، و(الشجر): الذي له ساق، و﴿يَسْجُدَانِ﴾ أي: ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسباً للشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما، ويسمى إيهام التناسب لمثل ما مرَّ في إيهام التضاد.

الإرصاد:

ومن المعنوي: الإرصاد، وهو في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، ويسميه بعضهم: التسهيم، وذلك مأخوذ من قولهم: (بُرِدُ مُسَهَّم) إذا كان فيه خطوط مستوية.

وهو في الاصطلاح: «أن يُجعل قبل العَجْز من الفقرة، أو من البيت ما يدل عليه، إذا عرف الروي».

الفقرة في النثر بمنزلة البيت من النظم، فقوله: «وهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه» فقرة، و«يقرع الأسماع بزواجر وعظه» فقرة أخرى. والفقرة في الأصل: حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر.

والضمير في قولنا: «ما يدل عليه» راجع إلى العجز، وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت.

والروي: الحرف الذي ينبنى عليه أو آخر الأبيات أو الفقرة، ويجب تكرره في كل منهما.

وقيّد بقوله: «إذا عرف الروي»؛ لأن من الإرصاد ما لا يُعرف به العجز لعدم معرفة حرف الروي، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً﴾



فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ [يونس: ١٩] فلو لم يعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز (فيما فيه اختلفوا) أو (فيما اختلفوا فيه).

فالإرصاد في الفقرة نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، وفي البيت نحو قوله:
إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
المشاكلة:

ومن المعنوي: المشاكلة، وهي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديرًا - أي: وقوعاً محققاً أو مقدراً.

فالأول - وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تحقيقاً -، نحو قوله:

قالوا: اقترح شيئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ قلت: اطبخوا لي جَبَّةً وقميصاً (اقترح) من قولهم: اقترحت عليه شيئاً، إذا سألته إياه من غير روية، وطلبته على سبيل التكليف والتحكم. وجعله من (اقترح الشيء) بمعنى ابتدعه غير مناسب على ما يخفى، (نُجِدْ): مجزوم على أنه جواب الأمر، من الإجادة وهي: تحسين الشيء، وقوله: (قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً) أي: خيطوا، وذَكَرَ خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام.
ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة (نفسى).

والثاني - وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تقديرًا -، نحو قوله تعالى:
﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] إلى قوله سبحانه: ﴿صَبْغَةَ اللَّهِ



وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَبِيدُونَ ﴿١٣٨﴾ [البقرة: ١٣٨].

قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ مصدر؛ لأنه فعلة من صبغ، كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، وهو مؤكد لقوله سبحانه: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس، فيكون ﴿ءَامَنَّا﴾ مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه، فيكون ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾.

وإنما كانت الآية الكريمة من هذا النوع؛ لأن الأصل في هذا المعنى -وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ- أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون: إن الغمس في ذلك الماء تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقاً.

فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغكم أيها النصارى، فعبّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديراً، بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى وأولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظاً.

المزاوجة:

ومن المعنوي: المزاوجة، وهي «أن تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء».



ومعنى ذلك: أن يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين، في أن يرتب على كل منهما معنى هو الذي رتب على الآخر كقوله:

إذا ما نهى الناهي فلجَّ بي الهوى أصاغت إلى الواشي فلجَّ بها الهجر
(نهى الناهي) أي: منعني عن حبها، (فلج بي الهوى): لزمني، (أصاغت إلى الواشي) أي: استمعت إلى المنام الذي يشي حديثاً ويزينه، وصدَّقته فيما افترى عليّ. زاوج بين نهى الناهي وإصاغتها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء، في أن يرتب عليهما لجاج شيء.

وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هي أن تجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهى الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين إصاغتها إلى الواشي ولجاج الهجر، وهو فاسد؛ إذ لا قائل بالمزاوجة في مثل قولنا: «إذا جاءني زيد فسلم عليّ أجلسه فأنعمت عليه»، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.

العكس:

ومن المعنوي: العكس والتبديل، وهو: «أن يقدّم جزء من الكلام على جزء آخر، ثم يؤخّر ذلك المقدّم على الجزء المؤخّر أولاً». والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم، وهو قوله: أن تُقدّم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدّم ما أخّرت، وتؤخّر ما قدّمت.

وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو: (عادات السادات أشرف العادات)، وليس من العكس.



وجوه العكس:

ويقع العكس على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وبين ما أضيف إليه ذلك الطرف، نحو:
(عادات السادات سادات العادات) فالعادات: أحد طرفي الكلام، والسادات:
مضاف إليه ذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدّم أولاً العادات على
السادات، ثم السادات على العادات.

ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين،
نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١] فالحي
والميت متعلقان بـيخرج، وقد قدم أولاً الحي على الميت، وثانياً الميت على الحي.
ومنها: -أي من وجوه العكس-: أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين،
نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠] قدم أولاً ﴿هُنَّ﴾ على
﴿هُمَّ﴾، وثانياً ﴿هُمَّ﴾ على ﴿هُنَّ﴾، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب
المسند إليه، والآخر في جانب المسند.

الرجوع:

ومن المعنوي: الرجوع، وهو: العود إلى الكلام السابق بنقضه وإبطاله
لنكته، كقوله:

قَفْ بِالْدِيَارِ التِّي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدَمُ بَلَى، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ
معنى (لم يعفها القدم): لم يُبْلِها تطاول الزمان وتقدم العهد، ثم عاد
إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: «بلى وغيرها الأرواح والديم» أي: الرياح
والأمطار، والنكته: إظهار التحير والتدلل، كأنه أخبر أولاً بما لا تحقُّق له،



ثم أفاق بعض الإفاقة فنَقَضَ الكلام السابق قائلاً: بلى عفاها القدم وغيَّرَها الأرواح والديم.

التورية، وأنواعها:

ومن المعنوي: التورية، وتسمّى الإيهام أيضاً، وهي: أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد به البعيد اعتماداً على قرينة خفيّة. وهي ضربان:

الأولى: مجردة، وهي التورية التي لا تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فإنه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى، ولم يُقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار.

والثانية: مرشحة، وهي التي تُجامع شيئاً مما يلائم المعنى القريب، نحو: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] أراد بالأيدي: معناه البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيْنَاهَا﴾، إذ البناء يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته، وتوقيف على كُنْه جلاله، من غير أن يُتمحَّل للمفردات حقيقة أو مجاز.

الاستخدام:

ومن المعنوي: الاستخدام، وهو: أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضمير عائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين، ثم يراد بضميره الآخر معناه الآخر. وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين، وأن يكونا مجازيين، أو أن يكونا مختلفين.

فالأول - وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر - كقوله:

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٍ رَعِينَاهُ وَإِنْ كَانُوا غَضَابَا
أراد بالسما: الغيث، وبضميره في (رعيناه): النبت، وكلا المعنيين مجازي.

والثاني - وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر - كقوله:

فَسَقَى الْغُضَا وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمْ شَبَّوْهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي
أراد بأحد ضميري الغضا - أعني المجرور في (الساكنيه) -: المكان الذي فيه شجر الغضا، وبالأخر - أعني المنسوب في (شَبَّوْهُ) -: النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

اللف والنشر:

ومن المعنوي: اللف والنشر، وهو: ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقةً بأن السامع يردّه إليه.

نعني أن سبب ذكر ذلك بدون تعيين: الاعتماد على أن السامع يردّ ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له، لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.

فالأول - وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل - ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب اللف، بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر، وإما لا.

فالأول نحو: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل



وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.
فإن قيل: عدم التعيين في الآية ممنوع، فإن المجرور من (فيه) عائد إلى
الليل لا محالة.

قلنا: نعم، لكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق
عدم التعيين.

والذي على غير ترتيب اللف، إما أن يكون معكوس الترتيب، وإما أن
يكون مختلطاً، مثلاً معكوس الترتيب قوله:

كيف أسلو وأنت حَقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ، لَحْظاً وَقَدْ وَرْدُفَاً
واللحظ للغزال، والقذ للغصن، والردف للحقف.

ومثال ما كان مختلطاً قوله: (هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ، جُوداً وبهاء
وشجاعة).

والثاني - وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال - نحو قوله تعالى:
﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: ١١١].

فإن الضمير في ﴿وَقَالُوا﴾ لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على
وجه الإجمال بالضمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي قالت اليهود:
لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من
كان نصارى، فلف بين الفريقين أو القولين إجمالاً لعدم الالتباس، وللثقة بأن
السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله، للعلم بتضليل كل فريق صاحبه
في اعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه، ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب
وعدمه.

ومن غريب اللف والنشر: أن يذكر متعدّدان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعددين، كما تقول: الراحة والتعب والعدل والظلم قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحاً، وفُتِحَ من طرقها ما كان مسدوداً.

الجمع:

ومن المعنوي: الجمع، وهو: أن يجمع بين متعدد، اثنين أو أكثر، في حكم واحد، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]، ونحو قول أبي العتاهية:

عِلِمْتَ يَا مجاشَعُ بن مَسْعَدَةَ أَنَّ الشَّبَابَ والفِرَاقَ والجِدَةَ
مَفْسَدَةٌ للمرأة أَيِّ مَفْسَدَةٍ

التفريق:

ومن المعنوي: التفريق، وهو: إيقاع تباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره، كقوله:

مَا نَوَالُ الغَمَامِ وَقْتَ ربيعٍ كَنَوَالِ الأميرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالِ الأميرِ بَذْرَةَ عَيْنٍ وَنَوَالِ الغَمَامِ قَطْرَةَ مَاءِ
أَوْقَعَ التَّبَايِنَ بَيْنَ النَوَالَيْنِ.

التقسيم:

ومن المعنوي: التقسيم، وهو: ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكلٍّ إليه على جهة التعيين.

وبهذا القيد يخرج اللف والنشر، وقد أهمله «السكاكي»، فتوهم بعضهم



أنَّ التقسيمَ عنده أعمُّ من اللفِّ والنشر.

وأقول: إن ذكر الإضافة مُغنٍ عن هذا القيد، إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكلٍّ إليه، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده، كقول المتلمس:

ولا يقيم على ضيم يُرادُّ به إلا الأذلان عَيْرُ الحيِّ والوتد
هذا على الخسفِ مربوطٌ برمته وذا يُشجُّ فلا يرثي له أحد
(الضميم): الذل، والضمير في قوله: (يرادُّ به) عائد إلى المستثنى منه المقدر العام، وقوله: (إلا الأذلان): هو في الظاهر فاعلٌ (لا يقيم)، وفي التحقيق بدل، أي: لا يقيم أحدٌ على ظلم يُقصد به إلا هذان (عير الحي): هو الحمار، و(الرمة): قطعة حبل بالية، و(يُشجُّ) أي: يدق ويشق رأسه، (فلا يرثي) أي: فلا يرقُّ ولا يرحم.

ذكر العير والوتد، ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشج على التعيين.

وقيل: لا تعيين؛ لأن (هذا) و (ذا) متساويان في الإشارة إلى القريب، فكل منهما يحتمل أن يكون إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم.

وفيه نظر؛ لأننا لا نُسلم التساوي، بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل، بحيث يحتاج إلى تنبيه ما، بخلاف المجرد عنها، ف (هذا) للقريب، أعني العير، و (ذا) للأقرب، أعني الوتد. وأمثال هذه الاعتبار لا ينبغي أن تُهمَل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلا رعاية أمثال ذلك.



الجمع مع التفريق:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق، وهو: أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله:

فوجَّهَكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا وَقَلْبِي كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا
أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونها كالنار، ثم فرَّق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه: الضوء واللمعان، وفي القلب: الحرارة والاحتراق.

الجمع مع التقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التقسيم، وهو: جمع متعدد تحت حكمٍ ثم تقسيمه، أو العكس -أي: تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم-.

فالأول، الذي هو الجمع أولاً ثم التقسيم بعده، كقوله:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاضٍ خَرَشَنَةٍ تَشَقَّى بِهِ الرُّومَ وَالصُّلْبَانَ وَالْبَيْعَ
لِلْسَبِي مَا نَكَحُوا، وَالْقَتْلَ مَا وَلَدُوا وَالنَّهْبَ مَا جَمَعُوا، وَالنَّارَ مَا زَرَعُوا
ضَمَّنَ الإِقَامَةَ مَعْنَى التَّسْلِيْطِ فَعَدَّاهَا بـ (على)، فقال: (على أرباض) والأرباض: جمع ربض، وهو ما حول المدينة، و (خرشنة) بلدة من بلاد الروم، و (الصلبان) جمع صليب النصراني، و (البيع) جمع بيعة وهي متعبدُّهم، و (حتى) متعلق بالفعل في البيت السابق، أعني (قاد المقانب) أي: العساكر.
جَمَعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِشْقَاءَ الرُّومِ بِالْمَدْحِ، ثُمَّ قَسَمَ فَقَالَ: (للسبي ما نكحوا، والقتل ما ولدوا)، وذكر (ما) دون (من) إهانة وقلة مبالاة، كأنهم من غير ذوي العقول، وملاءمة لقوله (والنهب ما جمعوا، والنار ما زرعوا).

والثاني، الذي هو التقسيم أولاً ثم الجمع بعده، كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعا
سجّية تلك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع
(أشياعهم) أي: أتباعهم وأنصارهم، (سجّية) أي غريزة وخلق،
(الخلائق) جمع خليفة: وهي الطبيعة والخلق، (البدع): جمع بدعة، وهي
المبتدعات المحدثات.

قسّم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها
في الثاني تحت كونها سجّية.

الجمع مع التفريق والتقسيم:

ومن المعنوي: الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره ظاهر مما سبق فلا
نتعرّض له، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ
وَسَعِيدٌ﴾ (١٠٥) فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَلْدِيكَ فِيهَا
مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ وَأَمَّا
الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ
غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾ [هود: ١٠٥-١٠٨].

﴿يَأْتِ﴾ يعني: يأتي الله، أي: أمره، أو يأتي اليوم أي: هوله، والظرف
منصوب بإضمار (أذكر)، أو بقوله: ﴿لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ أي بما ينتفع به من
جواب أو شفاعة، ﴿فَمِنْهُمْ﴾ أي: من أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾ مقضي له
بالنار، و﴿وَسَعِيدٌ﴾ مقضي له بالجنة، ﴿زَفِيرٌ﴾ أي إخراج النفس بشدة،
و﴿وَشَهِيقٌ﴾ رده بشدة، ﴿خَلْدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي
سموات الآخرة وأرضها، وهذه العبارة كناية عن التأييد ونفي الانقطاع،

﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: إلا وقت مشيئة الله تعالى، ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق، ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُوزٍ﴾ أي: غير مقطوع، بل ممتد لا إلى نهاية.

ومعنى الاستثناء الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون في النار كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثانية أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة، بل يفارقونها ابتداء، يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، والتأييد من مبدأ معيّن كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء.

فقد جمع الأنفس بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ ثم فرّق بينهم، بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا...﴾ إلى آخر الآية.

معنيان آخران للتقسيم:

وقد يُطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكر أحوال الشيء وتضيف إلى كل حال من تلك الأحوال ما يليق به، كقوله:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بِالْقَنَا وَمَشَايِخِ كَأَنَّهُمْ مِنْ طَوْلِ مَا التَّمُوا مُرْدُ
ثَقَالٌ إِذَا لَاقُوا، خِفَافٌ إِذَا دُعُوا كَثِيرٌ إِذَا شَدُّوا، قَلِيلٌ إِذَا عُذُّوا
(ثقال): أي لشدة وطأتهم على الأعداء، (إذا لاقوا): أي حاربوا،
(خفاف): أي مسرعون إلى الإجابة، (إذا دعوا): إلى كفاية مُهِم ودفع مُلِم،



(كثير إذا شدوا): لقيام واحد مقام الجماعة.

ذكر أحوال المشايخ، وأضاف إلى كل واحد ما يناسبها، بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة، وإلى الخفة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.

والثاني: استيفاء أقسام الشيء، كقوله تعالى: ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنشَاءً وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا ﴿الشورى: ٤٩-٥٠﴾ فإن الإنسان إما أن لا يكون له ولد، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفى في الآية جميع الأقسام.

التجريد، وأنواعه:

ومن المعنوي: التجريد، وهو: أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله فيها - أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة - ، وذلك لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الإتيان بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة.

والتجريد أقسام:

منها: ما يكون بمن التجريدية، نحو قولهم: (لي من فلان صديق حميم) أي: قريب يهتم لأمره، أي: بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه صديق آخر مثله من الصداقة.

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه، نحو قولهم: (لئن سألت فلاناً لتسألنَّ به البحر) بالغ في اتصافه بالسباحة حتى انتزع منه بحراً في السباحة.

ومنها: ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع، نحو:

وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمُسْتَلْتِم مثل الفنيق المرحّل (شوهاء): أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها، أو لما أصابها من شدائد الحرب، و (تعدو): أي تُسرِع، (صارخ الوغى): هو المستغيث في الحرب، و (المستلتم): لابس اللأمة، وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة، و (الفنيق): هو الفحل المكرم، و (المرحل) من قولهم: (رحل البعير) أشخصه عن مكانه وأرسله. أي: تعدو بي ومعني من نفسي مستعد للحرب. بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر.

ومنها: ما يكون بدخول (في) في المنتزع منه، نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ [فصلت: ٢٨] أي في جهنم، وهي دار الخلد، لكنه انتزع منها دارا أخرى، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار، تهويلاً لأمرها، ومبالغة في اتّصافها بالشدة.

ومنها: ما يكون بدون توسّط حرفٍ، نحو قوله:

فلئن بقيت لأرحلنّ بغزوة تحوي الغنائم أو يموت كريم (تحوي): أي تجمع، و (يموت): منصوب بإضمار أن، أي إلا أن يموت، عنى بالكريم نفسه، وقد انتزع من نفسه كريماً مبالغة في كرمه. فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات من التكلم إلى الغيبة. قلنا: لا ينافي التجريد، على ما ذكرنا.

وقيل: تقديره (أو يموت مني كريم)، فيكون من قبيل (لي من فلان صديق حميم)، ولا يكون قسماً آخر.

وفيه نظر؛ لحصول التجريد وتام المعنى بدون هذا التقدير.

ومنها: ما يكون بطريق الكناية، نحو قول الأعشى:

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطْيَّ وَلَا يَشْرَبُ كَأْساً بِكَفٍّ مَنْ بَخِلَا
 أي: يشرب الكأس بكفّ الجواد، وقد انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه،
 على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكفّ البخيل، فقد أثبت له الشرب
 بكفّ كريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه، فهو ذلك الكريم، فهو من إطلاق المألوم
 وإرادة لازمه.

وقد خفي هذا على بعضهم، فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد،
 وإلا فليس من التجريد في شيء، بل هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل.
 وأقول: الكناية لا تُنافي التجريد على ما قرّرنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم
 يكن قسماً بنفسه، بل يكون داخلاً في مخاطبة الإنسان نفسه.

ومنها: مخاطبة الإنسان نفسه، وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه
 شخصاً آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه، كقول المتنبي:
 لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُنْهِدُهَا وَلَا مَالٍ فَلْيَسْعِدِ النَّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ
 (الحال): أي الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل
 والمال وخاطبه.

المبالغة، وأنواعها، والمقبول منها:

ومن المعنوي: المبالغة المقبولة؛ لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي
 هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعم أنها
 مردودة مطلقاً.

ثم إنه فسّر مطلق المبالغة، وبين أقسامها، والمقبولة منها والمردودة منها،
 فقال:

والمبالغة مطلقاً: أن يدَّعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدّاً مستحيلاً أو مستبعداً، وإنما يدَّعي ذلك لئلا يظن أن ذلك الوصف غير متناهٍ في الشدة أو الضعف.

وتنحصر المبالغة في ثلاثة أنواع، وهي: التبليغ، والإغراق، والغلو، لا بمجرد الاستقراء، بل بالدليل القطعي، وذلك لأن المدَّعى: إن كان ممكناً عقلاً وعادة فتبليغٌ، كقول امريء القيس:

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ ثَوْرٍ وَنَعَجَةٍ دِرَاكًا، فَلَمْ يَنْضَحْ بِهَاءٍ فَيُغْسَلَ
الضمير في (فعادى) يعود إلى الفرس، و(عداء): هو الموالاة بين الصيدين،
يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق واحد، و(ثور): يعني به الذكر من بقر
الوحش، و(نعجة): يعني الأنثى منها، و(دراكاً): أي متتابعاً، (فلم ينضح بهاء
فيغسل): أي لم يعرق فلم يغسل.

ادَّعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن
عقلاً وعادة.

وإن كان المدَّعى ممكناً عقلاً لا عادةً فإغراقٌ، كقول عمرو بن الأيهم
التغلبى:

وَنُكْرِمَ جَارِنَا مَا دَامَ فِينَا وَتُبِعُهُ الْكَرَامَةُ حَيْثُ مَا لَا
(نتبعه): من الإتياع، أي نرسل الكرامة على أثره، و (حيث ما لا): أي
سار، وهذا ممكن عقلاً لا عادة، بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلاً، إذ كلُّ
ممكن عادة ممكن عقلاً.

والتبليغ والإغراق مقبولان.

وإن لم يكن المدعى ممكناً عقلاً ولا عادة - لامتناع أن يكون ممكناً عادة
ممتنعاً عقلاً، إذ كل ممكن عادة ممكن عقلاً ولا ينعكس - فغلو، كقول أبي نواس:
وَأَخْفَتَ أَهْلَ الشَّرْكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النَّطْفُ التِّي لَمْ تُخْلَقْ
فإن خوف النطفة غير المخلوقة ممتنع عقلاً وعادة.

والمقبول من الغلو أصناف:

منها: ما أدخل عليه ما يقرب به إلى الصحة، نحو لفظ: (يكاد) في قوله تعالى:
﴿يَكَادُ زَيْتُنَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥].

ومنها: ما تضمن نوعاً حسناً من التخيل، كقول المتنبي:

عقدت سنانبكها عليها عثيراً لو تبتغي عنقاً عليه لأمكننا
(سنانبكها) أي: حوافر الجياد، (عليها): يعني فوق رؤوسها، (عثيراً):
بكسر العين بزنة درهم، أي: غباراً.

ومن لطائف العلامة في «شرح المفتاح»: «العثير: الغبار، ولا تفتح فيه
العين».

والطف من ذلك ما سمعت أن بعض البغالين كان يسوق بغلته في سوق
بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً، فضرطت البغلة، فقال البغال
- على ما هو دأبهم -: بِلَحْيَةِ الْعِدْلِ - بكسر العين -، يعني: أحد شِقِّيِ الْوَقْرِ: أي
الحمل، فقال بعض الظرفاء على الفور: افتح العين فإن المولى حاضر.

ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة:

علا فأصْبَحَ يدعوه الوري ملكاً ورثما فتحوا عينا غدا ملكا
ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم

إمالة الحركات نحو الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر -بفتح العين-، فضحك الحاضرون، فنظر إليّ كالمتعرف عن سبب ضحكهم، المسترشد لطريق الصواب، فرمزت إليه بغض الجفن وضمّ العين، فتفطن للمقصود، واستظرف الحاضرون ذلك.

ادّعى الشاعر في بيت (الغلو) المتضمن نوعاً من التخيل تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها، بحيث صار أرضاً يمكن سيرها عليه، وهذا ممتنع عقلاً وعادة، لكنه تخيل حسن.

وقد اجتمع إدخال ما يقربّه إلى الصحة؛ وتضمّن التخيل الحسن في قول «الأرجاني»:

يُخَيِّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهُبُ فِي الدَّجَى وَشَدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي
أي: يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها، وأن أجفان عيني قد شددت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول ذلك الليل وغاية سهري فيه، وهذا تخيل حسن، ولفظ (يُخَيِّلُ) يزيده حسناً.
ومنها: ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة، كقوله:

أَسْكُرُ بِالْأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الْـ شَرِبْ غَدَا، إِنَّ ذَا مَنْ الْعَجَبِ.
المذهب الكلامي:

ومن المعنوي: المذهب الكلامي، وهو: إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، وذلك بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزماً للمطلوب، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِةَ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] واللازم -وهو فساد السموات والأرض- باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه،



فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادرة التي يُكتفي بها في الخطابات دون القطعيات المعتمدة في البرهانيات.

وقول النابغة الذبياني يعتذر إلى النعمان بن المنذر:

حلفتُ فلم أترك لنفسك رِيبَةً وليس وراء الله للمرء مَطْلَبُ
لئن كنتَ قد بَلَّغْتَ عَنِّي وشَايَةً لمبِلُغِكَ الواشي أغشُّ وأكذب
ولكنني كنتُ امرأً لِي جانب من الأرض فيه مُستَرادٌّ ومذهب
ملوك وإخوان إذا ما مدحتهم أَحْكَمُ في أموالهم وأقْرَبُ
كفعلك في قوم أراك اصطنعتهم فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا
(الريبة): الشك، واللام في (لئن كنت) لتوطئة القسم، وفي (لمبلغك) لام جواب القسم، و (أغش): من غَشَّ بمعنى خان، و (مستراد) أي: موضع طلب الرزق، من راد الكلاء، و (مذهب) أي: موضع ذهاب للحاجات، (ملوك) أي: في ذلك الجانب ملوك، و (أحكم في أموالهم) أي: أتصرف فيها كيف شئت، و (أقرب) أي: وأصير رفيع المرتبة، (كفعلك) أي: كما تفعله أنت، (اصطنعتهم): أحسنت إليهم.

أي: لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليّ، والمنعمين عليّ، كما لا تعاتب قوماً أحسنت إليهم فمدحوك، فكما أن مدح أولئك لا يُعد ذنباً كذلك مدحي لمن أحسن إليّ.

وهذه الحجة على طريق التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياساً، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي، أي: لو كان مدحي لآل جفنة ذنباً لكان مدح أولئك القوم لك أيضاً ذنباً، واللازم باطل، فهكذا الملزوم.



حسن التعليل، وأنواعه:

ومن المعنوي: حسن التعليل، وهو: أن يدعى لوصفٍ علّة مناسبة له باعتبار لطيف، بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقّة، ولا يكون ما اعتبر علّة لهذا الوصف علّة له في الواقع، بمعنى أن هذا الوصف لا يكون علة في نفس الأمر، وإنما اعتبر كونه علّة بوجه من التخيل، فلو كان الوصف علّة في الواقع كما إذا قلت: (قتل فلان أعاديّه لدفع ضررهم) فإنه لا يكون في شيء من حسن التعليل.

وحسن التعليل أربعة أضرب؛ لأن الصفة التي ادّعى لها علّة مناسبة، إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها.

والأولى: إما أن يظهر لها في العادة علّة، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة، وإما ألا يظهر لها علة في العادة.

فالتى لا تظهر لها علّة في العادة كقول المتنبي:

لَمْ يَحْكْ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبَّيْهَا الرُّحَضَاءُ
(لم يحك) أي: لم يشابهه، والنائل: العطاء، (حمت به) أي: صارت محمولة بسبب نائلك وتفوقه عليها، (فصبيها الرضاء) أي: فالمصبوب من السحاب الذي هو المطر هو عرق الحمى. فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علّة، وقد علّله بأنه عرق حمّاها الحادثة بسبب غيظها من عطاء الممدوح.

والتي تظهر لها في العادة علّة غير العلّة المذكورة - لتكون المذكورة غير حقيقية، فتكون من حسن التعليل - كقول أبي الطيب المتنبي:



مابه قُتِلُ أعاديهِ ولكن يَتَّقِي إْخْلَافَ ما ترجو الذئاب
 فإن قتل الأعداء في العادة لدفع مضرَّتهم، وصفو المملكة عن منازعتهم،
 لا لما ذكره من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه، ومحبة صدق رجاء الراجين
 بعَثَتْهُ على قتل أعدائه، لما علَّم من أنه إذا توجَّه إلى الحرب صارت الذئاب ترجو
 اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعادي، وهذا - مع أنه وصف بكمال
 الجود - وصف بكمال الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم.
 والثانية - أي الصفة غير الثابتة التي أريد إثباتها - إما ممكنة، وإما غير
 ممكنة.

فالممكنة كقول مسلم بن الوليد:

يا واشياً حَسَنْتَ فينا إِسْأءَتَهُ نَجَّى حَذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ
 (حذارك) أي: حذاري إياك، وأراد بقوله: (إنساني) أي: إنسان عيني.
 فإن استحسان إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف الشاعرُ الناسَ فيه - إذ
 لا يستحسنه الناس - عقَّبه بأن حذاره من الواشي نجَّى إنسانه من الغرق في
 الدموع، أي حيث ترك البكاء خوفاً منه.

وغير الممكنة قد مثَّلَ له «الخطيب» بقول الشاعر:

لو لم تكن نيَّةُ الجوزاء خدَمَتَهُ لما رأيتَ عليها عقد منتطق
 (انتطق) أي: شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء،
 فنيَّةُ الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها، كذا في «الإيضاح».
 وفيه بحث؛ لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نيَّةَ الجوزاء خدمة الممدوح علَّةٌ
 لرؤية عقد النطاق عليها، أعني لرؤية حالةٍ شبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال:



(لو لم تجنني لم أكرمك) يعني أن علة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح، فيكون من الضرب الأول، وهو الصفة الثابتة التي قصد بيان علتها.

وما قيل إنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء، وقد أثبتها الشاعر، وعلّلها بنية الجوزاء خدمة الممدوح، فهو - مع أنه مخالف لصريح كلام المصنف في «الإيضاح» - ليس بشيء؛ لأن حديث انتطاق الجوزاء - أعني: الحالة الشبيهة بذلك - ثابت، بل محسوس، والأقرب أن يجعل (لو) هنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أعني الاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح، أي دليلاً عليه وعلة للعلم بوجوده مع أنه وصف غير ممكن.

وألحق بحسن التعليل ما بني على الشك، ولم يجعل منه لأن في حسن التعليل ادّعاء وإصراراً، والشك ينافيه، كقول أبي تمام:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّيْنَ تَحْتَهَا حَبِيباً فَمَا تَرَقَّا لَهُنَّ مَدَامُغُ
(الغر): جمع الأغر، والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء، (غَيَّيْنَ تَحْتَهَا) أي: تحت الرُّبَى، (فَمَا تَرَقَّا): الأصل (ترقأ) بالهمزة فخففت، أي: ما تسكن. علّل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبیباً تحت تلك الرُّبَى فهي تبكي عليها.

التفريع:

ومن المعنوي: التفريع، وهو: أن يثبت لمتعلق أمر حكم، بعد إثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر، على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب. وهو احتراز عن



نحو: (غلام زيد راكب وأبوه راكب)، ومثال التفريع قول الكميت:

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب
الكلب - بفتح الكاف واللام -: شبه جنون يحدث للإنسان من عض
الكلب، ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك، كما قال الحماسي:

بُناة مكارم وأساءة كلِّم دماؤكم من الكلب الشفاء
ففرَّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم
من الكلب، يعني أنهم ملوك وأشراف، وأنهم أرباب العقول الراجحة.

تأكيد المدح بما يشبه الدم، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد المدح بما يشبه الدم، وهو ضربان:

الضرب الأول، وهو أفضلهما: أن يُستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء
صفة مدح لذلك الشيء، بتقدير دخول صفة المدح في صفة الذم، كقول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فلول من قِراعِ الكتائبِ
أي: إن كان فلول السيف من القرع عيباً. فأثبت شيئاً من العيب على
تقدير كون فلول السيف من العيب، وهذا التقدير - وهو كون الفلول من
العيب - مُحال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة، وإثبات شيء من العيب على
هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال، كما يقال: حتى يبيض القار، أو حتى يلج
الجمال في سم الخياط، فالتأكيد في هذا الضرب من جهة أنه كدعوى الشيء
بيّنة؛ لأنه علق نقيض المدعى - وهو إثبات شيء من العيب - بالمحال، والمعلق
بالمحال محال، فعَدَّم العيب محقق.

ومن جهة أن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال - أي كون المستثنى



منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه - وذلك لما تقرّر في موضعه من أن الاستثناء المنقطع مجاز، وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال، فذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج المستثنى مما قبل الأداة، وهو المستثنى منه، فإذا ولي الأداة صفة مدح وتحوّل الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد؛ لما فيه من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذمّ حتى يستثنيها، فاضطر إلى استثناء صفة مدح، وتحوّل الاستثناء إلى الانقطاع.

والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم: أن يثبت لشيء صفة مدح، وتعقب بأداة الاستثناء، أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى لذلك الشيء، نحو: (أنا أفصح العرب بيدّ أي من قريش)، بيدّ بمعنى: غير، وهي أداة الاستثناء، وأصل الاستثناء في هذا الضرب أيضاً أن يكون منقطعاً، كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكن الاستثناء في هذا الضرب لم يقدّر متصلاً كما قدّر في الضرب الأول؛ إذ ليس هنا صفة ذمّ منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها.

وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلاً في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببيّنة؛ لأنه مبنيّ على التعليق بالمحال، المبنيّ على تقدير الاستثناء متصلاً، ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد



للتأكيد من وجهين أفضل.

ضرب آخر من تأكيد المدح:

ومن تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر، وهو: أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولاً لفعل فيه معنى الذم، نحو: ﴿وَمَا نَنْقُمُ مِّنَّا إِلَّا أَنْتَ أَمَّا يَأْتِيَتِ رَبِّنَا﴾ [الأعراف: ١٢٦] أي: ما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر، وهو الإيثار. يقال: (نقم منه، وانتقم) إذا عابه وكرهه. وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين.

والاستدراك المفهوم من لفظ (لكن) في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء، وذلك كما في قول بديع الزمان الهمذاني:

هو البدر، إلا أنه البحر زاخراً سوى أنه الضرغام، لكنّه الوبلُ
فقوله (إلا) و (سوى) استثناء، مثل (بيد أي من قريش)، وقوله: (لكنه) استدراك يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب، لأن (إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن).

تأكيد الذم بما يشبه المدح، وأنواعه:

ومن المعنوي: تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان:

أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له، بتقدير دخول صفة الذم في صفة المدح، كقولك: (فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه).

وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم، وتعقب بأداة استثناء يليها صفة ذم أخرى لذلك الشيء، كقولك: (فلان فاسق إلا أنه جاهل).



فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني يفيد من وجه واحد، وتحقيقهما على قياس ما مرَّ في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

الاستتباع:

ومن المعنوي: الاستتباع، وهو: المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر. كقول المتنبي:

نَهَبْتُ مِنَ الْأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ لَهْتِ الدُّنْيَا بِأَنْكَ خَالِدٍ
مَدَحَهُ بِالنِّهَايَةِ فِي الشَّجَاعَةِ، حَيْثُ جَعَلَ قِتْلَاهُ بِحَيْثُ يَخْلُدُ وَارِثُ
أَعْمَارِهِمْ، عَلَى وَجْهِ اسْتِتْبَاعٍ مَدَحِهِ بِكَوْنِهِ سَبَباً لَصَلَاحِ الدُّنْيَا وَنِظَامِهَا، إِذْ لَا
تَهْنَأُ لِأَحَدٍ بِشَيْءٍ لَا فَائِدَةَ لَهُ فِيهِ.

قال علي بن عيسى الربيعي: في البيت وجهان آخران من المدح، أحدهما: أنه نهب الأعمار دون الأموال، كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهوم من تخصيص الأعمار بالذكر والإعراض عن الأموال، مع أن النهب بها أليق، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابات وإن لم يعتبره أئمة الأصول. والثاني: أنه لم يكن ظالماً في قتلهم؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها، وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده.

الإدماج:

ومن المعنوي: الإدماج، وهو في اللغة مأخوذ من قولهم: (أدمج الشيء في ثوبه) إذا لفَّ فيه، وهو في الاصطلاح: أن يتضمَّنَ كلامٌ سبقَ لمعنى -مدحاً كان أو غيره- معنىً آخر. فهو لشموله المدح وغيره أعم من الاستتباع، لاختصاصه بالمدح، كقول المتنبي:



أَقْلَبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي أَعْدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذَّنُوبَا
فَإِنَّهُ ضَمَّنَ وَصْفَ اللَّيْلِ بِالطُّوْلِ الشَّكَايَةَ مِنَ الدَّهْرِ.

التوجيه:

ومن المعنوي: التوجيه، ويسمى محتمل الضدين، وهو: إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين، أي متباينين متضادين، كالمدح والذم مثلاً. ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين، كقول من قال لأعور:

خَاطَ لِي عَمْرُو قَبَاءَ لَيْتَ عَيْنِيهِ سَوَاءَ
يَحْتَمِلُ تَمْنِي صِحَّةَ الْعَيْنِ الْعُورَاءِ فَيَكُونُ دَعَاءَ لَهُ، وَالْعَكْسُ فَيَكُونُ دَعَاءَ عَلَيْهِ.

قال «السكاكي»: ومن التوجيه متشابهات القرآن باعتبار، وهو احتمالها لوجهين مختلفين، وتفارقُهُ باعتبار آخر، وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأن أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد، لما ذكره «السكاكي» نفسه من أن أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام، ويجوز أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادُّهما، وتضادُّهما شرطٌ في التوجيه.

الهزل الذي يراد به الجد:

ومن المعنوي: الهزل الذي يراد به الجد، وهو: أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمباسطة، ويقصد به أمر صحيح في الحقيقة. وهو عكس التهكُّم، فإن التهكُّم ظاهره جدٌّ، وباطنه هزل، ومثال الهزل الذي يراد به الجد قول أبي نواس:

إِذَا مَا تَمِيْمِي أَتَاكَ مَفَاخِرًا فَقُلْ: عَدَّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكُلُّكَ لِلضَّبِّ؟



تجاهل العارف:

ومن المعنوي: تجاهل العارف، وهو كما سماه «السكاكي»: سَوْقُ المعلومِ مَسَاقٍ غَيْرِهِ لِنَكْتَةٍ. وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى. والنكتة مثل التويخ في قول ليلي بنت طريف الخارجية:

أيأشجر الخابور مَالَكْ مُورِقاً كأنك لم تجزع على ابن طريف
(الخابور): نهر من ديار بكر، (مورقا) أي: ناضراً ذا ورق.
ومثل المبالغة في المدح، كقول البحري:

أَلْمُعْ بَرَقِ سَرَى أُمِ ضَوْءِ مَصْبَاحٍ أُمِ ابْتِسَامَتِهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِي؟
ومثل المبالغة في الذم، كقول زهير بن أبي سلمى:

وما أدري وسوف إخال أدري أَقَوْمُ آلِ حَصْنٍ أُمِ نَسَاءِ
(إخال) أي: أظن، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفضح، وبنو أسد تقول:
(أخال) بالفتح وهو القياس، وقوله: (أقوم آل حصن أم نساء) فيه دلالة على
أن القوم هم الرجال خاصة.

ومثل التذلل والتحيّر والتدهّش في الحب قول الحسين بن عبد الله، وينسب
لذي الرمة:

بِاللّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أُمِ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ
وفي إضافة ليلي إلى نفسه أولاً والتصريح باسمها ثانياً استلذاذ.
وهذا أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

القول بالموجب، وأنواعه:

ومن المعنوي: القول بالموجب، وهو ضربان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم، فتثبتها لغيره، أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء، من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه، نحو قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

فـ (الأعز): صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و (الأذل): كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة - أعني الله تعالى ورسوله والمؤمنين - ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده، حال كون خلاف مراده مما يحتمله ذلك اللفظ، وإنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ، كقوله:

قلت: ثَقُلْتُ إِذْ أَتَيْتُ مَرَارًا؟ قال: ثَقَّلْتَ كَاهِلِي بِالْأَيَادِي
فلفظ (ثَقُلْتُ) وقع في كلام الغير بمعنى: حَمَلْتُكَ الْمَوْنَةَ، فحمله على تثقيل عاتقه بالأأيادي والمنن، بأن ذكر متعلقه، أعني قوله: (كاهلي بالأأيادي).

الإطراد:

ومن المعنوي: الإطراد، وهو: أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة، من غير تكلف في السبك، كقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّثَتْ عُرُوشَهُمْ بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضع حالهم: (قد ثل عرشهم) يعني: إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثرت في عزهم، وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم.

فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات، فكيف يعد من المحسنات؟ قلنا: قد تقرر أن تتابع الإضافات إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف، والبيت من هذا القبيل، كقوله عليه الصلاة والسلام: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم». هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

الجناس:

وأما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فمنه:

الجناس بين اللفظين، وهو: تشابههما في اللفظ، أي في التلقظ والنطق، فيخرج التشابه في المعنى، نحو: (أسد وسبع)، أو في مجرد العدد، نحو: (ضرب وعلم)، أو في مجرد الوزن، نحو: (ضرب وقتل).

والتمام من الجناس: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها. وذلك أن كل واحد من الحروف التسعة والعشرين نوع. وبشرط الاتفاق في النوع يخرج نحو: (يفرح ويمرح).

وبالاتفاق في أعدادها يخرج نحو: (الساق والمساق).

وبالاتفاق في هيئاتها يخرج نحو: (البرد والبُرد). فإن هيئة الكلمة هي كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات، فنحو: (ضرب وقتل) على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف (ضرب وضرب) مبنيين للفاعل



والمفعول؛ فإنهما على هئتين مع اتحاد الحروف، وبالاتفاق في ترتيبها - أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخير عنه - يخرج نحو: (الفتح والحتف).

فإن كان اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة، كاسمين أو فعلين أو حرفين، يسمّى الجناس ماثلاً؛ جرياً على اصطلاح المتكلمين من أن التماثل هو الاتحاد في النوع، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. الساعة الأولى: القيامة، والثانية: الساعة من ساعات الأيام.

وإن كانا من نوعين، اسم وفعل؛ أو اسم وحرف؛ أو فعل وحرف، يسمى مستوفى، نحو قول أبي تمام:

ما مات من كرم الزمان فإنه يحالدى يحيى بن عبد الله
لأنه كريمٌ يحيى اسم الكرم.

وللجناس التام تقسيم آخر، وهو أنه إن كان أحد لفظيه مركباً والآخر مفرداً سمي جناس التركيب، وحينئذ فإن اتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه؛ لاتفاق اللفظين في الكتابة، كقوله:

إذا مَلِكٌ لم يكن ذا هِبَةٍ فدَعُهُ فدولته ذاهِبُهُ
(ذا هبة) أي: صاحب هبة وعطاء، و (دعه) أي: أتركه، (فدولته ذاهبة) أي: غير باقية.

وإن لم يتفق اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق؛ لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله:



كلكم قد أخذ الجا م ولا جام لنا
ما الذي ضرّ مدير الـ جام لو جاملنا
(جاملنا) أي: عاملنا بالجميل.

هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركباً من كلمة وبعض كلمة، وإلا خُصَّ
باسم المرفوع، كقول بعضهم: (أهذا مصاب أم طعم صاب).

وإن اختلف لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط، واتفقا في النوع
والعدد والترتيب، يسمى التجنيس محرفاً؛ لانحراف إحدى الهيئتين عن الهيئة
الأخرى، والاختلاف قد يكون بالحركة كقولهم: (جبة البُرْد، جنة البَرْد)،
واختلاف الهيئة في لفظ (البُرْد والبرْد) بالضم والفتح.

ونحوه في أن الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: (الجاهل إما مُفَرِّط وإما
مُفَرِّط) لأن الحرف المشدّد لما كان يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف
واحد عُدَّ حرفاً واحداً، وجُعِلَ التجنيس مما الاختلاف فيه في الهيئة فقط،
واختلاف الهيئة في مُفَرِّط ومُفَرِّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن، ومن
الآخر مفتوح.

وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون جميعاً، كقولهم: (البدعة شَرَك
الشُّرْك) فإن الشين من الأول مفتوح، ومن الثاني مكسور، والراء من الأول
مفتوح، ومن الثاني ساكن.

وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف، بأن يكون في أحد
اللفظين حرفٌ زائد أو أكثر إذا سقط حصل الجناس التام سمي الجناس ناقصاً؛
لنقصان أحد اللفظين عن الآخر، وذلك الاختلاف إما بحرف واحد أو أكثر
كما قلنا، والزيادة بحرف واحد على ثلاثة أضرب؛ لأن الزائد إما أن يكون في

أول الكلمة مثل: ﴿وَأَلْفَتْ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾ (٢٩) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ ﴿[القيامة: ٢٩-٣٠] زيادة الميم، وإما في الوسط، نحو: (جدي جهدي) زيادة الهاء، وقد سبق أن المشدّد في حكم المخفّف، وإما في الآخر كقول أبي تمام:

يَمْدُونُ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ تَصُولُ بِأَسْيَافٍ قَوَاضٍ قَوَاضِبٍ
زيادة الميم في (عواصم)، والباء في (قواضب)، ولا اعتبار بالتنوين، وقوله: (من أيد) في موضع مفعول (يمدّون) على زيادة (من) كما هو مذهب «الأخفش»، أو على كونها للتبعية كما في قولهم: (هز من عطفه، وحرك من نشاطه) أو على أنه صفة محذوف، أي: يمدّون سواعد من أيد، و (عواصم): جمع عاصية من (عصاه) أي ضربه بالعصا، و (عواصم): من (عصمه) أي حفظه وحماه. أي: يمدّون أيدياً ضاربات للأعداء، حاميات للأولياء، صائلات على الأقران بسيف حاكمة بالقتل قاطعة.

وربما سُمّي هذا القسم الذي تكون الزيادة فيه في الآخر مطرفاً.
وأما الزيادة بأكثر من حرف واحد، فلم يذكر من هذا الضرب إلا ما تكون الزيادة في الآخر، ومثاله قول الخنساء:

إِنْ الْبَكَاءُ هُوَ الشِّفَاءُ مِنْ الْجَوَى بَيْنَ الْجَوَانِحِ
زيادة النون والحاء، وربما سُمي هذا النوع مذيلاً.
وإن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد، وإلا لبعد التشابه بينهما ولم يبق التجانس، كلفظي (نصر ونكل).

ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سُمي

الجناس مضارعاً، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي:
 إما في الأول، نحو: (بيني وبين كني ليلاً دامس وطريق طامس).
 أو في الوسط، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعَوْنَ عَنْهُ﴾
 [الأنعام: ٢٦].

أو في الآخر، نحو: «الخليل معقود بنواصيها الخير».
 ولا يخفى تقارب الدال والطاء، وكذا الهاء والهمزة، وكذا اللام والراء.
 وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقاً، وهو أيضاً:
 إما في الأول، نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] (الهمز):
 الكسر، و (اللمز): الطعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس
 والطعن فيها، وبناء (فَعَلَّة) يدل على الاعتياد.
 وإما في الوسط، نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ
 وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر، فإنهما
 شفويتان، وإن أريد بالتقارب أن تكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى،
 فالهاء والهمزة ليستا كذلك.

وإما في الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾
 [النساء: ٨٣].

وإن اختلف لفظاً المتجانسين في ترتيب الحروف، بأن يتحد النوع والعدد
 والهيئة، لكن قدّم في أحد اللفظين بعض الحروف وآخر في اللفظ الآخر، سمي
 هذا النوع تجنيس القلب، نحو: (حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه) ويسمى
 مثل هذا: قلب كُـلٍّ؛ لانعكاس الحروف كلها، ونحو: «اللهم استر عوراتنا
 وآمن روعاتنا» ويسمى مثل هذا: قلب بعض، إذ لم يقع الانعكاس إلا بين



بعض حروف الكلمة.

فإذا وقع أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمي تجنيس القلب حينئذ: مقلوباً مجنحاً؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت، كقوله:

لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال
وإذا ولي أحد المتجانسين -أي تجانس كان- الآخر من غير أن يفصل بين اللفظين إلا بحرف جر أو بحرف عطف: سمي الجناس مزدوجاً، ومكرراً، ومردداً، نحو: ﴿وَحِثُّكَ مِنْ سَيِّئِ بْنِ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة بما سبق.

ويلحق بالجناس شيان:

أحدهما: أن يجمع اللفظ الاشتقاق -وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى-، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾ [الروم: ٤٣] فإنهما مشتقان من قام يقوم.

والثاني: أن تجمعهما المشابهة، وهي اتفاق يشبه الاشتقاق، وليس باشتقاق، نحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] فالأول من القول، والثاني من القلي.

وقد يتوهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا غلط؛ لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب، مثل القمر والرقم والمرق.

وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿أَتَأْتَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ

بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴿التوبة: ٣٨﴾ ولا يخفى أن (الأرض) مع (أرضيتم) ليس كذلك.

رد العجز على الصدر:

ومن اللفظي: رد العجز على الصدر.

وهو في النثر: أن يجعل أحد اللفظين المتفقين في اللفظ والمعنى، أو المتشابهين في اللفظ دون المعنى، أو الملحقين بالمتجانسين -نعني الذين يجمعهما الاشتقاق، أو شبه الاشتقاق- في أول الفقرة، واللفظ الآخر في آخر الفقرة. فتكون الأقسام أربعة:

نحو قوله تعالى: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] في المتفقين في اللفظ والمعنى.

ونحو: (سائل اللئيم يرجع ودمعهُ سائل) في المتشابهين في اللفظ.

ونحو قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] في الملحقين اشتقاقاً.

ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُم مِّنَ الْفَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨] في الملحقين بشبه الاشتقاق.

وهو في النظم: أن يكون أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول، أو حشوه، أو آخره، أو صدر المصراع الثاني. فتصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة، كقوله:



سريع إلى ابنِ العمِّ يَلْطُمُ وجهه وليس إلى داعي الندى سريع
 فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الأول، وقول شاعر الحماسة:
 تَمَتَّعُ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فما بعد العشيَّة من عَرَارِ
 فيما يكون المكرر الآخر في حشو المصراع الأول.

ومعنى البيت: استمتع بشميم عرار نجد - والعراة: وردة ناعمة صفراء
 طيبة الرائحة - فإننا نعدُّه إذا أمسينا، لخروجنا من أرض نجد وهي منابته.
 وقول أبي تمام:

ومن كان بالبيضِ الكواعبِ مُغرماً فما زلت بالبيضِ القواضبِ مُغرماً
 (الكواعب): جمع كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود، (مغرماً):
 مولعاً، (فما زلت بالبيض القواضب): أي السيوف القواطع.
 وهذا مثال لما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول.
 وقول شاعر الحماسة:

وإن لم يكن إلا معرَّج ساعة قليلاً فإني نافعٌ لي قليلها
 (معرَّج ساعة): هو خبر كان، واسمه ضمير يعود إلى الإمام المدلول عليه
 في البيت السابق عليه^(١) وهو:

أَلَمَّا على الدار التي لو وجدتها بها أهلها ما كان وحشاً مَقِيلُها
 و (قليلاً): صفة مؤكدة، لفهم القلة من إضافة التعرّيج إلى الساعة، أو
 صفة مقيدة، أي: إلا تعريجاً قليلاً في ساعة، و (قليلها) مرفوع بأنه فاعل نافع،

(١) الدال على الإمام هو قوله: (ألمأ) ونظيره قول الشاعر:

إذا زجر السفية جرى إليه وخالف، والسفيه إلى خلاف
 فإن الضمير المجرور يلى في قوله: (إليه) يعود إلى السفه المدلول عليه بالسفيه.



والضمير للساعة، والمعنى: قليل من التعريج في الساعة ينفعني، ويشفي غليل وجدي.

وهذا فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني.
وقول الأرجاني:

دعاني من ملامك سفاها فداعي الشوق قبلكما دعاني
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول.
وقوله:

وإذا البلابل أفصحت بلغاتها فانف البلابل باحتساء بلابل
(البلابل) الأول هو: جمع بلبل، وهو طائر معروف، و (البلابل): جمع بلبال وهو الحزن، و (بلابل): جمع بلبللة - بالضم - وهو إبريق فيه الخمر.
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر - أعني البلابل الأول - في حشو المصراع الأول لا صدره؛ لأن صدره هو قوله: (وإذا).
وقول الحريري:

فمشغوف بآيات المثاني ومفتون برنات المثاني
(برنات المثاني) أي: بنغمات أوتار المزامير التي ضُمَّ طاق منها إلى طاق،
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول.
وقول الأرجاني:

أملتهم ثم تأملتهم فلاح لي أن ليس فيهم فلاح
وهذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني.



وقول البحري:

ضرائب أبدعَها في السماح فلَسنا نرى لكَ فيها ضربيا
(ضرائب): جمع ضريبة، وهي الطبيعة التي ضربت للرجل وطبع عليها،
(ضربياً) أي: مثلاً، وأصله المثل في ضرب القداح.
وهذا فيما يكون الآخر الملحق بالمتجانسين اشتقاقاً في صدر المصراع
الأول.

وقول امريء القيس:

إذا المرءُ لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
أي: إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه مما يعود ضرره إليه، فلا يحفظه على
غيره مما لا ضرر له فيه.

وهذا مما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في حشو المصراع الأول.

وقول أبي العلاء المعري:

لو اختَصَرْتُم من الإحسان زرتكم والعَذْبُ يهجر للافراط في الخصر
يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عليّ، وقد توهم بعضهم هذا المثال
مكرراً حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذي قبله،
ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق مما يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت مما
يجمعهما شبه الاشتقاق، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلا هذا المثال، وأهمل
الثلاثة الباقية.

وقوله:

فدع الوعيدَ فما وعيدُك ضائري أطينُ أجنحةَ الذباب يضير؟

وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً وهو (ضائري) في آخر المصراع الأول.

وفي قول أبي تمام:

وقد كانت البيض القواضب في الوغى بَوَاتِرَ فهي الآن من بعده بُر
(البيض البواتر) أي: السيوف القواطع في الحرب، (بواتر) أي: قواطع
بحسن استعماله إيها، (بتر) جمع أبتر، إذ لم يبق بعده من يستعملها استعماله.
وهذا فيما يكون الآخر الملحق اشتقاقاً في صدر المصراع الثاني.

السجع:

ومن اللفظي: السجع، وقيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، في الآخر.

وهو معنى قول «السكاكي»: السجع في النثر كالقافية في الشعر،
يعني أن هذا مقصود كلام «السكاكي» ومحصوله، وإلا فالسجع في التفسير
المذكور بمعنى المصدر - أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير -، وعلى
كلام «السكاكي» هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر، ولذا ذكره
«السكاكي» بلفظ الجمع، وقال: إنها في النثر كالقوافي في الشعر؛ وذلك لأن
القافية لفظ في آخر البيت، إما الكلمة نفسها أو الحرف الأخير منها، أو غير
ذلك على تفصيل المذاهب، وليست عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر
الآيات على حرف واحد.

فالْحاصل أن السجع قد يُطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار
توافقها مع الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقهما،

ومرجع المعنيين واحد.

ثم السجع على ثلاثة أضرب؛ لأنه إما مطرف، وإما مرصع، وإما متوازي، وتوضيح ذلك أن الفاصلتين إما أن تتفقا في الوزن، وإما أن تختلفا فيه:

فإن اختلفتا فهو المطرف، نحو: ﴿لَكُمْ لَا نَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿[نوح: ١٣ - ١٤] فَإِنَّ الْوَقَارَ وَالْأَطْوَارَ مُخْتَلِفَانِ وَزْنًا.

وإن لم يختلفا في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو كان أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن والتقفية فهو المرصع، نحو: (فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسجاع بزواجر وعظه) فجميع ما في القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى، وأما لفظ (فهو) فلا يقابله شيء من الثانية، ولو قال بدل الأسجاع الآذان كان مثلاً لما يكون أكثر ما في الثانية موافقاً لما يقابله من الأولى.

وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي، نحو: ﴿فِيهَا سُرُورٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ (١٣) وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ ﴿[الغاشية: ١٣-١٤] لاختلاف سرر وأكواب في الوزن والتقفية جميعاً، وقد يختلف الوزن فقط، نحو: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ (١) فَالْعَصِيفَتِ عَصْفًا ﴿[المرسلات: ١-٢]، وقد تختلف التقفية فقط، كقولنا: (حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت).

قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾ (٢٨) وَطَلْحٍ مَّنْضُودٍ ﴿(٢٩) وَظِلِّ مَمْدُودٍ ﴿[الواقعة: ٢٨-٣٠] ثم بعد أن لا تتساوى قرائنه فالأحسن ما طالت قرينته الثانية، نحو: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿[النجم: ١-٢]، أو قرينته الثالثة، نحو: ﴿خَذُوهُ فَعْلُوهُ﴾ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلَّوهُ ﴿[الحاقة: ٣٠-٣١].

ولا يحسن أن يؤتى بعد قرينة بقرينة أخرى أقصر منها قصراً كثيراً؛ لأن السجع قد استوفى أمدّه في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيراً يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها، وإنما قلنا: (كثيراً) احترازاً عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (الفيل: ١-٢).

والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز - أي أواخر فواصل القرائن -، إذ لا يتم التواطؤ والتزواج في جميع الصور إلا بالوقف والسكون، كقولهم: (ما أبعد ما فات، وأقرب ما هو آت) إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء من (فات) مفتوح، والتاء من (آت) منون مكسور.

قيل: ولا يقال في القرآن أسجاع؛ رعاية للأدب، وتعظيماً له، إذ السجع في الأصل هدير الحمام ونحوه، وقيل: لعدم الإذن الشرعي، وفيه نظر؛ إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى، بل يقال للأسجاع في القرآن - أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة - : فواصل. وقيل: السجع غير مختصّ بالنثر، ومثاله من النظم قول أبي تمام:

تجلّى به رشدي وأثرت به يدي وفاض به ثمدي وأورى به زندي
(أثرت) أي: صارت ذات ثروة، (ثمدي) هو بالكسر: الماء القليل، والمراد هنا: المال القليل، (أورى) أي: صار ذا وري.

ومن السجع على القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمى التشطير، وهو: جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر، كقول أبي تمام:



تدبيرٌ معتصمٌ بالله متتقمٌ لله مرتغبٌ في الله مرتقبٌ
فالشر الأول سبعة مبنية على الميم، والشر الثاني سبعة مبنية على
الباء.

الموازنة:

ومن اللفظي: الموازنة، وهي: تساوي الفاصلتين أي الكلمتين الأخيرتين
من الفقرتين أو من المصراعين - في الوزن دون التقفية. نحو: ﴿وَنَارُكُ مَصْفُوفَةٌ
﴿١٥﴾ وَزَرَائِي مَبْثُوثَةٌ﴾ [الغاشية: ١٥ - ١٦] فإن (مصفوفة) و (مبثوثة) متساويان في
الوزن لا في التقفية، إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث
في القافية على ما بيّن في موضعه.

وظاهر قوله: (دون التقفية) أنه يجب في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛
حتى لا يكون نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ﴾ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ [الغاشية: ١٣ - ١٤]
من الموازنة، ويكون بين الموازنة والسجع مباينة، إلا على رأي «ابن الأثير»، فإنه
يشترط في السجع التساوي في الوزن والتقفية، ويشترط في الموازنة التساوي في
الوزن دون الحرف الأخير، فنحو (شديد وقريب) ليس بسجع، وهو أخصّ
من الموازنة.

وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية، فإن كان ما في إحدى
القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن،
سواء كان يماثله في التقفية أو لا، خُصّ هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة،
وهي لا تختص بالنثر كما توهمه بعض الناس من ظاهر قولهم: (تساوي
الفاصلتين)، ولا بالنظم على ما ذهب إليه قوم، بل تجري في القبيلين، فذلك



أورد مثالين، أولهما: قوله تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُمَا أَلِكْتَبَ الْمُسْتَبِينَ﴾ (١١٧) وَهَدَيْنَهُمَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿[الصفات: ١١٧-١١٨].

والثاني: قول أبي تمام:

مها الوحش إلا أن هاتا أو انس قنا الخط إلا أن تلك ذوابل
(المها): جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية، (هاتا) أي: هذه النساء،
والمثالان مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى؛
لعدم تماثل آتيناهما وهديناهما) وزناً، وكذا (هاتا وتلك)، ومثال الجميع قول
البحري:

فأحجم لما لم يجد فيك مَطْمَعاً وأقدم لما لم يجد عنك مهرباً
وقد كثر ذلك في الشعر الفارسي، وأكثر مدائح «أبي الفرج الرومي» من
شعراء العجم على المماثلة، وقد اقتفى «الأنوري» -وهو من شعرائهم أيضاً-
أثره في ذلك.

القلب:

ومن اللفظي: القلب، وهو: أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت
بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل بعينه هو الكلام. ويجري في الشر والنظم
كقوله:

مودّته تدوم لكل هؤل وهل كل مودّته تدوم؟
في مجموع البيت، وقد يكون ذلك في المصراع كقوله:

أرانا الإله هـ لالا أنارا

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]،



والحرف المشدّد في حكم المخفّف؛ لأنّ المعتر هو الحروف المكتوبة، وقد يكون ذلك في المفرد، نحو: (سلس)، وتغاير القلب بهذا المعنى لتجنيس القلب ظاهر؛ فإنّ المقلوب ههنا يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر، بخلافه ثمة، ويجب ثمة ذكر اللفظين جميعاً، بخلافه ههنا.

التشريع:

ومن اللفظي: التشريع، ويسمى التوشيع، وذا القافيتين أيضاً، وهو: بناء البيت على قافيتين يصحّ المعنى عند الوقوف على كل منهما.
فإن قيل: كان عليه أن يقول: (يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما)؛ لأنّ التشريع هو: أن يبنى الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد، فعلى أي القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً.
قلنا: القافية إنما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا يُتصوّر إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما، وإلا لم تكن الأولى قافية، كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنما شَرَك الردى، وقرارة الأكدار
فإن وقفت على (الردى) فالبيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على (الأكدار) فهو من الضرب الثاني منه.

القافية عند الخليل: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ (الردى) مع حركة الكاف من (شرك)، والقافية الثانية هي من حركة الدال من (الأكدار) إلى الآخر.



وقد يكون البناء على أكثر من قافيتين، وهو قليل متكلف.

ومن لطيف ذي القافيتين نوع يوجد في الشعر الفارسي، وهو: أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأولى بحيث إذا جمعت كانت شعراً مستقيماً المعنى.

لزوم ما لا يلزم:

ومن اللفظي: لزوم ما لا يلزم، ويقال له: (الإلزام) و (التضمين) و (الإعانة) أيضاً.

وهو: أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم في السجع.

وحرف الروي: هو الحرف الذي تُبنى عليه القصيدة وتُنسب إليه فيقال: قصيدة لامية أو ميمية مثلاً، مأخوذة من (رويت الحبل) إذا فتلت؛ لأنه يجمع بين الأبيات، كما أن القتل يجمع بين قوى الحبل، أو من (رويت على البعير) إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال، أو ما في معناه.

وقوله في التعريف: «من الفاصلة» يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل (يجيء) هو قوله: «ما ليس بلازم في السجع» يعني أن يؤتى قبله بشيء لو جعلت القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء، ويتم السجع بدونه، فمن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: (ما ليس بلازم في السجع أو القافية)؛ ليوافق قوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» فهو لم يعرف معنى هذا الكلام.

ثم لا يخفى أن المراد بقوله: «يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع» أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر، أو فاصلتين أو أكثر، وإلا ففي كل بيت أو فاصلة



يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع، وخذ لذلك مثلاً قول امرئ القيس:

قِفَا نَبِكْ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزَلٍ بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

فإنه قد جاء قبل اللام بميم مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع.

وقولنا: (قبل حرف الروي أو ما في معناه) إشارة إلى أنه يجري في النثر والنظم، فمجيئه في النثر نحو: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝١﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿[الضحى: ٩-١٠]، فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم، لصحة السجع بدونها، نحو: (فلا تقهر) و (لا تسخر).

ومجيئه في النظم نحو قول محمد بن سعيد الكاتب يمدح عمرو بن سعيد، أو قول عبد الله بن الزبير الأسدي يمدح عمرو بن عثمان بن عفان:

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إِنْ تَرَاخَتْ مَنِيتِي أَيَادِي لَمْ تُثْمَنَنَّ وَإِنْ هِيَ جَلَّتْ
(لم ثمن) أي: لم تقطع، أو لم تخلط بمئة وإن عظمت وكثرت.

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر شكوى إذا النعل زَلَّتْ
زَلَّةُ الْقَدَمِ وَالنَّعْلِ: كناية عن نزول الشر والمحنة.

رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا فَكَانَتْ قَدَى عَيْنِهِ حَتَّى تَجَلَّتْ
(تجلت) أي: انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني: من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لأشرف أعضائه حتى تلقاه بالإصلاح.

فحرف الروي هو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع لصحة السجع بدونها، نحو: (جلت) و (مدت) و (منت) و (انشقت) ونحو ذلك.



أصل الحسن في المحسنات:

وأصل الحسن في ذلك كله - أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية - أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني، دون العكس، بأن تكون المعاني توابع للألفاظ، بأن يأتي بالألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى، فيصير كغميد من ذهب على سيف من خشب.

بل الوجه أن تترك المعاني على سجيّتها، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة، ويتميز الكامل من القاصر.

وحين رتب «الحريري» - مع كمال فضله - في ديوان الإنشاء عجز، فقال «ابن الخشاب»: هو رجل مقاماتي، وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين هذا من كتاب أمر به في قضية !.

وما أحسن ما قيل في الترجيح بين «الصاحب» و«الصابي»: إن الصاحب كان يكتب كما يريد، والصابي كان يكتب كما يؤمر، وبين الحالين بونٌ بعيد.

ولهذا قال قاضي «قم» حين كتب إليه «الصاحب»:

أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم
والله ما عزلتني إلا هذه السجعة.



خاتمة للفن الثالث

في السرقات الشعرية، وما يتصل بها

مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح، وغير ذلك، مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء.

وإنما قلنا إن الخاتمة من الفن الثالث، دون أن نجعلها خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة - كما توهمه غيرنا - لأن المصنف قال في «الإيضاح» في آخر بحث المحسنات اللفظية:

(هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنِّفين، وهو قسمان:

أحدهما: ما يجب ترك التعرُّض له؛ لعدم كونه راجعاً إلى تحسين الكلام، أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلاً فيما سبق من الأبواب.

والثاني: ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها).

واعلم أولاً أن اتفاق القائلين على لفظ إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك، فلا يعد هذا الاتفاق سرقة، ولا استعانة، ولا أخذاً، ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى.

وإنما لم يعد العلماء الاتفاق في غرض القائلين على العموم سرقة أو أخذاً أو نحو ذلك؛ لتقرّر هذا الغرض العام في العقول والعادات، فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم.

وإن كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة - أي طريق الدلالة على الغرض -



كالتشبيه والمجاز والكناية، وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له، كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة، وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك، مع سعة ذات اليد - أي المال -.

وأما العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء، فإن اشتراك الناس في معرفة وجه الدلالة لاستقراره في العقول والعادات - كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر - غير منكر، فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يُعدُّ سرقة ولا أخذاً.

وإن لم يشترك الناس في معرفته جاز أن يدعى في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة: بأن يُحكم بين القائلين فيه بالتفاضل، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد عن الأول أو نقص عنه.

وما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما: خاصي في نفسه، غريب، لا ينال إلا بفكر، والآخر: عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة، كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى ثلاثة أقسام: الغريب الخاصي، والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله، والمتصرف فيه بما يخرج به إلى الغرابة.

فالأخذ والسرقة نوعان: ظاهر، وغير ظاهر.

أما الظاهر فهو: أن يؤخذ المعنى كله، إما حال كونه مع اللفظ كله أو بعضه، أو حال كونه وحده من غير أخذ شيء من اللفظ.

فإن أخذ كله من غير تغيير لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخاً وانتحالاً، كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:



إذا أنت لم تُنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حدَّ السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحلاً
(لم تنصف أخاك) أي: لم تعطه النصفة، ولم توفّه حقوقه، و (وجدته على
طرف الهجران) أي: هاجراً لك، غير مكترث بك وبإخوتك، و (يركب حد
السيف) أي: يتحمل الشدائد، تؤثر فيه تأثير السيوف، وتقطعه تقطيعها.
وقوله: (من أن تضيمه) أي: بدلاً من أن تظلمه، و (عن شفرة السيف)
أي: عن ركوب حد السيف، وأراد بذلك تحمل المشاق، و (مزحلاً) أي:
مبعد.

فقد حكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين،
فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى
دخل معن بن أوس المزني، فأنشده قصيدته التي أولها:
لعمرك ما أدري وإني لأوجلُّ على أيننا تعدو المنيّة أوّل
حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على عبد الله بن الزبير،
وقال: ألم تخبرني أنها لك؟ فقال: اللفظ له، والمعنى لي، وبعد فهو أخي من
الرضاعة، وأنا أحقُّ بشعره.

وفي معنى ما لم يغير فيه النظم: أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما
يرادفها، تعني أنه أيضاً مذموم، ويعتبر سرقة محضة، كما يقال في قول الحطيئة:
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنتم الطاعم الكاسي
إذا بدّل كلّ لفظ بمرادفه:

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فإنك أنت الآكل اللابس



وكما قال امرؤ القيس:

وقوفاً بها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهْمَ يقولون لا تهلك أَسَىَّ وتَجَمَّلَ
فأورده طرفه في دَلِيَّتِهِ كما هو، إلا أنه أقام (تَجَلَّدَ) مقام (تَجَمَّلَ).

وإن كان أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ، لا كله،
سمي هذا الأخذ إغارة ومسحاً، ولا يخلو إما أن يكون الثاني أبلغ من الأول،
أو دونه، أو مثله.

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول،
لحسن السبك، أو الاختصار، أو الإيضاح، أو زيادة معنى، فالثاني مقبول،
كقول بشار:

من راقبَ الناسَ لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتِكُ اللِّهْجُ
وقول سَلَمَ الخاسر بعده:

من راقبَ الناسَ مات غمًّا وفاز باللذة الجَسُورُ
فبيت سَلَمَ أجود سبكاً وأخصر لفظاً.

وإن كان الثاني دون الأول في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأول،
فالثاني مذموم، كقول أبي تمام في مرثية محمد بن حميد:

هيهات لا يَأْتِي الزمانَ بمثله إِنَّ الزمانَ بمثله لبخيلُ
وقول أبي الطيب:

أَعْدَى الزمانَ سخاؤه فَسَخَا به ولقد يكون به الزمانُ بخيلاً
(أَعْدَى الزمانَ سخاؤه) يعني: تعلَّم الزمان منه السخاء، وسرى سخاؤه
إلى الزمان، (فسخا به) وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي



استفاده منه لبخل به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكر «ابن جني».
وقال «ابن فورجة»: هذا تأويل فاسد؛ لأن سخاءً غير موجود لا يُوصف بالعدوى، وإنما المراد: سخا به عليّ، وكان بخيلاً به عليّ، فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمّي إليه وهدايتي له لما أعداه سخاؤه. فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الأول لأبي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة، إذ لا يشترط في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلاً كما توهمه بعض الناس، وإلا لم يكن مأخوذاً منه على تأويل ابن جني أيضاً؛ لأن أبا تمام علّق البخل بمثل المرثي، وأبا الطيب بنفس الممدوح.

هذا، ولكن مصراع أبي تمام أجود سبكاً؛ لأن قول أبي الطيب: (ولقد يكون) بلفظ المضارع لم يقع موقعه، إذ المعنى على المضيّ.
فإن قيل: المراد: فقد يكون الزمان بخيلاً بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب صلاح العالم، والزمان وإن سخا بوجوده وبذله للغير، لكن إعدامه وإفناءه باق بعد في تصرفه.
قلنا: هذا تقدير لا قرينة عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود؛ لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

وإن كان الثاني مثل الأول فالثاني أبعد من الذم، والفضل للأول، كقول أبي تمام:

لو حار مُرتادُ المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلاً
(لو حار): أي تحيّر في التوصل إلى إهلاك النفوس، و (مرتاد المنية) أي: الطالب الذي هو المنية، على أنها إضافة بيان.



وقول أبي الطيب:

لولا مفارقةً الأحباب ما وجدت لها المنيا إلى أرواحنا سبلا
والضمير في (لها) للمنية، وكل من الجارّين والمجرورين حال من (سبلا)،
و (المنيا) فاعل (وجدت)، ورؤي: (يد المنيا).

فقد أخذ المعنى كله، مع لفظ المنية والفراق والوجدان، وبدّل بالنفوس
الأرواح.

وإن أخذ المعنى وحده سُمي هذا الأخذ إلاماً، مأخوذ من (ألم): إذا
قصد، وأصله من (ألم بالمنزل) إذا نزل به، ويسمى (سلخاً)، وأصل السلخ:
كشط الجلد عن الشاة ونحوها، فكأنه كشط عن المعنى جلداً وألبسه جلداً
آخر، فإنَّ اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس.

والإلام ثلاثة أقسام أيضاً، كما أن ما يسمى إغارة ومسحاً ثلاثة أقسام؛
لأن الثاني إما أبلغ من الأول، أو دونه، أو مثله.

أما أول الأقسام فهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول، كقول أبي تمام:
هو الصُّنْعُ إنَّ يَعْجَلَ فخير، وإن يرثُ فَلَلرَّيْثُ في بعض المواضع أنفع
(هو): الضمير للشأن، و (الصنع) أي: الإحسان، والصنع: مبتدأ، خبره
الجملة الشرطية، أعني قوله: (إن يعجل فخير وإن يرث... إلخ)، (يرث):
مضارع (راث)، والأحسن أن يكون (هو) فيه عائداً إلى حاضر في الذهن،
وهو مبتدأ خبره الصنع، والشرطية ابتداء كلام، وهذا كقول أبي العلاء:

هو الهَجْرُ حتى ما يُلَمَّ خيالٌ وبعض صدود الزائرين وصال
وهذا نوع من الإعراب لطيف، لا يكان يتنبه له إلا الأذهان الرائضة من



أئمة الإعراب.

وقول أبي الطيب:

ومن الخير بَطء سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامُ
و (بطء سيبك) أي: تأخر عطائك، و (الجهام): السحاب الذي لا ماء فيه، وأما ما فيه ماء فيكون بطيئاً ثقیلاً المشي، فكذا حال العطاء.

ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على صَرْبِ المثل بالسحاب.
وثاني الأقسام - وهو أن يكون الثاني دون الأول - كقول البحري:
وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدِيِّ كَلَامُهُ الْـ مصقول خَلَّتْ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ
و (تألّق) أي: لمع، و (الندي) أي: المجلس، و (المصقول): المنقح، و
(خلت) أي: حسبت، و (عضبه) أي: سيفه القاطع.

وقول أبي الطيب:

كَأَنَّ أَلْسِنَهُمْ فِي النَّطْقِ قَدْ جَعَلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمْ فِي الطَّعْنِ خَرَصَانَا
(خرصان): جمع خرص - بالضم والكسر - وهو السنان، يعني أن
ألستهم عند النطق في المضاء والنفاذ تشابه ألستهم عند الطعن، فكأن ألستهم
جُعِلَتْ أَسْنَةُ رِمَاحِهِمْ.

فبيت البحري أبلغ؛ لما في لفظي (تألّق) و (المصقول) من الاستعارة
التخييلية، فإن التألّق والصقالة للكلام بمنزلة الأظافر للمنيّة، ولزم من ذلك
تشبيه كلامه بالسيف، وهو استعارة بالكناية.

وثالث الأقسام - وهو أن يكون الثاني مثل الأول - كقول الأعرابي أبي

زياد:

ولم يَكْ أَكْثَرَ الْفَتِيَانِ مَالَا وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبُهُمْ ذِرَاعَا
 أَي: أسخاهم، يقال: (فلان رحب الباع، والذراع، ورحبيهما) أي:
 سخي.

وقول أشجع السلمي يمدح جعفر بن يحيى البرمكي:
 وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ
 الضمير المستتر في (وليس) يرجع إلى الممدوح، يعني جعفر بن يحيى، وفي
 (بأوسعهم) للملوك، و (معروفه) أي: إحسانه.
 فالبيتان متماثلان، هذا، ولكن لا يعجبني (معروفه أوسع).
 وأما غير الظاهر فمنه:

أَنْ يَتَشَابَهَ مَعْنَى الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ الثَّانِي، كَقَوْلِ جَرِير:
 فَلَا يَمْنَعُكَ مِنْ أَرْبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ
 (أرب) أي: حاجة، (لحاهم): جمع لحية، يعني كونهم في صورة
 الرجال، وقوله: (سواء ذو العمامة والخمار) يعني به أن الرجال منهم والنساء
 سواء في الضعف.
 وقول أبي الطيب:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاءٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابٌ
 واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسبياً ومديحاً وهجاءً
 وافتخاراً أو نحو ذلك، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس
 لنظمه احتال في إخفائه، فغيّره عن لفظه ونوعه ووزنه وقافيته، وإلى هذا
 أشار «الخطيب» بقوله: ومن غير الظاهر: أن ينقل المعنى إلى محل آخر، كقول



البحثري:

سلبوا وأشَرَّتِ الدماءُ عليهمُ حمرةً فكأنهم لم يُسَلِّبوا
وقول أبي الطيب:

ييس النَّجِيعُ عليه وهو مجرَّد عن غمده فكأنما هو مُعَمَّد
فنقل المعنى من القتل والجرحى إلى السيف.

ومن غير الظاهر: أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول

جرير:

إذا غضبت عليك بنو تميم وَجَدَتِ النَّاسَ كلهمُ غضابا
وقول أبي نواس:

ليس على الله بمُستنكرٍ أن يجمَعَ العالم في واحد
فإن قول أبي نواس يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت
جرير.

ومن غير الظاهر: القلب، وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول.
كقول أبي الشيص:

أجد المَلَامَةَ في هواك لذينة حبالذكرك فليُلْمَنِي اللوم
وقول أبي الطيب:

أُحِبُّهُ وأحبُّ فيه ملامَةٌ ؟ إن الملامَةَ فيه من أعدائه
الهمزة في (أحبه) همزة الاستفهام، والاستفهام للإنكار، والإنكار باعتبار
القيد الذي هو الحال، أعني قوله: (وأحب فيه ملامة) كما يقال: (أتصلي وأنت
محدث) على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي بعض النحاة، أو



على حذف المبتدأ، أي: وأنا أحب. ويجوز أن تكون الواو للعطف، والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين، أعني محبته ومحبة الملامة، وقوله: (إن الملامة فيه من أعدائه) أي: وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضاً. وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص، لكن لكلّ منهما اعتبار غير اعتبار الآخر، ولهذا قالوا: الأحسن في هذا النوع أن يبين السبب. ومن غير الظاهر: أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه، كقول الأفوه:

وترى الطير على آثارنا رأيَ عينٍ ثقةً أن سَتُّها
(رأيَ عين) يعني: عياناً، و (ثقة): حال -أي واثقة-، أو مفعول له مما يتضمنه قوله (على آثارنا) -أي كائنة على آثارنا لوثوقها-، و (ستها) أي: ستطعم من لحوم من نقتلهم.
وقول أبي تمام:

وقد ظللتُ عُقبانَ أعلامه ضحىً بعقبان طيرٍ في الدماء نواهل
أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تُقاتل
(وقد ظللت) أي: ألقى عليها الظل، وصارت ذوات ظل، و (نواهل): من نهل إذا روي، نقيض عطش، و (أقامت) أي: عقبان الطير، و (مع الرايات) أي: الأعلام، وثوقاً بأنها ستطعم لحوم القتلى.

فإن أبا تمام لم يُلَمَّ بشيء من معنى قول الأفوه (رأيَ عين) الدال على قرب الطير من الجيش بحيث يرى عيناً لا تخيلاً، وهذا مما يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعداء، ولا بشيء من معنى قوله: (ثقة أن ستها) الدال على وثوق الطير



بالميرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضاً مما يؤكد المقصود.

قيل: إن قول أبي تمام (ظللت) إمام، بمعنى قوله: (رأي عين)؛ لأن وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش.

وفيه نظر؛ إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء، بحيث لا يرى أصلاً، نعم لو قيل إن قوله: (حتى كأنها من الجيش) إمام بمعنى قوله: (رأي عين) فإنما تكون من الجيش إذا كانت قريباً منهم مختلطة بهم؛ لم يبعد عن الصواب.

لكن زاد أبو تمام على الأفوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الأفوه - أعني تسابير الطير على آثارهم - بقوله: (إلا أنها لم تقاتل)، وبقوله: (في الدماء نواهل)، وإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول، وهو قوله: (إلا أنها لم تقاتل)؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: (إلا أنها لم تقاتل) ذلك الحسن إلا بعد أن يجعل الطير مقيمةً مع الرايات، معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضاً من المقاتلة، هذا هو المفهوم من الإيضاح. وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة؛ لما فيها من نوع تصرف.

ومن هذه الأنواع ما يخرج حسن التصرف من قبيل الإتيان إلى حيز الابتداء، وكلما كان أشد خفاء - بحيث لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول إلا بعد مزيد تأمل - كان أقرب إلى القبول؛ لكونه أبعد عن الإتيان وأدخل في الابتداء.

هذا الذي ذكرنا في الظاهر وغيره - من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولاً أو مردوداً، وتسمية كل بالأسامي المذكورة - إنما يكون إذا



علم أن الثاني أخذ من الأول - بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم، أو بأن يُجبر هو عن نفسه أنه أخذه منه-، إلا فلا يحكم بشيء من ذلك؛ لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر على سبيل الاتفاق، من غير قصد إلى الأخذ، كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه:

مفيدٌ ومُتلافٌ إذا ما أتيتُهُ تهلَّلَ واهتزَّ اهتزازَ المهْنَدِ
ف قيل له: أين يذهب بك؟ هذا للحطية، فقال: الآن علمتُ أنني شاعر؛ إذ وافقتهُ على قوله ولم أسمعهِ.

فإذا لم يُعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ليغتنم بذلك فضيلة الصدق، ويسلم من دعوى علم الغيب، ونسبة النقص إلى الغير.

ما يتصل بالسرقات:

ومما يتصل بالقول في السرقات: القول في الاقتباس؛ والتضمين؛ والعقد؛ والحل؛ والتلميح - بتقديم اللام على الميم، من لمحّه: إذا أبصره - وذلك لأن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

الاقتباس:

أما الاقتباس فهو: أن يضمّن الكلام نظماً كان أو نثراً، شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه. نعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنّه منه، كما يقال في أثناء الكلام: (قال الله تعالى كذا) و (قال النبي عليه الصلاة والسلام كذا) ونحو ذلك، فإنه لا يكون اقتباساً، ولنمثّل له بأربعة أمثلة؛ لأنه إما من القرآن



أو الحديث، وكل منهما إما في النثر أو في النظم.
فالأول: كقول الحريري: «فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب، حتى
 أنشد فأغرب».

والثاني: مثل قول الآخر:

إِنْ كُنْتَ أَزْمَعْتَ عَلَى هَجَرْنَا مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ
 وَإِنْ تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرَنَا فَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنَعْمَ الْوَكِيلُ
والثالث: مثل قول الحريري: «قلنا: شأهت الوجوه، وقبح اللّكع ومن
 يرجوه» ومعنى (شأهت الوجوه): قبحت، وهو لفظ الحديث على ما روي
 أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفاً من الحصباء،
 فرمى به وجوه المشركين وقال: (شأهت الوجوه).

والرابع: مثل قول ابن عباد:

قَالَ لِي: إِنَّ رَقِيبِي سَيِّءُ الْخَلْقِ فَدَارُهُ
 قُلْتُ: دَعْنِي، وَجْهَكَ الْجَنَّةُ هُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ
 (فداره): أمر من المداراة، وهي الملاطفة والمجاملة، وضمير المفعول
 للرقيب، وقوله: (وجهك الجنة هفت بالمكاره) اقتباس من قوله عليه السلام:
 «هفت الجنة بالمكاره، وهفت النار بالشهوات» أي أحيطت، يعني لا بد
 لطالب جنّة وجهك من تحمّل مكاره الرقيب، كما أنه لا بد لطالب الجنة من
 مشاق التكاليف.

الاقتباس ضربان:

والاقتباس ضربان:

أحدهما: ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كما تقدّم من الأمثلة.
والثاني: خلافه، أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كقول ابن الرومي:

لئن أخطأت في مدحي — ك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي بوادٍ غير ذي زرع
وهذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْنِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] لكن معناه في القرآن وادٍ لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي إلى جنابٍ لا خير فيه ولا نفع.
ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره، كقول بعض المغاربة:

قد كان ما خفت أن يكونا — إنا إلى الله راجعون
وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦].

التضمين:

وأما التضمين فهو: أن يضمّن الشعر شيئاً من شعر الغير، بيتاً كان أو ما فوقه أو مصراعاً أو ما دونه، مع التنبيه على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء.

وهذا يتميز عن الأخذ والسرقة، كقول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

على أنّي سأنشدُ عند بيعي (أضاعوني وأي فتى أضاعوا)



المصراع الثاني للعرجي وتماه:

ليوم كريمة وسداد ثغر

واللام في (ليوم) لام التوقيت، والكريمة: من أسماء الحرب، وسداد الثغر -بكسر السين لا غير-: سدّه بالخيال والرجال، والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان. أي: أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا حقّي أحوج ما كانوا إليّ، وأي فتى كامل من الفتيان أضاعوا، وفيه تنديم وتخطئة لهم.

وتضمن المصراع بدون التنبيه لشهرته كقول الشاعر:

قد قلت لما أطلعت وجنّاته حول الشّقيق الغصّ روضة آس
أعذاره الساري العجول ترفُّقا (ما في وقوفك ساعة من باس)
المصراع الأخير لأبي تمام:

وأحسن التضمنين: ما زاد على شعر الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه، كالتورية والتشبيه في قوله:

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها (تذكّرت ما بين العذيب وبارق)
ويذكرني من قدها ومدامعي (مجرّ عوالينا ومجرى السوابق)
(أبدى) أي: أظهر، و (لماها) أي: سمرة شفيتها، وانتصب (مجر) على أنه مفعول ثانٍ لـ (يذكرني)، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم. وقوله:

تذكّرت ما بين العذيب وبارق مجرّ عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لأبي الطيب، والعذيب وبارق: موضعان، و (ما بين): ظرف للتذكر، أو للمجرى، قدّم اتساعا في تقديم الظرف على عامله المصدر،

أو (ما بين): مفعول تذكرت، و (مجر) بدل منه، والمعنى: أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان، ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة، وبارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها، وفي هذا الكلام تورية، وشبه تبخر قدّها بتمایل الرمح، وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق.

ولا يضر في التضمنين التغير اليسير لما قصد تضمينه، ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب:

أقول لمعشر غلطوا وغَضُّوا من الشيخ الرشيد وأنكروه
(هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة يعرفوه)
البيت لسحيم بن وثيل، و (هو ابن جلا) أصله (أنا ابن جلا) على طريقة التكلم، فغيّره إلى طريقة الغيبة؛ ليدخل في المقصود.

وربما سُمّي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة، وتضمن المصراع فما دونه إيداعاً، كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير، وربما سمي رفواً، كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير.

العقد:

وأما العقد فهو: «أن ينظم نثراً، قرآناً كان أو حديثاً أو مثلاً أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس».

يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقداً إذا غيّر تغييراً كثيراً، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن أو الحديث فنظمه عقد كيف ما كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس، كقوله:



ما بال مَنْ أَوَّلُهُ نطفةٌ وجيفةٌ آخرُهُ يَفْخَرُ؟
الجملة حال، أي ما باله مفتخراً، عقد قول علي رضي الله عنه: «وما لابن آدم والفخر، وإنما أوله نطفة، وآخره جيفة».

الحل:

وأما الحل فهو: أن ينثر النظم، وإنما يكون مقبولاً إذا كان سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم، وكان مع ذلك حَسَنَ الموقع غير قلق، كقول بعض المغاربة: «فإنه لما قبحت فعلاته، وحفظت نخلاته» أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة، «لم يزل سوء الظن يقتاده» أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة، و«يصدق توهمه الذي يعتاده» فقد حل قول أبي الطيب:
إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

التلميح:

وأما التلميح -بتقديم اللام على الميم- من (لمحه): إذا أبصره ونظر إليه، وكثيراً ما تسمعونهم يقولون: (لمح فلان هذا البيت فقال كذا)، و (في هذا البيت تلميح إلى قول فلان)، وأما التلميح -بتقديم الميم على اللام- بمعنى الإتيان بالشيء المليح كما مرّ في التشبيه والاستعارة فهو ههنا غلط محض، وإن أخذ مذهباً.

والتلميح: أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر، من غير ذكر كل واحد من القصة أو الشعر، وكذا المثل.

فالتلميح إما في النظم، أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعراً أو مثلاً، تصير ستة أقسام:



ومن أمثلة التلميح قول أبي تمام:

فوالله ما أدري أحلامٌ نائمٍ أَلَمْتُ بنا أم كان في الركب يُوشع؟
وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب
الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك واستغرب وتجاهل تحيراً وتدهلاً،
وقال: «أهذا حلم أراه في النوم، أم كان في الركب يوشع النبي عليه السلام
فرد الشمس؟». إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس، على
ماروي من أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب
قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت، فلا يحل له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فردّ
له الشمس حتى فرغ من قتالهم.

ومن أمثله قول الشاعر:

لعمرو مع الرمضاء والنارُ تلتظي أرقّ وأحفى منك في ساعة الكرب
واللام في قوله: (لعمرو) للابتداء، و (عمرو) مبتدأ، و (الرمضاء) أي:
الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم -أي تحترق-، و (مع) حال من الضمير
في (أرق)، وقوله: (النار) مرفوع معطوف على (عمرو)، أو مجرور معطوف على
(الرمضاء)، و (تلتظي) حال منها، وما قيل: «إنها صلة على حذف الموصول»
أي النار التي تلتظي -تعسفٌ لا حاجة إليه، و (أرق) خبر المبتدأ من (رق له)
إذا رحمه، و (أحفى) من قولهم: حفى عليه، إذا تلطف وتشفق.

وقد أشار إلى البيت المشهور، وهو قوله:

المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
(المستجير) أي: المستغيث، وقوله: (عند كربته) الضمير للموصول،



أي: الذي يستغيث عند كربته بعمره، وعمره هو جساس بن مرة^(١)، وذلك لأنه لما رمى كليباً ووقف فوق رأسه، قال له كليب: «يا عمره، أغثني بشربة ماء»، فأجهز عليه، فقليل: «المستجير بعمره...» البيت.

(١) ليس عمره هو جساس بن مرة، وإنما هو عمره بن الحارث، وله ذكر في القصة.



فصل

من الخاتمة، في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

المواضع التي تجب العناية بها:

ينبغي للمتكلم - شاعراً كان أو كاتباً - أن يتأنق، أي: يتتبع الآتق الأحسن، يقال: (تأنق في الروضة) إذا وقع فيها متتبِعاً لما يونقه، أي: يعجبه، في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً، بأن تكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وتكون مع ذلك أحسن سبكاً، بأن تكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير المُلبس، وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والركة والسلاسة، وتكون المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف، أو على العكس، بل يصاغان صياغةً تناسب وتلاؤم، وتكون أصح معنى، بأن يسلم معناها من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف، ونحو ذلك.

الأول الابتداء (المطلع):

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذباً حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه، وإلا أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية الحسن، فالابتداء الحسن في تذكارات الأحبة والمنازل كقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
(السقط): منقطع الرمل حيث يدق، و (اللوى): رمل معوج ملتو، و (الدخول وحومل): موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول.



والابتداء الحسن في وصف الدار كقول الشاعر:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلَامٌ خَلَعْتُ عَلَيْهِ جَاهَهَا الْإِيَّامُ
(خلع عليه) أي: نزع ثوبه وطرح عليه.

وينبغي أن يجتنب في المديح مما يُتَطَيَّرُ به، أي يتشاءم به كقوله:

موعد أحبابك بالفرقة غد

وهذا مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير، أنشدها للداعي العلوي، فقال
له الداعي: بل موعد أحبابك يا أعمى، ولك المثل السوء.

وأحسن الابتداء ما ناسب المقصود، بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق
الكلام لأجله، ويسمى كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلال،
مأخوذ من (برع الرجل): إذا فاق أصحابه في العلم أو غيره، كقوله في التهنية:
بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الْإِقْبَالَ مَا وَعَدَا وَكَوْكُبُ الْمَجْدِ فِي أَفْقِ الْعُلَا صَعَدَا
وهذا مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنئ صاحب بولد لابنته.

وقوله في المراثية:

هي الدنيا تقول بملء فيها حذارِ حذارِ من بطشي وفتكي

وهذا مطلع قصيدة لأبي الفرج الساوي يرثي فخر الدولة البويهية.

الثاني التخلص:

وثاني المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها: التخلص، أي الخروج
مما شبب الكلام به، من تشبيب أو غيره، إلى المقصود، مع رعاية الملاءمة بينهما.
وقولنا: «مما شبب الكلام به» أي: ابتدأ به الكلام وافتتح، قال الإمام
«الواحدي» - رحمه الله -: «معنى التشبيب: ذكر أيام الشباب واللهو والغزل،



وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فيسمى ابتداء كل أمر تشبيهاً، وإن لم يكن في ذكر الشباب.

وقولنا: (تشبيب) نريد به وصف الجمال، وقولنا: (أو غيره) كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك، وقولنا: (مع رعاية الملاءمة بينهما) أي: بين ما شَبَّ به الكلام وبين المقصود، واحترزنا بهذا عن الاقتضاب، وسنبينه لك قريباً.

وإنما ينبغي أن يتأنق المتكلم في التخلص؛ لأن السامع يكون مترقباً للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون، فإن كان حسناً متلائماً الطرفين حرّك من نشاطه، وأعان على إصغائه لما بعده، وإلا فبالعكس، فالتخلص الحسن كقول أبي تمام:

يقول في قَوْمَسٍ قومي وقد أخذت منا السُّرَى وخُطَا المَهْرِية القُودِ
أَمَطَلَعِ الشَّمْسِ تبغي أن تَوَّمَّ بنا؟ فقلّت: كلا، ولكن مطلع الجود
(قومس): اسم موضع، وقوله: (أخذت منا السرى) أي: أثّر فينا السير بالليل، ونقص من قوانا (وخطا المهرية) عطف على السرى، لا على المجرور في (منا) كما سبق إلى بعض الأوهام، والخطأ: جمع خطوة، وأراد بالمهرية: الإبل المنسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة، (القود) أي: الطويلة الظهر والأعناق، جمع أقود، أي: أثّرت فينا مُزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطأ، ومفعول يقول هو قوله: (أَمَطَلَعِ الشَّمْسِ تبغي) أي: تطلب، (أن تَوَّمَّ) أي: تقصد، (فقلّت كلا) ردعٌ للقوم وتنبيه.



الاقتضاب:

وقد ينتقل مما شُيِّب به الكلام إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الانتقال (اقتضاباً) وهو في اللغة: الاقتطاع والارتجال.

والاقتضاب مذهب العرب الجاهلية كامرئ القيس وزهير وطرفة وعنترة، ومن يليهم من المخضرمين - بالحاء والضاد المعجمتين - وهم: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل لبيد، قال في «الأساس»: «ناقة مخضرمة أي جدد نصف أذنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنها قطع نصفه حيث كان في الجاهلية».

ومن أمثلة الاقتضاب قول أبي تمام وهو من الشعراء المحدثين:

لو رأى الله أن في الشَّيب خيراً جاورته الأبرار في الخلد شيباً
الشَّيب: جمع أشيب، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال:

كلَّ يوم تبدي ضُرُوف الليالي خُلُقاً من أبي سعيد غريباً
ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين، أي دأبهم وطريقتهم، لا ينافي أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم في ذلك، فإن البيتين المذكورين كما قلنا لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه قد خفي على بعضهم حتى اعترض على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟!.

ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في أنه يشوبه شيء من المناسبة، كقولك بعد حمد الله: أما بعد، فإنه كان كذا وكذا، فهو اقتضابٌ من جهة



الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملائمة بينهما، لكنه يشبه التخلُّص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجأة، من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله، بل قصد نوع من الربط، على معنى: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فإنه كان كذا وكذا.

قيل: وقولهم بعد حمد الله: (أما بعد) هو فصل الخطاب، قال «ابن الأثير»: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق فَصَلَ بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد، وقيل: فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل، على أن المصدر بمعنى الفاعل، وقيل: معناه المفصول من الخطاب، وهو الذي يتبيَّن من يخاطب به، أي يَعْلَمُهُ علماً بَيِّناً لا يلتبس عليه؛ فهو بمعنى المفعول.

ومن الاقتضاب القريب من التخلُّص ما يكون بلفظ (هذا) كما في قوله تعالى بعد ذكر أهل الجنة: ﴿ هَذَا وَإِلَ لِلطَّغِينِ لَشَرَّ مَنَابٍ ﴾ [ص: ٥٥] فهو اقتضاب فيه نوع مناسبة وارتباط؛ لأن الواو للحال، ولفظ (هذا) إما خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمر هذا والحال كذا، أو مبتدأ محذوف الخبر، أي: هذا كما ذكر.

وقد يكون الخبر مذكوراً مثل قوله تعالى -بعد ما ذكر جمعاً من الأنبياء عليهم السلام، وأراد أن يذكر بعد ذلك الجنة وأهلها: ﴿ هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَنَابٍ ﴾ [ص: ٤٩] بإثبات الخبر - أعني قوله: ﴿ ذِكْرٌ ﴾ وهذا مشعر بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿ هَذَا وَإِلَ لِلطَّغِينِ ﴾ [ص: ٥٥] مبتدأ محذوف الخبر.



قال «ابن الأثير»: «لفظ (هذا) في المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر». ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قول الكاتب عند الانتقال من حديث إلى آخر: «هذا باب» فإن فيه نوع ارتباط، حيث لم يبتدأ الحديث الآخر بغتة.

الثالث الانتهاء:

وثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها: الانتهاء؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان حسناً مختاراً تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلا كان على العكس، حتى إنه ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقول أبي نواس:

وإني جديرٌ، إذ بلغْتُكَ، بالمنى وأنت بما أمَلْتُ منك جدير
فإن تولني منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذِرٌ وشكور
(جدير) أي: حقيقٌ، (بالمنى) أي: جدير بالفوز بالأمانى، (فإن تولني) أي: تُعطني، (فأهله) أي: فأنت أهلٌ لإعطاء ذلك الجميل، و (إلا فإني عاذر) إياك، و (شكور) لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح ومن العطايا السابقة. وأحسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام، حتى لا يبقى للنفس تشوّق إلى ما وراءه، كقوله:

بقيت بقاء الدَّهر يا كهفَ أهله وهذا دعاءٌ للبريّة شاملٌ
لأن بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم.
وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون في التأنق فيها، وأما المتقدمون فقد قلّت عنايتهم بذلك.



وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، وأكملها من البلاغة؛ لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة، وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميدات وغير ذلك، مما وقع موقعه، وأصاب محزه، بحيث تقصر عن كونه وصفه العبارة، وكيف لا وكلام الله سبحانه وتعالى في الرتبة العليا من البلاغة، والغاية القصوى من الفصاحة.

يظهر ذلك بالتأمل، مع التذكُّر لما تقدَّم من الأصول والقواعد المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاصيلها وتفاريقها إلا لعلام الغيوب؛ فإنه يظهر بتذكرها أنَّ كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، وأنَّ كلا من السور - بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه - مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة.

ختم الله لنا بالحسنى، ويسَّر لنا الفوز بالذُّخر الأسنى، بحق النبي وآله الأكرمين، والحمد لله رب العالمين.



وقد كمل الجزء الثالث من كتاب [شرح السعد] المشتمل على مقرر السنة
الرابعة الثانوية بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية حسب توزيع مشيخة الجامع
الأزهر، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وعلى آله
وصحبه الطيبين الطاهرين.







فهرس الجزء الثالث

الموضوع	صفحة
الفصل والوصل	٥
تعريفهما، شروط قبول العطف	٥
إذا لم تقصد التشريك فصلت	٦
الضابط في الفصل والوصل	٧
كمال الانقطاع	٩
كمال الاتصال	١٠
شبه كمال الانقطاع	١٣
شبه كمال الاتصال	١٤
الاستئناف ثلاثة أضرب	١٥
تقسيم آخر للاستئناف	١٧
قد يحذف الاستئناف	١٨
دواعي الوصل	١٩
الجامع بين الجملتين	٢١
من محاسن الوصل	٢١



- ٢٣ تمرينات
- ٣٢ التذنيب: اقتران الجملة الحالية بالواو، وتركه
- ٤٢ تمرينات
- ٤٧ الإيجاز، والإطناب، والمساواة
- ٥١ أمثلة المساواة
- ٥١ أضرب الإيجاز
- ٥٦ الحذف ضربان، أدلة الحذف
- ٥٨ أنواع الإطناب
- ٥٩ التوشيع، الإيضاح بعد الإبهام
- ٥٩ ذكر الخاص بعد العام
- ٥٩ التكرير
- ٦٠ الإيغال
- ٦١ التذييل وأنواعه
- ٦٢ التكميل، أو الاحتراس
- ٦٣ التميم
- ٦٤ الاعتراض
- ٦٧ معنى آخر للإيجاز والإطناب
- ٦٩ تمرينات



علم البديع، تعريفه، وجوه حسن الكلام، الكلام على المعنوي ٨٨

المطابقة ٨٨

التدبيح، وما يلحق به ٩٠

المقابلة ٩١

مراعاة النظر ٩٣

الإرصاد ٩٤

المشكلة ٩٥

المزاوجة ٩٦

العكس، ووجوهه ٩٧

الرجوع ٩٨

التورية وأنواعها ٩٩

الاستخدام ٩٩

اللف والنشر ١٠٠

الجمع ١٠٢

التفريق ١٠٢

التقسيم ١٠٢

الجمع مع التفريق ١٠٤

الجمع مع التقسيم ١٠٤



- الجمع مع التفريق والتقسيم ١٠٥
- معنيان آخران للتقسيم ١٠٦
- التجريد وأنواعه ١٠٧
- المبالغة، وأنواعها، والمقبول منها ١٠٩
- المذهب الكلامي ١١٢
- حسن التعليل، وأنواعه ١١٤
- التفريع ١١٦
- تأكيد المدح بما يشبه الذم، وأنواعه ١١٧
- تأكيد الذم بما يشبه المدح، وأنواعه ١١٩
- الاستتباع ١٢٠
- الإدماج ١٢٠
- التوجيه ١٢١
- الهزل الذي يراد به الجد ١٢١
- تجاهل العارف ١٢٢
- القول بالموجب، وأنواعه ١٢٢
- الإطراد ١٢٣
- الكلام على المحسنات اللفظية ١٢٤
- الجناس وأنواعه ١٢٤



- رد العجز على الصدر ١٣٠
- السجع ١٣٤
- الموازنة ١٣٧
- القلب ١٣٨
- التشريع ١٣٩
- لزوم ما لا يلزم ١٤٠
- أصل الحسن في المحسنات اللفظية ١٤٢
- خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها ١٤٣
- اتفاق القائلين في الغرض العام لا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذا .. ١٤٣
- واتفاق القائلين في طريق الدلالة على الغرض لا يعد سرقة أيضاً .. ١٤٣
- ما لا يشترك الناس في معرفته على ضربين: خاصي، وعامي ١٤٤
- الأخذ والسرقة، وأنواعهما ١٤٤
- الإمام أخذ المعنى وحده ١٤٤
- الإمام ثلاثة أنواع ١٤٨
- الأخذ الخفي، وأنواعه ١٤٨
- ما يتصل بالسرقات ١٥٤
- الافتباس وأنواعه ١٥٤
- التضمين ١٥٦



١٥٨	العقد
١٥٩	الحل
١٥٩	التلميح
١٦٢	فصل من الخاتمة، في حسن الابتداء والتخلص والانتهاى
١٧١	فهرس الكتاب

تم فهرس الجزء الثالث

من شرح السعد بعد تنقيحه وتهذيبه، والحمد لله



شرح السَّعْدِ
الْمُسَمَّى بِمُخْتَصَرِّ الْعَائِي
فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
جميع الحقوق محفوظة

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»

التفتازاني، سعد الدين (مؤلف)

محمد محيي الدين عبد الحميد (محقق)

صالح راضي الشمري (محقق)

١٩٠ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 1-845-1-99966-978 (ج ٤)

رقم الإيداع: 1077-2017

لغة عربية - علوم البلاغة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+966) 559221028 - (+965) 51155398 - (+965) 99627333

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية

(المدينة المنورة)

daralmimna@gmail.com

(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر

(عمان)

info@arwqa.net

(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع

(الرياض)

tadmoria@hotmail.com

(+966) 4925192

شَهْرُ السَّعْدِ

الْمُسْتَمْتَعُ بِمُخْتَصَرِ الْمَعَانِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تَأَلَّفَ

هَاجِرَةُ الْحَقِيقِينَ سَيِّدُورُ بْنُ حَمْرٍ ابْنِ حَبْرَةَ اللَّهِ

سَيِّدُ الْبَرِّ النَّفَّاسِ

الْمُتَوَفَّى بِسَرُوقَةِ رَجَبِ ١٢٩١ هـ

الْجُزْءُ الرَّابِعُ

مَقْفَعَةٌ، وَهَنْبَةٌ، وَفَعْلَةٌ

وَأُضِيفَ إِلَيْهَا تَطْبِيقَاتٌ وَتَمْرِيضَاتٌ تَوْضَعُ بِمُجَاهِدَةٍ

فَضِيلَةُ الْأَسَازِ الْعَلَّامَةِ

مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ

اعْتَمَدَ

د. صَالِحُ رَاضِي الشَّيْبَرِيِّ

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلاةً وسلاماً على إمام المتقين، وعلى آله وصحبه
أعلام اليقين، وعلى أزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، ولا عدوان إلا على
الظالمين.





علم البيان

تعريف علم البيان:

وهو علم، أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو: أصول وقواعد معلومة، يعرف به إيراد المعنى الواحد، أي: المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال، بطرق وتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة على ذلك المعنى، وذلك بأن تكون بعض الطرق واضحة الدلالة عليه، وبعضها أوضح، والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء.

وتقييد الاختلاف بالوضوح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة.

واللام في «المعنى الواحد» للاستغراق العرفي: أي كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف واحدٌ إيرادَ معنى قولنا: (زيد جواد) بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان.

معنى الدلالة، وأقسامها:

ثم لما لم تكن كلُّ دلالة قابلةً للوضوح والخفاء وَجَبَ أن نشير إلى تقسيم الدلالة، ونعيّن ما هو المقصود ههنا، فنقول:

الدلالة هي: «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر». والأول الدال، والثاني المدلول.

ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية، وإن لم يكن الدال لفظاً فالدلالة غير لفظية: كدلالة الخطوط، والعقود، والنُصب، والإشارات.

ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا، فالأولى - وهي

الدلالة اللفظية التي للوضع مدخل فيها - هي المقصودة بالنظر ههنا، وهي: «كون اللفظ بحيث يُفهمُ منه المعنى عند الإطلاق، بالنسبة إلى العالم بوضعه». وهذه الدلالة على ثلاثة أنواع؛ لأن اللفظ إما أن يدل على تمام ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق؛ وإما أن يدل على جزء ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان وحده، أو الناطق وحده؛ وإما أن يدل على خارج عنه، كدلالة الإنسان على الضاحك.

وتسمى الأولى - أي: الدلالة على تمام ما وضع له - وضعية؛ لأن الواضع إنما وَضَعَ اللفظ لتمام المعنى، ويسمى كل من الأخيرتين - أي: الدلالة على الجزء، وعلى الخارج - عقلية؛ لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة حُكْم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم.

والمنطقيون يسمّون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلا فيها، ويخصّصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار. وتسمى الأولى من الدلالات الثلاث بالمطابقة، لتطابق اللفظ والمعنى الموضوع له، والثانية بالتضمن؛ لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له، والثالثة بالالتزام؛ لكون الخارج لازماً للموضوع له.

فإن قيل: إذا فرضنا لفظاً مشتركاً بين الكلّ وجزئه ولازمه - كلفظ الشمس المشترك مثلاً بين الجرم والشعاع ومجموعهما - فإذا أطلق على المجموع مطابقة، واعتبر دلالته على الجرم تضمناً والشعاع التزاماً، فقد صدق على هذا التضمن والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له أو لازمه، وحينئذ ينتقض تعريف كلّ من الدلالات الثلاث بالأخرين!.

فالجواب أن قيد الحيثية مأخوذ في تعريف الأمور التي تختلف باعتبار الإضافات، حتى إن المطابقة هي: الدلالة على تمام ما وضع له، من حيث إنه تمام الموضوع له. والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له، من حيث إنه جزء ما وضع له. والالتزام: الدلالة على لازمه، من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيراً ما يتركون هذا القيد اعتماداً على شهرة ذلك، وانسياق الذهن إليه.

وشرط الالتزام: اللزوم الذهني، أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له في الذهن حصوله فيه: إما على الفور، أو بعد التأمل في القرائن والأمارات، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى في الذهن أصلاً، أعني اللزوم البينّ المعتبر عند المنطقيين، وإلا لخرج كثير من معاني المجازات والكنائيات عن أن يكون مدلولات التزامية، ولما تأتّى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضاً.

وتقييد اللازم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللزوم الخارجي؛ كالعمى، فإنه يدل على البصر التزاماً؛ لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التنافي بينهما في الخارج.

ومَنْ نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد باللزوم: اللزوم البينّ، بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى.

وليس المراد باللزوم الذهني هنا اللزوم البينّ المعتبر عند المنطقيين، بل المراد اللزوم الذهني ولو كان ذلك اللزوم مما يُثبت اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام^(١)، وهو ما لم يتعين فيه الناقل، أو بسبب عرف خاص، كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك.

(١) مثال العرف العام: استعمال الأسد في الجريء والشجاع، فإن اللزوم بين الأسد والجراءة مما عُرف بين جمهور الناس، ومثال العرف الخاص: قول أهل الشرع: «هذا الماء قد بلغ قلتين»، فإن هذه العبارة تستلزم في عرفهم أنه لا يتنجس بملاقاة النجاسة.



الدلالة التي تتأتى بها قاعدة علم البيان:

والإيراد المذكور -أي: إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح- لا يتأتى بالوضعية، أي بالدلالات المطابقة؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه، لتوقف الفهم على العلم بالوضع، مثلاً: إذا قلنا (خُذْهُ يُشَبِّهِ الْوَرْدَ) فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدّي هذا المعنى بطريق المطابقة أوضح دلالة أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يُرَادِفُه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم، وإلا لم يتحقق الفهم.

وإنما قلنا: «لم يكن كل واحد»؛ لأن قولنا: «هو عالم بوضع الألفاظ» معناه أنه عالم بوضع كل لفظ، فنقيضه المشار إليه بقولنا: «وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ» يكون سلباً جزئياً، أي إن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ، فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالاً، لاحتمال أن يكون عالماً بوضع بعضها.

ولقائل أن يقول: لا نُسَلِّمُ عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات، لكثرة الممارسة والمؤانسة وقُرب العهد بها، بخلاف بعضها الآخر؛ فإنه يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول، مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالماً بالوضع، وهذا مما نجده من أنفسنا.

والجواب: أن التوقف إنما هو من جهة تذكر الوضع، وبعد تحقّق العلم بالوضع وحصوله بالفعل، فالفهم ضروري.



ويتأتى الإيراد المذكور بالعقلية من الدلالات؛ لجواز أن تختلف مراتب لزوم في الوضوح، أي: مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام؛ وهذا في الالتزام ظاهر، فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض، وأسرع انتقالاً منه إليه؛ لقلّة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم بالألفاظ الموضوعية لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً وخفاءً، وكذا يجوز أن يكون للزوم ملزومات لزومه لبعضها أوضح من لزومه لبعضها الآخر، فيمكن تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعية للملزومات المختلفة وضوحاً وخفاءً، وأما في التضمن فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءاً من شيء، وجزءاً لجزء من شيء آخر، فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً: دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه.

فإن قلت: بل الأمر بالعكس، فإن فهم الجزء سابق على فهم الكل. قلت: نعم، ولكن المراد هنا: انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات إلى الجزء، كما ذكر الشيخ الرئيس في «الشفاء» أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

اللفظ المراد به اللازم مجازاً أو كناية:

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له - سواء كان اللازم داخلياً فيه كما في التضمن، أو خارجاً عنه كما في الالتزام - إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية؛ فعند «الخطيب» أن الانتقال في المجاز والكناية كليهما



من الملزوم إلى اللازم، إذ لا دلالة لل لازم - من حيث إنه لازم - على الملزوم، إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة في الكناية، دون المجاز.

وقدّمنا المجاز على الكناية لأن معنى المجاز كجزء معنى الكناية، لأن معنى المجاز هو اللازم فقط. ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعاً، والجزء مقدّم على الكل طبعاً، فيقدّم بحث المجاز على بحث الكناية وضعاً، وإنما قلنا: «كجزء معنى الكناية» لظهور أن معنى المجاز ليس جزء معنى الكناية حقيقة؛ فإن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم.

منزلة التشبيه من الاستعارة، ومن علم البيان:

ثم من المجاز ما ينبنى على التشبيه، وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فتعيّن التعرّض له قبل التعرّض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمّة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصداً برأسه.

فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة: التشبيه، والمجاز، والكناية.





التشبيه

أي: هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة.

تعريف التشبيه:

التشبيه: هو الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ آخرٍ في معنى.

والمراد من التشبيه المعرف: مطلق التشبيه، أعم من أن يكون على وجه الاستعارة أو على وجه تنبني عليه الاستعارة، أو غير ذلك، فلم نأت بالضمير لئلا يعود إلى التشبيه المذكور^(١) الذي هو أخص، وما يقال «إن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى» فليس على إطلاقه، يعني أن معنى التشبيه في اللغة هو ما ذكر.

والدلالة هنا مصدر قولك: (دللت فلاناً على كذا) إذا هدَيْتَه إليه، والأمر الأول هو المشبه، والأمر الثاني هو المشبه به، والمعنى هو وجه الشبه، وهذا شامل لمثل: (قاتل زيد عمراً)، و(جاءني زيد وعمرو).

والمراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان: ما لم تكن الدلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى على وجه الاستعارة التحقيقية، نحو: (رأيت أسداً في الحمام)، ولا على وجه الاستعارة بالكناية، نحو: (أنشبت المنية أظفارها)، ولا على وجه التجريد الذي يُذكر في علم البديع نحو: (لقيتُ بزيد أسداً) أو (لقيني منه أسد)؛ فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى، مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيهاً اصطلاحاً.

وإنما قيّدنا الاستعارة بالتحقيقية والكناية؛ لأن الاستعارة التخيلية

(١) يريد أنه ترجم للتشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة، وعرف مطلق التشبيه، ولهذا لم يقل: «وهو الدلالة على مشاركة أمر... إلخ».



كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، على رأي المصنف؛ إذ المراد بالأظفار ههنا معناها الحقيقي، على ما سيجيء.

فالتشبيه الاصطلاحي هو: «الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد».

فدخل فيه نحو قولنا: (زيد أسد) بحذف أداة التشبيه، ونحو قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨] بحذف الأداة والمشبه جميعاً؛ أي: هم كالصم؛ فإن المحققين على أنه تشبيه بليغ، لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تُطْلَقُ حيث يُطَوَى ذكر المستعار له بالكليّة، ويُجْعَل الكلام خلوّاً عنه صالحاً لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه؛ لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام.



والبحث في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح عليه - وهي أربعة: طرفاه أي: المشبه، والمشبه به، ووجهه، وأداته -، وعن الغرض منه، وعن أقسامه.

وإطلاق الأركان على الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه، أعني «الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه»، وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيراً ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة، كقولنا: (زيد كالأسد في الشجاعة).

ولما كان الطرفان هما الأصل والعُمدة في التشبيه، لكون الوجه معنى قائماً بهما، والأداة آلة في ذلك، ناسب أن نقدّم بحث الطرفين.



طرفاه إما حسيّان، وإما غير حسيّين:

طرفا التشبيه - وهما المشبه، والمشبه به - على ثلاثة أنواع:

لأنهما إما حسيّان كالخدّ والورد في المُبَصَّرَات، والصوت الضعيف والهمس - أي: الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم - في المسموعات، والنكّهة - وهي: ريحُ الفم - والعنبر في المشمومات، والريق والخمر في المذوقات، والجلد الناعم والحرير في الملموسات، وفي أكثر ذلك تسامح؛ لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الخدّ والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير، وليُنْهَمَا، لا نفس هذه الأجسام، لكن اشتهر في العرف أن يقال: أبصرتُ الورد، وشممتُ العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير.

وإما عقليّان كالعلم والحياة، ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك، كذا في «المفتاح» و«الإيضاح»، فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يُقْتَدَرُ بها على الإدراكات الجزئية، لا نفس الإدراك، ولا يخفى أنها ههنا جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة.

وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك؛ إذ العلم نوعٌ من الإدراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك؛ وفساده واضح؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الإدراك، على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا: (العلم كالحياة) و(الجهل كالموت) أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراكٌ، بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا: (العلم كالْحَسِّ في كونها إدراكاً).



وإما مختلفان: بأن يكون المشبه عقلياً، والمشبه به حسيّاً كالمنية والسبع، فإن المنية -أي: الموت- عقلي، لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة، والسبع حسي، أو بالعكس^(١)، وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم، وخلق كريم، وهو عقلي؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة.

والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يُقدَّر المعقول محسوساً، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس، على طريق المبالغة، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول، لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتية إليها، فتشبيه المحسوس بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً والأصل فرعاً، وذلك لا يجوز. ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يُدرَك بالقوة العاقلة، ولا بالحس -أعني: الحس الظاهر- مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات، ناسب أن يُتوسَّع في تفسير الحسي والعقلي بحيث يشملانها، تسهيلاً للضبط بتقليل الأقسام فنقول:

المراد من الحسي:

والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، أعني البصر، والسمع، والشم، والذوق، واللمس، فدخل في الحسي -بسبب زيادة قولنا: «أو مادته»- الخيالي، وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس، كما في قول الشاعر:

وَكأنَّ مُحَمَّرَ الشَّقِيِّ قِ إذا تَصَوَّبَ أو تَصَعَّدَ
أَعْلَامُ ياقوتٍ نُشِرَ نَ على رماحٍ من زَبَرَجَدَ

(١) الأقسام أربعة تفصيلاً، ثلاثة إجمالاً، وهو واضح.



(محمّر الشقيق): هو من باب جَرْد قطيفة^(١)، و(الشقيق): وردّ أحمر في وسطه سواد ينبت بالجبال، و(تصوّب) أي: مال إلى السفلى، و(تصعّد) أي: مال إلى العلو. والمشبّه به قوله: (أعلام ياقوت نُشرن على رماح من زبرجد) وكلّ من العلم والياقوت والرمح والزبرجد محسوس، لكن المركّب الذي هذه الأمور مادّته ليس بالمحسوس، لأنّه ليس بموجود، والحس لا يدرك إلا ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة.

المراد بالعقلي:

والمراد بالعقلي: ما عدا ذلك، أي: ما لا يكون هو ولا مادته مدركاً بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الوهمي، وهو الذي لا يكون للحس مدخل فيه، أي: ما هو غير مدرك بإحدى الحواس المذكورة، ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركاً بها، وبهذا القيد يتميز عن العقلي، كما في قول امرئ القيس: أَيْقُتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرُقٌ كَأَثْيَابِ أَغْوَالِ أي: أَيْقُتُلْنِي ذلك الرجل الذي توعّدني، والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن، وسهام محدّدة النصال صافية مجلوة، وأنياب الأغوال مما لا يدركها الحس لعدم تحققها، مع أنها لو أدركت لم تُدرك إلا بحسّ البصر.

ومما يجب أن يُعلم في هذا المقام أن من قوى الإدراك ما يسمى مُخَيِّلة ومُفَكِّرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني، وتفصيلها، والتصرف فيها، واختراع أشياء لا حقيقة لها.

(١) يريد أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمعنى: وكأن الشقيق المحمر، ويقال: أراد أنه من الإضافة البيانية، وهي إضافة الأعم إلى الأخص.



والمراد بالخيالي: المعدوم الذي ركبته المخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة.

وبالوهمي: ما اخترعته المخيلة من عند نفسها، كما إذا سمع أن الغول شيء تهلك به النفوس كالسبع، فأخذت المخيلة في تصويرها بصورة السبع، واختراع ناب لها كما للسبع.

الوجداني ضرب من العقلي:

ودخل أيضاً في العقلي ما يُدرك بالقوى الباطنة، ويسمى وُجْدَانِيًّا، كاللذة - وهي إدراكٌ ونيلٌ لما هو عند المدرك كمال وخير، من حيث هو كذلك، والألم - وهو إدراكٌ ونيلٌ لما هو عند المدرك آفةٌ وشرٌّ، من حيث هو كذلك - . ولا يخفى أن إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة، وليس أيضاً من العقلیات الصَّرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل هما من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة: كالشَّبع، والجوع، والفرح، والغم، والغضب، والخوف، وما شاكل ذلك.

والمراد ههنا اللذة والألم الحسيان، وإلا فاللذة والألم العقليان من العقلیات الصَّرفة.

وجه الشبه، وانقسامه إلى تحقيقي وتخيلي:

ووجه الشَّبه: ما يشتركان فيه، نعني أنه «المعنى الذي قُصِدَ اشتراك الطرفين فيه»، وذلك أنك إذا قلت: (زيد كالأسد) فلا بد أن تكون قد قصدت معنىً مشتركاً فيه، من بين معان كثيرة يشتركان فيها، ألا ترى أنها يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها: كالحوانية، والجسمية، والوجود، وغير ذلك، مع



أن شيئاً منها ليس وَجْهَ الشَّبه، وذلك الاشتراك يكون تحقيقاً أو تخيلاً.

المراد بالتخييل:

والمراد بالتخييل: أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين، أو كليهما، إلا على سبيل التخييل والتأويل، نحو ما في قول القاضي التَّنُوخِي:

رُبَّ لَيْلٍ قَطَعْتُهُ بِضُدُودٍ أَوْ فِرَاقٍ مَا كَانَ فِيهِ وَدَاعٌ
مُوحِشٌ كَالثَّقِيلِ تَقْدَى بِهِ الْعِي - نُنْ وَتَأْبَى حَدِيثُهُ الْأَسْمَاعُ
وَكُنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهُ سُنُنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ
(دجاء): جمع دُجِية، وهي الظلمة، والضمير لـ (ليل)، وروي (دجاءها)
والضمير (للنجوم).

وجه الشبه في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة
بيض في جانب شيء مظلم أسود، وهذه الهيئة غير موجودة في المشبه به - أعني
السنن بين الابتداع - إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة وكل
ما هو جهل يجعل صاحبه كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق، ولا يأمن
من أن يناله مكروه، شبهت البدعة وكل ما هو جهل بالظلمة، ولزم بطريق
العكس - إذا أريد التشبيه - أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور، لأن السنة
والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة، حتى تخيل أن السنة وكل ما هو
علم مما له بياض وإشراق نحو: «أتيتكم بالحنيفية البيضاء»، وتخيّل أن البدعة
وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام كقولك: (شاهدتُ سوادَ الكفر من جبين
فلان) فصار - بسبب تخيّل أن الثاني مما له بياض وإشراق، والأول مما له سواد
وإظلام - تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها ببياض



الشبب في سواد الشباب، أي: أبيضه في أسوده، أو بالأنوار -أي: الأزهار- مؤتلفة -أي: لامعة- بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب إلى السواد، فهذا التأويل -أعني تخيل ما ليس بمتلون متلوناً- أظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل منهما شيئاً ذا بياض في شيء ذي سواد، ولا يخفى أن قوله: (لاح بينهما ابتداء) من باب القلب، أي: سننٌ لاحت بين الابتداء.

فعلم من وجوب اشتراك الطرفين في وجه الشبه فساد جعل وجه الشبه في قول القائل: (النحو في الكلام كالمالح في الطعام) كون القليل مصلحاً والكثير مفسداً، لأن المشبه -أعني النحو- لا يشترك في هذا المعنى، لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة، إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه: مثل رفع الفاعل، ونصب المفعول، وهذه إن وجدت في الكلام بكماها كان صالحاً لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسداً ولم ينتفع به، بخلاف المالح، فإنه يحتمل القلة والكثرة: بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه، أو أقل، أو أكثر، بل وجه الشبه هو الصلاح بإعمالهما والفساد بإهمالهما.



تطبيقات

١ - التطبيق الأول:

يُن أركان التشبيه تفصيلاً في كل تشبيه من التشبيهات الآتية:

١ - قال أبو الغنائم الحمصي:

خَوْد كَأَن بَنَانَهَا فِي خُضْرَةِ النَقَشِ الْمَرْزَدُ
سَمَكٌ مِنَ الْبُلُورِ فِي شَبَكٍ تَكُونُ مِنْ زَبَرْجَدٍ

٢ - وقال ابن الرومي:

هَذِي الشَّقَائِقُ قَدْ أَبْصَرْتُ حُمْرَهَا مَعَ السَّوَادِ عَلَى قُضْبَانِهَا الذُّبُلِ
كَأَنَّهَا أَدْمَعٌ قَدْ غَسَّلتْ كُحْلًا جَادَتْ بِهَا وَقْفَةٌ فِي وَجْتِي خَجَلِ

٣ - وقال أيضاً:

بَذَلَ الْوَعْدَ لِلْأَخْلَاءِ سَمَحًا وَأَبَى بَعْدَ ذَاكَ بَذَلَ الْعَطَاءِ
فَغَدَا كَالْخِلَافِ يَوْرِقُ لِلْعِي مِنْ وَيَأْبَى الْإِثْمَارُ كُلَّ الْإِبَاءِ

٤ - وقال البحتري:

دَانٍ عَلَى أَيْدِي الْعُفَاةِ وَشَاسِعُ عَنْ كُلِّ نَدٍّ فِي النَّدَى وَضَرِيبِ
كَالْبَدْرِ أَفْرَطُ فِي الْعُلُوِّ وَضَوْؤُهُ لِلْعَصْبَةِ السَّارِينَ جِدُّ قَرِيبِ

٥ - وقال ابن لنكك:

إِذَا أَخُو الْحَسَنِ أَضْحَى فَعَلَهُ سَمِجًا رَأَيْتَ صَوْرَتَهُ مِنْ أَقْبَحِ الصُّورِ
وَهَبُّهُ كَالشَّمْسِ فِي حُسْنٍ، أَلَمْ تَرْنَا نَفَرَ مِنْهَا إِذَا مَالَتْ إِلَى الضَّرَرِ؟

٦- وقال أبو الفضل الميكالي:

تصوغ لنا أيدي الربيع حداثاً
وفيهن أنوار الشقائق قد حكّت
كعقد عقيق بين سَمْطٍ لآلِ
خُدود عذارى نُقّطتْ بَعَوَالِ

٧- وقال القاضي الأرجاني:

وليلةٍ مُشتاقٍ كأنَّ نجومها
كأن سوادَ الليل - والفجر ضاحك؛
قد اغتصبت عيني الكرى فَهِيَ نُومٌ
يلوُّحٌ ويخفى - أسودٌ يتبسّم

٨- وقال أيضاً يصف يوماً ممطراً:

سحابٌ أتى كالأمنٍ بعدَ تخوّفٍ
أكبَّ على الآفاقِ إطراقَ مُطرٍ
له في الثرى فعلُ الشفاءِ بمُذْنَفٍ
يفكّر أو كالنائمِ المتلهّفِ
فراح عليها كالغراب المرفرفِ
بظلمته في ثوب ليلٍ مُسَجَفِ
غدا البر بحرّاً زاخراً ، وانثنى الضحى



الجواب

١- المشبّه في هذين البيتين هو: بنان الخود المنقوش بالوشم، والبنان: الأصابع، والخود: المرأة الناعمة.

والمشبّه به: هو السمك المصنوع من البلور في وسط شباك مصنوعة من زبرجد.

ووجه الشبه: هو اجتماع أجرام بيض ناصعة البياض في أجرام خضراء. وأداة التشبيه: (كأن)، والطرفان حسيّان.

٢- الشقائق: ورود حمراء في وسطها نكت سود، ويقال لها (شقائق النعمان)، أضيفت إلى النعمان بن المنذر -ملك العرب في الحيرة- لأنه رآها فأعجبته، فحماها، وأمر ألا يقطفها أحد، وقيل: أضيفت إلى النعمان الذي هو الدم لشدة احمرارها المشابه لاحمرار الدم.

والمشبّه في هذين البيتين هو: الشقائق المستقرة فوق أغصان خضراء رقيقة.

والمشبّه به: هو الدمع المنسكب من عين المحبوب المكحولة فوق وجنة قد احمرّت من الخجل.

ووجه الشبه: هو اجتماع ثلاثة ألوان في كل من المشبّه والمشبّه به.

وأداة التشبيه هي: (كأن). والطرفان في هذا التشبيه حسيّان كما ترى.

٣- المشبّه في هذين البيتين هو: المحبوب الذي يبذل لمحبه الوعد بأن يواصله، ثم إذا جاء وقت الإنجاز اعتصم بالتمنع والإباء.

والمشبّه به: هو شجر الخلاف الذي تراه مورقاً ناضراً كثير الخضرة، فإذا أردت أن تجد له ثمرأ ينتفع به لم تجد.



ووجه الشبه: اجتماع حالين إحداهما معجبة مطمعة، والأخرى مخزنة مؤنسة.

وأداة التشبيه: الكاف.

٤- دانٍ: أي قريب، والعفاة: جمع عافٍ، وهو طالب المعروف، وشاسع: بعيدٌ غاية البعد، والنَّد - بكسر النون -: المثل والنظير، ومثله الضريب.

شبه الممدوح الذي يقرب من طالبي عطائه حتى ينالوا منه كل ما يريدون، ويبعد أقصى البعد عن أن يكون له نظير أو مماثل، بالبدر حيث هو بعيد بنفسه فلا تناله يد، وضوؤه الذي هو موضع النفع منه قريب غاية القرب.

فالمشبه: الممدوح.

والمشبه به: البدر.

وأداة التشبيه: الكاف.

ووجه الشبه: أن لكل منهما جهتين: جهة هو فيها قريب غاية القرب، وجهة هو فيها بعيد غاية البعد.

٥- المشبه في هذين البيتين: شخص جميل المنظر حسن الرّواء، وفعله سمج قبيح.

والمشبه به: الشمس التي ننتفع بضوئها وحرارتها إذا كانت معتدلة، وتضرُّ بحرارتها إذا اشتدت.

وأداة التشبيه: الكاف، والطرفان حسيان.

ووجه الشبه: أن لكل واحد منهما جهتين: جهةٌ حسن تدفع الإنسان إلى الإقبال عليهما، وجهة ضر تدفعه إلى الابتعاد عنهما.



٦- في البيت الأول من هذين البيتين تشبيه:

والمشبه فيه هو: الحقائق التي ينبتها الربيع.

والمشبه به: عقد من عقيق يحوطه سمط من اللؤلؤ.

وأداة التشبيه: الكاف.

ووجه الشبه: اجتماع اللونين الأحمر والأبيض، وكون الأبيض محيطاً

بالأحمر.

وفي البيت الثاني تشبيه آخر:

والمشبه: أنوار الشقائق وهي الورود الحمراء في وسطها نكت سوداء.

والمشبه به: حدود الفتيات الملاح قد وُشم كل خدٍّ منها بنقطة من الغالية،

وهي ضرب من الطيب.

وأداة التشبيه: قوله «حكت».

٧- في البيت الثاني من هذين البيتين تشبيه.

والمشبه هو: الليل في الوقت الذي قبيل انبثاق الفجر.

والمشبه به: رجل زنجي يتسم، أي: يضحك فتبدو أسنانه بيضاء.

وأداة التشبيه: قوله: «كأن».

ووجه الشبه: أن كلا منهما جرم كبير أسود يظهر تارة في ثناياه جرم صغير

أبيض، ويختفي هذا الجرم الأبيض تارة أخرى.

٨- في البيت الأول تشبيهان:

أحدهما: المشبه فيه: السحاب الذي أتى بعد طول القحط.

والمشبه به: الأمن بعد الخوف.

وأداة التشبيه: الكاف.



ووجه الشبه: أن في كل منهما حدوث حالة محبوبة مرغوب فيها، مناقضة للحالة التي كانت قبل حدوثه.

والتشبيه الثاني: المشبه فيه: فعل المطر بالأرض.

والمشبه به: فعل الشفاء والبراء بالمريض.

ووجه الشبه: كوجه الشبه في التشبيه الأول.

وفي البيت الثاني: تشبيه آخر:

المشبه فيه: طول إقامة السحاب في الأفق.

والمشبه به شيئان: أحدهما: إطراق رجل برأسه يفكر في أمر عَرَضَ له.

والثاني: النائم المتلهف.

وأداة التشبيه في الأول محذوفة، وفي الثاني: الكاف.

ووجه الشبه: الهدوء والسكون

وفي البيت الثالث: تشبيه آخر:

المشبه فيه هو: السحاب الذي انتشر في الأفق واستطال.

والمشبه به: الغراب الذي فتح جناحيه يرفرف بهما.

وأداة التشبيه: الكاف.

ووجه التشبيه: هو امتداد السواد وانتشاره في كل من الطرفين.



التطبيق الثاني

يَبِّنُ الْمَشَبَّهَ وَالْمَشَبَّهَ بِهِ، وَنَوْعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فِي كُلِّ تَشْبِيهِ مِنَ التَّشْبِيهَاتِ
الآتية:

١ - قال القاضي التتوخي:

أما ترى البرد قد وافت عساكره
فالأرض تحت ضرب الثلج تحسبها
فانهض بنارٍ إلى فحمٍ كأنهما
جاءت ونحن كقلب الصَّبِّ حين سلا
وعسكر الحرَّ كيف انصاع مُنطلقاً
قد ألبست حُبكاً أو غُشيت ورقاً
في العين ظُلُمٌ وإنصاف قد اتفقا
برداً، فصرنا كقلب الصَّبِّ إذ عشقا

٢ - وقال البحرني:

قصور كالكواكب لامعات
يَكْدُنَ يُضِئْنَ للساري ظلاماً

٣ - وقال سبط بن التعاويذي:

إذا ما الرعدُ زجرَ خَلَّتْ أَسَدَا
غَضاباً في السحاب لها زئير

٤ - وقال أبو العلاء المعري:

ليتلني هذه عَرُوسٌ مِنَ الزَّئِدِ
هَرَبَ النُّومُ مِنْ عُيُونِي فِيهَا
سَجَّ عَلَيْهَا قَلَائِدُ مِنْ جُجَمَانِ
هَرَبَ الْأَمْنِ عَنْ فُؤَادِ الْجَبَانِ

٥ - وقال البحرني:

بُنْتُ بِالْفَضْلِ وَالْعُلُوِّ وَأُضْبَحُ
بِتَ سَمَاءً وَأَصْبَحَ النَّاسُ أَرْضاً

٦ - وقال القاضي التتوخي:

رَضَاكَ شَبَابٌ لَا يَلِيهِ مَشَيْبُ
وَسُخْطُكَ دَاءٌ لَيْسَ مِنْهُ طَبِيبُ

كَأَنَّكَ مِنْ كُلِّ النَّفُوسِ مُرَكَّبٌ فَأَنْتَ إِلَى كُلِّ النَّفُوسِ حَبِيبٌ

٧- وقال سبط بن التعاويذي:

رَكَبُوا الدِّيَاجِي، وَالسَّرُوحُ أَهْلَةٌ وَهُمْ بِدَوْرٍ، وَالْأَسِنَّةُ أَنْجُمٌ

٨- وقال أبو عتيق السفار:

وَكأنَ الْبَدْرَ وَالْمَرِيحَ إِذْ وَافَى إِلَيْهِ

مَلِكٌ تُوقَدُ لَيْلًا شَمْعَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ

٩- وقال أبو الطيب المتنبي:

تُشْرِقُ أَعْرَاضُهُمْ وَأَوْجُهُهُمْ كَأَنَّهُا فِي نَفْسِهِمْ شَيْمٌ

١٠- وقال غيلان بن عقبة (ذو الرمة):

قَفِ الْعَيْسَ فِي أَطْلَالِ مَيَّةٍ وَاسْأَلِ رُسُومًا كَأَخْلَاقِ الرِّدَاءِ الْمَسْلُوسِ

١١- وقال أبو الطيب المتنبي:

أَنَا فِي أُمَّةٍ تَدَارِكُهَا اللَّحَى هُ غَرِيبٌ كَصَالِحٍ فِي ثَمُودٍ



الجواب

١- انصاع: انقاد، وضرب الثلج: جليده وصقيعه، والْحُبْك - بضم الحاء والباء جميعاً -: جمع حبيكة، وهي طريقة النجوم في السماء، وُعْشِيَتْ - بالبناء للمجهول - غُطِيَتْ، والوَرِق - بفتح الواو وكسر الراء -: الفضة، والصبّ - بفتح الصاد وتشديد الباء -: العاشق، وسلا: ترك ونسي أحباءه، وقلبه حينئذ بارد لا حرارة فيه، ويكنون ببرودة القلب عن السلو، ومنه قول أبي الطيب المتنبي:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمْ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرْمُ
أ- في البيت الثاني من هذه الأبيات تشبيه:

المشبه فيه: الثلج النازل من المطر وقد غطى وجه الأرض كله.
والمشبه به شيآن: أحدهما: طرائق النجوم في السماء، وثانيهما: الفضة،
والمشبه حسي، والمشبه بهما حسيان أيضاً.
ب- في البيت الثالث تشبيه شيئين بشيئين:
المشبهان: النار والفحم.

والمشبه بهما: الظلم والإنصاف، والمشبهان هنا حسيان، والمشبه بهما عقليان.

ج - في البيت الرابع تشبيهان:
أحدهما: شَبَّ المتكلم فيه نفسه ومن معه حين جاءتهم النار بقلب عاشقٍ
سلا أحباءه ونسيهم، والمشبه والمشبه به حسيان.



والثاني شبه المتكلم فيه نفسه ومن معه بعد أن اصطلوا بالنار واستدفئوا بها بقلب العاشق دَهْلَه العشق.

٢- المشبّه في هذا البيت هو: القصور اللامعات.

والمشبّه به: النجوم، وكلاهما حيّي.

٣- رَجَرَ: صوت، وخِلت: ظننت، والزئير: الصوت.

والمشبّه في هذا البيت: صوت الرعد.

والمشبّه به: صوت السباع الغضاب، وكلاهما حيّي.

٤- المشبّه في البيت الأول من هذين البيتين: الليلة وقد أضيئت فيها الأنوار.

والمشبّه به: العروس الزنجية (السوداء) وقد ألبست قلائد من فُجَان وهو (اللؤلؤ). وكل من المشبّه والمشبّه به حيّي.

٥- في هذا البيت تشبيه شيئين بشيئين:

أما المشبّهان فهما: الممدوح وسائر الناس.

وأما المشبّه بهما فهما: السماء بالنسبة للممدوح، والأرض بالنسبة لسائر الناس، وكل ذلك حيّي.

٦- في البيت الأول من هذين البيتين تشبيهان:

أما التشبيه الأول فالمشبّه فيه: رضا الممدوح.

والمشبّه به: الشباب الدائم الذي لا يعقبه مشيب، وكلاهما عقلي.

وأما التشبيه الثاني فالمشبّه فيه: سخط الممدوح، والمشبّه به: الداء الذي لا طِبَّ له، وكلاهما عقلي.



٧- في هذا البيت ثلاثة تشبيهات:

أما التشبيه الأول فالمشبه فيه: السروج.

والمشبه به: الأهلة، وكلاهما حسي.

وأما التشبيه الثاني فالمشبه فيه: الممدوحون.

والمشبه به: البدور، وكلاهما حسي.

وأما التشبيه الثالث فالمشبه فيه: الأسنة وهي جمع سنان، والسنان: طرف

الرمح.

والمشبه به: الأنجم، وكلاهما حسي.

٨- في هذين البيتين: تشبيه البدر وقد دنا منه المريخ - وهو أيضاً كوكب

- بملك تُوقد بين يديه شمعة، وكلا الطرفين حسي.

٩- المشبه في هذا البيت: أعراض الممدوحين وأوجههم.

والمشبه به: الشيم، وهي: جمع شيمة، وهي الخصلة والسجية. والمشبه

حسي، والمشبه به عقلي.

١٠- الأخلاق: جمع خَلَق، وهو البالي المتقطع.

والمشبه في هذا البيت: رسوم الديار، وهو ما بقي منها لاصقاً بالأرض.

والمشبه به: الرداء البالي المتقطع. وكلا الطرفين حسي.

١١- المشبه في هذا البيت: المتكلم الذي يعيش بين قوم لا يجانسونه ولا

يتلاءمون معه.

والمشبه به: نبي الله صالح عليه الصلاة والسلام، وقد كان يعيش في أمته

ثمود، وكانت مُنكرة لدعوته غير مؤمنة بما جاءهم به. وكلا الطرفين حسي.



تمرينات

١ - التمرين الأول:

يَبِّنْ وجه الشبه، ونوع اشتراك الطرفين فيه بإيضاح في كل تشبيه من التشبيهات الآتية:

١ - قال لبيد بن ربيعة العامري:

وما المأل والأهلون إلا ودائع ولا بُد يوماً أن تُردَّ الودائع

٢ - وقال الأخطل:

وإذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد ذخراً يكون كصالح الأعمال

٣ - وقال الناشئ الأصغر:

وليلٍ تَوَارَى النجم من طول مُكْثِهِ كما ازوَرَ محبوبٌ لخوفِ رقيبِهِ
كَأَنَّ الثَّرِيَّاءَ فِيهِ باقَةٌ نَرَجِسٍ يُحَيِّي بِهَا ذُو صَبْوَةٍ لَحِيْبِهِ

٤ - وقال محيي الدين بن عبد الظاهر:

مَلَأَتِ اللَّيَالِي مِنْ عُلا، وَخَتَمَتَهَا فَقَدْ أَصْبَحَتْ مُحْشُوَّةً مِنْ مَكَارِمِكْ
خَتَمَتَ عَلَيْهَا بِالْثَرِيَّا فَقُلْ لَنَا: أَهَذَا الَّذِي فِي كَفِّهَا مِنْ خَوَاتِمِكْ؟

٥ - وقال مسلم بن الوليد:

فِي عَسْكَرٍ تُشْرِقُ الْأَرْضُ الْفَضَاءُ بِهِ كَاللَّيْلِ أَنْجُمُهُ الْقُضْبَانُ وَالْأَسْلُ

٦ - وقال ابن المعتز:

إِذَا شَتَّتْ أَوْقَرْتُ الْبِلَادَ حَوَافِرَا وَسَارَتْ وَرَائِي هَاشِمٌ وَنَزَارُ
وَعَمَّ السَّمَاءَ النَّقْعُ حَتَّى كَأَنَّهُ دُخَانٌ وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ شَرَارُ

٧- وقال بشار بن برد:

وكنّا إذا دبَّ العدو لسخطنا
ركبنا له جَهْرًا بكلِّ مُثَقَّفٍ
وجيشٍ كجُنحِ الليلِ يزحف بالقنا
غدونا له والشمسُ في خِدرِ أمِّها
بِضَرْبٍ يذوق الموتَ مَنْ ذاق طعمه
وراقبنا في ظاهر لا نُراقبه
وأبيضُ تستسقي الدماء مضاربُه
وبالشَّوكِ والخَطِيّ حُمْرًا ثعلبُه
تطالعُهَا، والطَّلُّ لم يجر ذاتُه
وتُدركُ من نَجَى الفِرَارِ مَنَالُه

٨- وقال البرهان القيراطي:

ولمّا بدا والليلُ أسودُ فاحم
أضاء بيدِ الثغرِ عند ابتسامه
قد انتشرت في الخافقين ذوائبه
دُجى الليلِ حتّى نَظَّمَ الجِرْعَ ثاقِبُه

٢- التمرين الثاني:

اشرح الآيات الآتية شرحاً يبيّن معناها، ويشير إلى أركان التشبيه التي في كل تشبيه منها إن كان.

١- قال بعض الشعراء يصف البرق:

عارضُ أقبلَ في جُنحِ الدُّجى
أَتَلَفْتُ ريحَ الصبا لؤلؤُه
وكان الرعد حادي مصعب
وكان البرق كَأَسِّ سُكَبْتِ
وكان الجو مَيْدَانٌ وغى
يَتَهَادَى كتهادي ذي الوَجى
فانبرى يوقد عنها سُرجا
كلما صال عليه وشَجَا
في لهأه المُرْنُ حتّى لهجا
رفعت فيه المذاكي رَهْجَا

٢- وقال أبو الطيب المتنبي:

غيري بأكثر هذا الناس ينخدع
أهل الحفيظة إلا أن تُجَرَّبَهُمْ
وما الحياة ونفسي بعد ما علمت
ليس الجمال لوجهٍ صحَّ مارئته
أأطرحُ المجدَّ عن كتفي وأطلبه
إن قاتلوا جَبُنُوا أو حَدَّثُوا شَجُعُوا
وفي التجارب بعد الغي ما يزع
أن الحياة كما لا تشتهي طبع
أنفُ العزيز بقطع العز يُجَدِّع
وأترك الغيث في غمدي وأنتجعُ؟

٣- وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

إن الذوائب من فُهِرٍ وإخوتهم
يَرْضَى بها كلُّ من كانت سريره
قوم إذا حاربوا ضَرَّوا عدوهم
سجية تلك فيهم غير مُحَدَّثَةٍ
لا يَرَقُّعُ الناس ما أَوْهَتْ أَكْفَهُمْ
إن كان في الناس سَبَّاقون بعدهم
قد بَيَّنُّوا سُنَّةً للناس تُتَّبَعُ
تَقْوَى الإله، وبالأمر الذي شرعوا
أو حاولوا النفع في أشياعهم نفَعُوا
إن الخلائق فاعلم شرُّها البِدْعُ
عند الدفاع ولا يُوهون ما رَقَعُوا
فكلُّ سَبَقٍ لأدنى سَبَقِهِمْ تَبَعُ

٤- وقال المتلمس:

وما الناس إلا ما رأوا وتحدَّثوا
فإن تُقْبِلُوا بالودِّ نُقْبِلْ بِمِثْلِهِ
وما العَجْزُ إلا أن يُضَامُوا فيجْلِسُوا
وإلا فإننا نحن آبى وَأَشْمَسُ



وجه الشبه مفرد، أو مركب، أو متعدد:

ولوجه الشبه تقسيم آخر، وهو أنه إما واحد، وإما بمنزلة الواحد، لكونه مركباً من متعدد، وتركيبه:

إما أن يكون تركيباً حقيقياً: بأن يكون حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة. وإما أن يكون تركيباً اعتبارياً: بأن يكون هيئة انتزعتها العقل من عدة أمور، وكل واحد من الواحد وما هو بمنزلته إما حسي وإما عقلي. ومن وجه الشبه ما هو متعدد، والمراد بالتعدد أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ ليكون كل منها وجه الشبه، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل واحد من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها، والوجه المتعدد: إما حسي، وإما عقلي، وإما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي.

والحسي من وجه الشبه - سواء أكان بتمامه حسيّاً أم ببعضه - لا بد أن يكون طرفاه حسيين، - أي: لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً؛ لا متناع أن يُدرك بالحس من غير الحسي شيء، وذلك من قبل أن وجه الشبه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما يُدرك بالعقل، دون الحس، إذ المدرك بالحس لا يكون إلا جسماً أو قائماً بالجسم.

والعقلي من وجه الشبه أعم من الحسي، لجواز أن يُدرك بالعقل من الحسي شيء. وبيان هذا: أنه يجوز أن يكون طرفاه حسيين، أو عقليين، أو أحدهما حسيّاً والآخر عقلياً، إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس، وإدراك العقل من المحسوسات شيئاً، ولذلك يقال: التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي، من غير عكس.

فإن قيل: إن وجه الشبه مشترك فيه؛ ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي؛ ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه، والحسي ليس بكلي قطعاً، ضرورة أن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلا جزئياً ضرورة، فوجه الشبه لا يكون حسيّاً قط.

قلنا: المراد بكون وجه الشبه حسيّاً أن أفرادهِ -أي جزئياته- مُدركة بالحس كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في المواد.

فالخاص أن وجه الشبه: إما واحد، أو مركب، أو متعدد، وكل من الأولين إما حسي أو عقلي، والآخر: إما حسي؛ أو عقلي؛ أو مختلف؛ فتصير الأقسام سبعة. والثلاثة العقلية طرفاها: إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس، فصارت الأقسام ستة عشر قسماً.

الواحد الحسي: كالحمرة من المبصرات، وخفاء الصوت من المسموعات وطيب الرائحة من المشمومات، ولذة الطعم من المذوقات، ولين الملمس من الملموسات -فيما مرّ في تشبيه الخد بالورد-، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمّر، والجلد الناعم بالحرير، وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، واللذة من المذوقات تسامح.

والواحد العقلي: كالعراء عن الفائدة والجراءة -أي الشجاعة- والهداية -أي: الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب- واستطابة النفس، في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعده فيما طرفاه عقليان، وفي تشبيه الرجل الشجاع بالأسد فيما طرفاه حسيان، وفي تشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب، ويفرق بين الحق والباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء، فوجه الشبه بينهما الهداية، وفي تشبيه



الخطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسّي، والمشبه به عقلي. ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر، وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح، كالعراء عن الفائدة، مثلاً.

والركب الحسّي من وجه الشبه: إما أن يكون طرفاه مفردين، أو مركبين، أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً.

ومعنى التركيب ههنا: أن تقصد إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبهاً أو مشبهاً به، ولهذا صرح صاحب «المفتاح» في تشبيه المركب بالمركب بأن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه: أن تعتمد إلى عدة أوصاف لشيء فتنتزع منها هيئة.

وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة؛ بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به في قولنا: (زيد كالأسد) مفردين لا مركبين، ووجه الشبه في قولنا: (زيد كعمرو في الإنسانية) واحداً، لا منزلاً منزلة الواحد.

فالركب الحسّي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله:

وَقَدْ لَاحَ فِي الصُّبْحِ الثَّرِيًّا كَمَا تَرَى كَعُنُودٍ مُلَاحِيَّةٍ حِينَ نَوْرًا
مُلاحية - بضم الميم وتشديد اللام هنا - : عنب أبيض في حبه طول، وتخفيف اللام أكثر، (حين نورا) أي: تفتح نوره.

ووجه الشبه ههنا: الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى - وإن كانت كباراً في الواقع - على الكيفية المخصوصة -، أي: لا هي مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق، منضمة إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض، فقد نظر إلى

عدة أشياء، وقَصَدَ إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأن المشبه هو الثريا، والمشبه به هو العنقود؛ مُقَيَّدًا بكونه عنقود الملاحية في حال إخراج النُّور، والتقييد لا ينافي الأفراد كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافِنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ
(مثار النقع) من: أثار الغبار هيجه، و(تهاوى كواكبه) أي: تتساقط بعضها إثر بعض، والأصل: تتهاوى؛ فحذفت إحدى التاءين.

ووجه الشبه: هو الهيئة الحاصلة من سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم، فوجه الشبه مركب كما ترى، وكذا الطرفان؛ لأنه لم يقصد تشبيه الليل بالنقع والكواكب بالسيوف، بل عمد إلى تشبيه هيئة السيوف وقد سُلَّتْ من أغمادها، وهي تعلو وترسب، وتجيء وتذهب، وتضطرب اضطراباً شديداً، وتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، وعلى أحوال تنقسم بين الاغوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض، مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاصق، وكذا في جانب المشبه به، فإن للكواكب في تهاويها تواقعاً وتداخلاً واستطالة لأشكالها.

والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب - كما مرّ في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد - من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة على رؤوس أجرام خضر مستطيلة، فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركب، وهو ظاهر.



وعكسه تشبيهه نهار مشمس قد شابه -أي: خالطه- زهر الربى^(١)، بليل مقمر في قول أبي تمام:

يَا صَاحِبِي تَقْصِيَا نَظْرِيكُمَا تَرِيَا وَجُوهَ الْأَرْضِ كَيْفَ تُصَوِّرُ
تَرِيَا نَهَاراً مُشْمِساً قَدْ شَابَهُ زَهْرُ الرَّبَى فَكَأَنَّهَا هُوَ مُقْمَرُ
ومن بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، نعني أن يكون وجه الشبه هو الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما، ويعتبر فيها تركيب.

ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين:

أحدهما: أن يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، وعبرة «أسرار البلاغة» في هذا الموضوع: اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحراً أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين؛ أحدهما: أن تُقَرَّنَ بغيرها من الأوصاف، والثاني: أن تجرّد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها، فالأول كما في قول أبي النجم:

* وَالشَّمْسُ كَالْمِرَاةِ فِي كَفِّ الْأَثَلِّ *

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع توج الإشراق، حتى يرى الشعاع كأنه يهيم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له أن يرجع من الانبساط الذي بدا له إلى الانقباض، كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أحَدَ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة الموصوفة، وكذلك المراة في كف الأثل.

(١) الربى: جاءت في ثنايا المطبوع على صورتين (ربا، ربي) وقد أثبتنا الثانية، جمع رابية وربوة (صالح).

والوجه الثاني: أن تجرّد الحركة عن غيرها من الأوصاف، فهناك أيضاً لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين، وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو، وبعضه إلى السفلى؛ ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفرداً، وهو الحركة، فحركة الرمح والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحادها، بخلاف حركة المصحف في قول ابن المعتز:

وَكأنَّ الْبَرَقَ مُصْحَفٌ قَارٍ فَأَنْطَبَاقاً مَرَّةً وَانْفِتَاحاً
و(قار) بحذف الهمزة: أصله قارئ، (فانطباقاً مرة وانفتاحاً) أي: فينطبق انطباقاً مرة، ويفتح انفتاحاً أخرى، فإن فيها تركيباً؛ لأن المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة.

وقد يقع التركيب في هيئة السكون، كما في قول المتنبي في صفة كلب:

يُقْعِي جُلُوسَ الْبَدَوِيِّ الْمُصْطَلِي

(يقعي) أي: يجلس على أليته، وقوله: (جلوس البدوي المصطلي) من: اصطلى بالنار. ووجه الشبه: هو الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في إقعائه؛ فإنه يكون لكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع. وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الأرض.

والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً﴾ [الجمعة: ٥].

والأسفار: جمع سفر - بكسر السين - وهو: الكتاب، فإن وجه الشبه أمر عقلي مُنْتَزَعٌ من عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعلٌ مخصوص هو الحمل،



وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا في جانب المشبه.

خطأ بعضهم في الانتزاع:

واعلم أنه قد يُنتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله: **كَمَا أَبْرَقْتُ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةً فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتْ** (كما أبرقت قوماً عطاشاً) في «الأساس»: أبرقت لي فلانة، إذا تحسنت لك وتعرّضت، فالكلام ههنا على حذف الجارّ وإيصال الفعل، أي: أبرقت لقوم، (عطاش): جمع عطشان، وقوله: (أقشعت وتجلت) أي: تفرقت وانكشفت. فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله: (كما أبرقت قوماً عطاشاً غمامة) خطأ، لوجوب انتزاعه من جميع البيت؛ فإن المراد تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش، ثم تفرّقها وانكشافها وبقائهم متحيّرين، والأمر المشترك فيه ههنا هو: اتصال ابتداء مُطْمَعٍ بانتهاء مُؤَيَّسٍ. وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة، كما في قولنا: (زيد كالأسد والسيف والبحر)؛ فإن القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركّب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى. والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السّفاد - أي: نزو الذكر على الأنثى - في تشبيه طائر بالغراب.

والمُتعدد المختلف الذي بعضه حَسِّي وبعضه عقلي، كحسن الطلعة الذي هو حَسِّي، ونباهة الشأن -أي: شرفه واشتهاره- الذي هو عقلي، في تشبيه إنسان بالشمس.

ففي المتعدد يُقصد اشتراك الطرفين في كل أمر من الأمور المذكورة، ولا يُقصد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها.

انتزاع وجه الشبه من التضاد:

واعلم أنه قد ينتزع وجه التشبيه من نفس التضاد؛ لاشتراك الضدين فيه، لكون كل منهما مضاداً للآخر، ثم يُنزل التضاد منزلة تناسب بواسطة تمليح^(١) أو تهكُّم^(٢)، فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم. وكلٌّ من هذين المثالين صالح للتمليح والتهكُّم، وإنما يفرَّق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحه وطرافة دون استهزاء وسخرية بأحد فتمليح، وإلا فتهكُّم، وقد سبق إلى بعض الأوهام -نظراً إلى ظاهر اللفظ- أنَّ وجه الشبه في قولنا للجبان: (هو أسد)، وللبخيل (هو حاتم) هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين. وفيه نظر؛ لأننا إذا قلنا: (الجبان كالأسد في التضاد) أي في كون كل منهما مضاداً للآخر لا يكون هذا

(١) التمليح: الإتيان بما فيه ملاحه وظرافة، يقال: (ملح الشاعر) إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام المرزوقي في قول الحمامي:

أتاني من أبي أنس وعيد
فسل لغيظه الضحك جسمي

إن قائل هذه الأبيات قصد بها الهزؤ والتمليح، وأما الإشارة إلى قصة أو شعر فإنما هو التلميح -بتقديم اللام على الميم-، والتسوية بينهما إنما وقعت من جهة العلامة الشيرازي -رحمه الله- وهو سهو.

(٢) التهكم: السخرية والاستهزاء.



من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: (السواد كالبياض في اللونية) أو (في التقابل)، ومعلوم أننا إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: (هو أسد) تمليحاً أو تهكماً، لم يتأت لنا إلا أن نقول: (في الشجاعة) لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادّهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزؤ.

أداة التشبيه:

وأداة التشبيه: الكاف، وكأنّ، ومثل، وما في معنى ذلك مما يشتق من المماثلة والمشابهة وما يؤدّي هذا المعنى.

وقد تستعمل (كأنّ) عند الظن لثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً، نحو: (كأن زيدا أخوك) و(كأنه قدم).

والأصل في الكاف ونحوها، كلفظ: (نحو ومثل وشبه) أن يليه المشبه به لفظاً، نحو: (زيد كالأسد)، أو تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٩] على تقدير: أو كمثل ذوي صيب، وقد يليه غير المشبه به، نحو: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُم مَّثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَا أَتَزَلَّزَتْ﴾ [الكهف: ٤٥]، إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء؛ ولا بمفرد آخر يتحمّل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وهيجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء، يكون أخضر ناضراً شديداً الخضرة، ثم يبيس فتطيره الرياح كأن لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير «كمثل ماء»؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف؛ واعتبارها مستغن عن هذا التقدير، ومن زعم أن التقدير «كمثل ماء» وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف؛

فقد سها سهواً بيئاً؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً به، وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في «الإيضاح».

وقد يُذكر فعل يُنبئ عن التشبيه، كما في قولهم: (علمت زيدا أسداً) إن قرب التشبيه وادّعى كمال المشابهة، لما في (علمت) من معنى التحقيق، و(حسبت زيدا أسداً) إن بعد التشبيه، لما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقيق واليقين، وفي كون مثل هذه الأفعال مُنبئاً عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر: أن الفعل يُنبئ عن حال التشبيه في القرب والبعد.

أغراض التشبيه:

والغرض من التشبيه في الأغلب يعود إلى المشبه، وهذا الغرض العائد إلى المشبه:

إما أن يكون بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يُخالف فيه ويدعى امتناعه، كما في قول المتنبي:

فإن تَفَقَّ الأنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ
فإنه لما ادّعى أن الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه، وجنساً بنفسه، وكان هذا في الظاهر كالممتنع، احتج لهذه الدعوى، وبين إمكانها بأن شبه هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعدُّ من الدماء؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمنيٌّ ومكنيٌّ عنه.

وإما أن يكون الغرض بيان حال المشبه، بأنه على أي وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه.



وإما أن يكون الغرض بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد.

وإما أن يكون الغرض تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه، كما في تشبيه مَنْ لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء، فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها.

وهذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وأن يكون المشبه به أشهر وأعرف بوجه الشبه.

وظاهر هذه العبارة أن كلا من الأربعة يقتضي الأتمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني، وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص، ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه، وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل؛ فالمشبه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر.

وإما أن يكون الغرض تزيين المشبه في عين السامع، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الطي، أو تقبيحه، كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة، أو استطرافه -أي: عدّ المشبه طريفاً حديثاً بديعاً- كما في تشبيه فحم فيه جمرٌ موقدٌ ببحر من المسك مَوْجه الذهب، وإنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتنع الوقوع عادة، وإن كان ممكناً عقلاً، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب.

وللاستطراف وجه آخر غير الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو: أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن: إما مطلقاً، كما مرَّ في تشبيه فحم فيه جمر موقد، وإما عند حضور المشبه، كما في قول ابن الرومي:

وَلَا زَوْرِدِيَّةَ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا بين الرياض على حُمر اليواقيت
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتِ ضَعْفُنَ بَهَا أوائل النار في أطراف كبريت
(لازوردية) يعني: البنفسج، (تزهو) قال الجوهري في «الصحاح»: زهى الرجل فهو مزهُوٌّ، إذا تكبر، وفيه لغة أخرى حكاها «ابن دريد»: زها يزهو زهواً، وأراد بقوله: (حمر اليواقيت): الأزهار والشقائق الحمر.

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة حضور بحرٍ من المسك مَوْجُهُ الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج؛ فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية البعد.

وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، وذلك ضربان: أحدهما: إيهام أنه أتمُّ من المشبه في وجه الشبه، وذلك في التشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبهاً به إلى ادّعاء أنه أكمل، كقول محمد بن وهب الحميري:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ وَجْهَ الْخَلِيفَةِ حِينَ يَمْتَدِّحُ
والغرة: هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، ألا ترى أنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله: (حين يمتدح) دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق



المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له، وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

والضرب الثاني من الغرض العائد إلى المشبه به: بيان الاهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدن في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض (إظهار المطلوب).

الحكم بالتشابه:

هذا الذي ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبهاً والآخر مشبهاً به إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه: إما حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاء كما في الغرض العائد إلى المشبه به، بالزائد في وجه الشبه. فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً، سواء أوجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد، فالأحسن أن تترك التشبيه ذاهباً إلى الحكم بالتشابه؛ ليكون كل من الشيئين مشبهاً ومشبهاً به؛ احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه، كما فعل أبو إسحاق الصابئ في قوله:

تَشَابَهَ دَمْعِي إِذْ جَرَى وَمُدَامَتِي فَمَنْ مِثْلِ مَا فِي الْكَأْسِ عَيْنِي تَسْكُبُ
فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي أَبَاخْمَرَ أَسْبَلْتُ جُفُونِي أَمْ مِنْ عَابِرَتِي كُنْتُ أَشْرَبُ
يقال: أسبل الدمع والمطر، إذا هطل، وأسبلت السماء، والباء في قوله:
(أبَاخْمَرَ) للتعدية ليست بزائدة على ما توهم بعضهم.

وأنت ترى في هذين البيتين أنه لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

ويجوز - عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر - التشبيه أيضاً؛ لأنها وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم، يجوز له مع ذلك أن يجعل أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به؛ لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام، وكون الكلام فيه، كتشبيه غرّة الفرس بالصبح، وتشبيه الصبح بغرة الفرس، متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر من ذلك المنير، من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ، ونحو ذلك، إذ لو قصد ذلك لوجب جعل الغرّة مشبهاً والصبح مشبهاً به.



تطبيقات

١ - التطبيق الأول:

يُنَّ طرفي التشبيه، ونوع كل منهما، مع بيان الغرض من التشبيه في كل تشبيه من التشبيهات الآتية:

١ - قال أبو نواس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حُصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

٢ - وقال البحري:

ذَاتُ حُسْنٍ لَوْ اسْتَزَادَتْ مِنَ الْحَسِّ مِنْ إِلَيْهِ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيدًا
فَهِيَ كَالشَّمْسِ بِهِجَةً وَالْقَضِيبِ الـ لَذَنٍ قَدًّا، وَالرَّيْمِ طَرْفًا وَجِدًا

٣ - وقال البوصيري:

وَالنَّفْسُ كَالطِّفْلِ إِنْ تُهْمَلُهُ شَبَّ عَلَى حَبِّ الرِّضَاعِ وَإِنْ تَقْطُمُهُ يَنْفَطِمَ

٤ - وقال الأعشى ميمون:

كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتٍ جَارَتِهَا مَرَّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلٌ

٥ - وقال الشاعر:

دَنَوْتُ تَوَاضِعًا وَعَلَوْتُ مَجْدًا فَشَأْنَاكَ انْخِفَاضٌ وَارْتِفَاعُ
كَذَاكَ الشَّمْسُ تَبْعُدُ أَنْ تُسَامِيَ وَيَدْنُو الضُّوْءُ مِنْهَا وَالشَّعَاعُ

٦ - وقال الشاعر:

كَأَنَّ عَيُونَ النَّرْجَسِ الْغَضَّ حَوْلَنَا مَدَاهِنُ دُرٍّ حَشَوْنَهُ عَقِيقُ

٧- وقال الشاعر:

وغيرُ تَقِيٍّ يأمرُ الناسَ بالتَّقَى طبيبٌ يداوي الناسَ وهو مريضٌ

٨- وقال الشاعر:

والليلُ في لونِ الغرابِ كأنَّه هو في حُلُوكَتِه ، وإن لم يَنعَبِ

٩- وقال ابن الرومي:

أَوَّلُ بدءِ المشيبِ واحدةٌ تُشعلُ ما جَاوَرَتْ من الشَّعرِ
مثلُ الحريقِ العظيمِ بَدَوُهُ أَوَّلَ صولِ صغيرةٍ الشررِ

١٠- وقال ابن المعتز:

قَدْ انقَضَتْ دَوْلَةُ الصِّيَامِ، وَقَدْ بَشَّرَ سُقْمُ الْهَلَالِ بِالْعِيدِ
يَتَلَوُ الثُّرَيَّا كَفَاغِرِ شَرِّهِ يَفْتَحُ فَاهُ لِأَكْلِ عُقُودِ

١١- وقال السري الرفاء:

وَكأنَّ الْهَلَالَ نُونٌ لَجَيْنٍ غَرَقَتْ فِي صَحِيفَةِ زَرْقَاءِ



الجواب

١ - (الفقاع): جمع فُقَاعَة، وهي النفاخة التي تعلو على وجه الخمر عند مزجها بالماء، والحصباء: أصلها القطعة الصغيرة من الحصى.

والمشبه في هذا البيت: النفاخات الصغيرة والنفاخات الكبيرة التي تعلو وجه الخمر حين يمزجونها بالماء، وهو حسي.

والمشبه به: قطع اللؤلؤ المنتثرة على أرض مصنوعة من الذهب، وهو حسي أيضاً؛ لأنه - وإن لم يكن موجوداً في الخارج - بحيث لو وجد لم يُدرك إلا بالحس.

والغرض من التشبيه هنا: بيان حال المشبه.

٢ - المزيد - بفتح الميم -: الزيادة، أو هو اسمُ المفعول من مصدر (زاده يزيده)، والقضيب: الغُصْنُ، واللَّدْن: الطري المتأوِّذ المتمايل، والرَّيم - بكسر الراء -: ولد الظبية، والطَّرْف - بالفتح -: العين، والجيد: العنق.

والمشبه في هذين البيتين واحد وهو: المليحة التي يتغزل الشاعر فيها، وهو حسي.

والمشبه به متعدد، الأول: الشمس وهو حسي، والثاني: الغصن، وهو حسي، والثالث: ولد الظبية وهو حسي أيضاً. وقد ذكر الشاعر وجه الشبه في كل تشبيه منها.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

٣ - المشبه في هذا البيت: النفس، وهو عقلي.

والمشبه به: الطفل الذي لا يزال رضيعاً وهو حسي.

والغرض من هذا التشبيه: تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه

عنده.

٤- الرِّيثُ -بفتح الراء وسكون الياء المثناة-: البُطء.

والمشبه في هذا البيت: مِشْيَةُ هذه الفتاة التي يتغزل فيها من بيت جارتها حين تزورها، وهو حِسِّي.

والمشبه به: مُرُورُ السحابة التي تحمل المطر في الأفق، وهو حِسِّي أيضاً.

والغرض من هذا التشبيه: بيانُ حال المشبه.

٥- دنوت: قربت، وتواضعا: مفعول لأجله، وتُسامي: أي تُغالبُ في سمو قدرها ورفعة منزلتها.

والمشبه في هذين البيتين: الممدوح.

والمشبه به: الشمس، وكل منهما حِسِّي.

والغرض من هذا التشبيه: بيان حال المشبه.

٦- النرجس: نوع من الزهر أبيض اللون، وفي وسطه نكتة يخالف لونها لون بقية الزهرة، وتكون هذه النكتة غالباً سوداء، والشعراء يشبهون العيون بالنرجس لذلك، والمداهن: جمع مُدْهِن، والمراد به ههنا عُلْبَةٌ يوضع فيها الدهن.

والمشبه في هذين البيتين: النرجس وهو حِسِّي.

والمشبه به: عُلْبٌ مَتَّخِذَةٌ مِنَ الدُّرِّ حِشْيٌ جَوْفُهَا عَقِيقاً وهو حِسِّي أيضاً.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

٧- المشبه في هذا البيت: الرجل غير التقي الذي يأمر الناس بالتقى.

والمشبه به: الطبيب الذي يعالج المرضى فيبرئهم من أدوائهم وهو مريض

لا يعالج نفسه، وكل واحد منهما حِسِّي.

والغرض من التشبيه: تقرير حال المشبه عند السامع.



٨- الحُلُوكَة -بضم الحاء واللام-: شدة السواد، وينعب: مضارع من النعيب وهو صوت الغراب.

والمشبه في هذا البيت: الليل وهو حسي.

والمشبه به: الغراب وهو حسي أيضاً.

والغرض من هذا التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

٩- تشعل: تُوقد وتُلهب وتُذكي النار، وهذا الكلام يشير إلى قولهم: «معظم النار من مستصغر الشرر».

والمشبه في هذين البيتين: الشيب.

والمشبه به: النار، وكلاهما حسي.

والغرض من التشبيه: تقرير حال المشبه عند السامع.

١٠- سَقَم الهلال: أراد صِغَرَه وأخَذَه في الذهاب، ويتلو: يتبع، والفاغر: الذي يفتح فمه، تقول: (فَغَر فلانُ فمه) يريد فتحه، والشَّرَه -بفتح الشين وكسر الراء-: الشديد النهم والرغبة في الأكل.

والمشبه في هذين البيتين: الهلال.

والمشبه به: رجل فاغر فمه لأكل عنقود من العنب، وكلاهما حسي.

والغرض من التشبيه: بيان حال المشبه.

وفي الكلام تشبيه ضمني، وهو تشبيه الثريا -التي هي عدة نجوم متلاصقة- بعنقود العنب.

١١- نون: أراد به حرف النون الذي يكتب، واللجين -بزنة المصغر-: الفضة، والصحيفة: الورقة التي يكتب فيها.

والمشبه في هذا البيت: الهلال.



والمشبه به: حرف النون المكتوب بالفضة.
والغرض من هذا التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.
وفي البيت تشبيه ضمني أيضاً، وهو تشبيه السماء بصحيفة زرقاء من
الصحف التي يكتب فيها.



٢- التطبيق الثاني

يُبين وجه الشبه، ونوعه، والغرض من التشبيه، في كل تشبيه من التشبيهات
الآتية:

١- قال أبو الطيب المتنبي:

يُزورُ الأعادي في سماء عَجَاجَةٍ أَسْتَتُّه في جانبيها الكواكب
٢- وقال أيضاً:

مَثَلْتُ عينك في حشاي جراحةً فتشابهها، كلتاها نَجَلَاءَ
نفذت عليَّ السابريَّ وربما تندقُ فيه الصَّعدَةُ السَّمرَاءُ
أنا صخرة الوادي إذا ما زوحت فإذا نطقَت فإنني الجوزاء
وإذا خفيت على الغبي فعاذر أن لا تراني مقلَّةً عمياء

٣- وقال الأخطل الأهوازي يصف مصلوباً:

كأنه عاشقٌ قد مدَّ صفحته يوم الفراق إلى توديع مُرتحلٍ
أو قائمٌ من نعاس فيه لُوثته مُواصِلٌ لتمطّيه من الكسلِ
٤- وقال ابن الأَبَر:

ونهرٍ كما ذابت سبائك فضة حكى بمحانيه انعطاف الأرقام
إذا الشَّفَقُ استولى عليه احمراره تبدَّى خَضيباً مثل دامي الصَّوارِمِ

٥- وقال ابن قلاقس يصف النيل وقت الأصيل:

وللنَّيلِ تحت ثياب الأصيلِ لُجَيْنٌ تَوَشَّحَ بالعَسجدِ
يُحاكي إذا دَرَجَتُهُ الصَّبَا بُرادة تَرِيرٌ على مِبْرَدِ

٦- وقال أبو طالب المأموني:

عزماهم قُضِبَ، وفيضُ أكفهم
سُحِبَ، وبِيضُ وجوههم أقمارُ

٧- وقال ابن حبان الكاتب:

كأنما الفَحْمُ والزناد وما
شَيْخٌ من الزَّنجِ شَابَ مَفْرِقُهُ
تفعله النار فيها هَبَا
عليه دِرْعٌ منسوجة ذَهَبَا

٨- وقال الواواء الدمشقي:

ولربَّ ليلٍ ضلَّ عنه صباحه
والبدر أول ما بدا مثلثا
فكأنما هو خُوذةٌ من فضة
وكأنه بك حَظَرَةُ المتذكِّرِ
ييدي الضياء لنا بخدَّ مُسْفِرِ
قد رَكِبْتَ في هامةٍ من عنبر

٩- وقال ابن لنكك البصري:

وروضٍ عبقرِيٍّ الوَشْيِ غَضٌّ
سَمَاءٌ زَبَرْجَدٍ خضراء، فيها
يُشَاكِلُ حين زُخْرِفٍ بالشقيق
نجومٌ طالعات من عقيق

١٠- وقال محمد بن الحسن المصري الكاتب:

رأيت يحى إذ أفاد الغنى
كأنه كلبٌ على جيفة
هاج به ذكر ووسواسُ
يخاف إن يطرده الناسُ

١١- وقال صفوان بن إدريس:

والورد في شطِّ الخليج كأنه
رَمَدٌ أَلَمَ بمقلّةٍ زرقاء



الجواب

١- العَجَاجَة - بفتح العين والجيم جميعاً -: الغبار الذي ينعقد على رؤوس المحاربين من أثر اصطكاك حوافر الخيل بالأرض، والأسنة: جمع سنان، وهو طرف الرمح.

والمشبه في هذا البيت: الكواكب.

والمشبه به: الأسنة.

ووجه الشبه: اللمعان والبريق، وهو حسي مفرد.

والغرض من التشبيه: بيان حال المشبه.

٢- مثلت: أي شبهت، ونجلاء: واسعة، ونفذت: اخترقت، والسابري: أراد به الدروع، والصعدة: الرمح.

وفي البيت الأول من هذه الأبيات تشبيه:

المشبه فيه: عين المحبوبة التي يتغزل فيها.

والمشبه به: الجراحة.

ووجه الشبه: السَّعة في كل واحد منهما على ما ذكره الشاعر نفسه في قوله:

(كلتاهما نجلاء)، وهو حسي مفرد.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

٣- صفحته: أراد بها وجهه، واللُّوثة -بضم اللام- الاسترخاء،

ومؤاَصل: أي متابع.

وفي هذين البيتين تشبيه شيء واحد وهو الرجل المصلوب بشيئين:

أحدهما: العاشق المودّع لحبيب مرتحل.

والثاني: الرجل الذي قام من نومه، ولا يزال بدنه في استرخاء.



ووجه الشبه في كليهما: الهيئة التي يكون عليها كل واحد منهما.

والغرض من التشبيه: بيان حال المشبه.

٤- السبائك: جمع سبيكة، وحكى: أي شابه، ومحانيه: انعطافاته، والأرقام: جمع أرقم وهو الحية، وتبدى: ظهر، والصوارم: جمع صارم وهو السيف القاطع.

وفي البيت الأول تشبيه النهر في حال انعطافه بالحية.

ووجه الشبه: تلوي كل واحد منهما.

والغرض من هذا التشبيه: بيان حال المشبه.

وفي البيت الثاني تشبيه النهر أيضاً -وقد انعكس عليه لون الشفق- بالسيف الذي خُصِبَ بدماء القتلى.

ووجه الشبه في هذا التشبيه: الهيئة الحاصلة من وجود لونٍ أحمر على لونٍ أبيض.

والغرض من هذا التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

٥- الأصيل: الوقت قبيل غروب الشمس، وتوشَّح: أراد: لبس، والعسجد: الذهب، ويحاكي: يشبه، والصبا -بفتح الصاد-: الريح التي تهب من ناحية الشمال.

شبه في البيت الأول النيل عند وقت الأصيل بالفضة التي غطيت بالذهب.

ووجه الشبه في هذا هو: الهيئة الحاصلة من وجود لونٍ أبيض تحت لونٍ أصفر.

والغرض من هذا التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.



وفي البيت الثاني:

شبه النيل أيضاً - حين تمر عليه ريح الصبا فيتموج ماؤه - ببرادة تبر فوق
المبرد.

ووجه الشبه هو: الهيئة الحاصلة من وجود لونٍ فوق لونٍ كما في التشبيه
الأول.

والغرض من التشبيه: بيان حال المشبه.

٦ - القضب: جمع قضيب، وأراد به هنا السيف، وفي هذا البيت ثلاثة
تشبيهات:

الأول: المشبه فيه: عزمات الممدوحين.

والمشبه به: السيوف التي تقطع ما تضربه.

ووجه الشبه في هذا التشبيه: نفاذ كل واحد من المشبه والمشبه به.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

والثاني: المشبه فيه: أكف الممدوحين.

والمشبه به: السحب.

ووجه الشبه في هذا التشبيه: عظيم النفع بكل منهما.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه.

والثالث: المشبه فيه: وجوه الممدوحين.

والمشبه به: الأقمار.

ووجه الشبه بينهما: الإضاءة والإشراق.

والغرض من التشبيه: بيان مقدار حال المشبه أيضاً.

٧- المشبه في هذين البيتين: الهيئة الحاصلة من وجود الفحم ولونه أسود والزناد وتلهب النار.

والمشبه به: الهيئة الحاصلة من وجود رجل أسود اللون قد شاب شعره مُقدّم رأسه وهو يلبس درعاً من الذهب.

ووجه الشبه: الهيئة الحاصلة من اجتماع ثلاثة ألوان في كل واحد من الطرفين السواد والبياض والصفرة.

والغرض من التشبيه: استطراف المشبه، أي: عدّه طريفاً.

٨- (ضل عنه صباحه): كناية عن طول الليل.

شبه في البيت الأول الليل الطويل مع وجود المحبوب بخطرته من غاب عن ذهنه شيء فطلبه فتذكره.

ووجه الشبه: سرعة انقضاء كل منهما.

والغرض من هذا التشبيه: بيان مقدار حال المشبه، والخوذة - بضم الخاء - لباس الرأس للجند، والهامة: الرأس.

وشبه في البيتين الثاني والثالث البدر - وقد ظهر في وسط ظلام الليل - بخوذة متخذة من الفضة قد ألست رأساً من العنبر.

ووجه الشبه في هذا التشبيه: الهيئة الحاصلة من اجتماع لونين: أسود فوقه أبيض.

والغرض من هذا التشبيه: استطراف المشبه لإبرازه في صورة الممتنع عادة.



٩- عبقرى الوشى: يريد أن ما ظهر من الورود والرياحين مما لا مثيل له، وعَبَقَر في زعم العرب: بلد يسكنها الجن، وهم ينسبون كل ما لا نظير له إليها، ويشاكل: يشابه.

شبهه في هذين البيتين الروض الذي زحرف بشقائق النعمان بسماء من زبرجد أخضر قد طلعت فيها نجوم من عقيق أحمر. ووجه الشبه في هذا التشبيه: الهيئة الحاصلة من اجتماع لونين أخضر غالب وأحمر قد غطى بعضه.

والغرض من هذا التشبيه: استطراف المشبه لإبرازه في صورة الممتنع عادة.

١٠- شبه الشاعر في هذين البيتين مَنْ يهجوّه حين يحصل على الغنى بالكلب وقع على جيفة وهو شديد الحرص عليها. ووجه الشبه: شدة حرص كل واحد منهما على ما وقع له وخوفه أن يذهب عنه.

والغرض من هذا التشبيه: تقبيح المشبه في عين السامع.

١١- شبه الشاعر في هذا البيت الورد النابت في شط الخليج بالرّمَد الذي نزل بعين زرقاء.

ووجه الشبه في هذا التشبيه: الهيئة الحاصلة من وجود لونٍ أحمر فوق لون أزرق.

والغرض من هذا التشبيه: تقبيح المشبه في عين السامع.



تمرين

يَبَيِّنُ أَدَاةَ التَّشْبِيهِ وَطَرَفِيهِ، مَعَ بَيَانِ الْغَرَضِ مِنَ التَّشْبِيهِ فِي كُلِّ تَشْبِيهِ مِنَ التَّشْبِيهَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - قال ابن الرومي:

وَكَمْ أَبٍ قَدْ عَلَا بِأَبْنٍ ذُرًّا شَرَفٌ كَمَا عَلَا بِرَسُولِ اللَّهِ عَدْنَانُ

٢ - وقال أبو العلاء المعري يصف الشيب والشباب:

خَبَّرَنِي مَاذَا كَرِهْتَ مِنَ الشَّيْبِ بَ فَلَا عِلْمَ لِي بِذَنْبِ الْمَشِيبِ
أَضْيَاءُ النَّهَارِ، أَمْ وَضَحَ اللَّوْ لَوْ، أَمْ كَوْنَهُ كَثُغَرِ الْحَبِيبِ ؟
وَإِذَا كَرِي لِي فَضْلُ الشَّبَابِ وَمَا يَجْمَعُ مِنْ مَنْظَرِ يَرُوقُ وَطِيبِ ؟
عَذْرُهُ بِالْخَلِيلِ، أَمْ حُبُّهُ لِلْغَيِّ أَمْ أَنَّهُ كَعَيْشِ الْأَدِيبِ ؟

٣ - وقال أبو الطيب المتنبّي:

أَرَى كُلَّ ذِي جُودٍ إِلَيْكَ مُصِيرِهِ كَأَنَّكَ بَحْرٌ وَالْمُلُوكُ جَدَاوِلُ

٤ - وقال النابغة الذبياني:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهِنَّ كَوْكَبُ

٥ - وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَلَمْتَلِّمْ
وَدَارَ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَاجِعُ وَشْمٍ فِي نَوَاشِرِ مَعْصَمِ

٦ - وقال سلم الخاسر:

فَأَنْتَ كَالدَّهْرِ مَبْثُوثًا حَبَائِلُهُ وَالدَّهْرُ لَا مَلْجَأَ مِنْهُ وَلَا هَرَبُ

- ولو ملكت عنان الريح أصرّفها
 ٧- وقال عدي بن الرقاع العاملي:
 وكأنها بين النساء أعارها
 وسنان أقصده النعاس فرنّقت
 ٨- وقالت الخنساء:
 كأن عيني لذكره إذا خطرت
 ٩- وقال القاضي التنوخي:
 وكأن السماء خيمة وشي
 ١٠- وقال ابن طباطبا العلوي:
 أما والثريّا والهلال جلتّهما
 كأسماء إذ زارت عشياً وغادرت
 لي الشمس إذ ودّعت كرهاً نهارها
 دلالة لدينا قرطها وسوارها
 في كل ناحية ما فاتك الطلب
 عينه أحر من جاذر جاسم
 في عينه سنّة وليس بنائم



تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين:

وينقسم التشبيه -باعتبار الطرفين المشبّه والمشبّه به- إلى أربعة أقسام:

لأنه إما تشبيه مفرد بمفرد، وهما:

إما غير مقيدین، كتشبيه الخد بالورد.

وإما مقيدان: كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل: «هو كالراقم على الماء»، فالمشبّه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبّه به الراقم المقيد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدین.

وإما مختلفان: أحدهما مقيد، والآخر غير مقيد، كقوله:

والشمس كالمرآة في كفّ الأثل

فالمشبّه به -أعني المرآة- مقيد بكونها في كفّ الأثل، بخلاف المشبّه -أعني الشمس-، وكعكسه: أي تشبيه المرآة في كفّ الأثل بالشمس، فالمشبّه مقيد دون المشبّه به.

وإما تشبيه مركب بمركب: بأن يكون كلّ من الطرفين كيفيةً حاصلة من مجموع أشياء قد تضامّت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً، كما في بيت بشار:

كَأَنَّ مَثَارَ النَّعْجِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَأَسْيَافُنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

على ما سبق تقريره.

وإما تشبيه مفرد بمركب، كما مر من تشبيه الشقيق، وهو مفرد، بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد، وهو مركب من عدة أمور.



والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فكثيراً يقع الالتباس.

وإما تشبيه مركب بمفرد، كقول أبي تمام:

يا صاحبي تَقْصِيَا نظريكما تريا وُجُوه الأرض كيف تَصَوِّر
ترياً نهراً مُشْمِساً قد شابه زهر الربى فكأنما هو مُقْمَر
وقوله: (تقصيا نظريكما) في «الأساس»: تقصيته - أي: بلغت أقصاه -،
أي اجتهدا في النظر وأبلغا أقصى نظريكما، وقوله: (تصور) أي تَتَصَوَّر - حذفت
التاء - يقال: صَوَّرَهُ الله في صورة حسنة فتَصَوَّرَ، وقوله: (مشمساً) أي: ذا شمس
لم يسترها غيم، و(قد شابه) أي خالطه، و(زهر الربى) خصَّها لأنها أنضر وأشد
خضرة ولأنها المقصود بالنظر (فكأنما هو) أي: ذلك النهار المشمس الموصوف،
(مقمر) أي: ليل ذو قمر؛ لأن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء
الشمس، حتى صار يضرب إلى السواد، فالمشبه مركب، والمشبه به مفرد، وهو
(مقمر).

تقسيم التشبيه إلى ملفوف ومفروق:

وينقسم التشبيه - باعتبار الطرفين أيضاً - إلى أربعة أقسام:

الأول: التشبيه الملفوف.

والثاني: التشبيه المفروق.

والثالث: تشبيه التسوية.

والرابع: تشبيه الجمع.

وذلك لأنه إما أن يتعدد طرفاه جميعاً، وإما أن يتعدّد أحدهما:

فإن تعدد الطرفان جميعاً، فإما أن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره، ثم بالمشبه به كذلك، كقول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياده الطيور:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي
يريد: كأن قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها، والوكر: العش، و(الحشف): هو أردأ التمر.

شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب؛ واليابس العتيق منها بالحشف البالي، إذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلا أنه ذكر أولاً المشبهين ثم المشبه بهما على الترتيب، ويسمى هذا النوع: التشبيه الملفوف.

وإما أن يؤتى بمشبه ومشبه به، ثم آخر وآخر، كقول المرقش:

النَّشْرُ مَسْكٌ، وَالْوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ، وَأَطْرَافُ الْأَكْفِ عَنَمٌ
(النشر) أي: الطيب والرائحة، وقوله: (وأطراف الأكف) روي (وأطراف البنان)، و(عنم): هو شجر أحمر لين، ويسمى هذا النوع: التشبيه المفروق.

وإن تعدد طرفه الأول -يعني المشبه- دون الثاني، يسمى: تشبيه التسوية، كقوله:

صَدَغَ الْحَبِيبِ وَحَالِي كِلَاهُمَا كَالْيَالِي
وإن تعدد طرفه الثاني -يعني المشبه به- دون الأول، يسمى: تشبيه الجمع، كقول البحري:



بَاتَ نَدِيمًا لِي حَتَّى الصَّبَاحِ أَغْيَدُ مَجْدُولُ مَكَانِ الْوِشَاحِ
كَأَنَّمَا يَسِيمُ عَنْ لَوْلُؤٍ مُنْضَدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحِ
(الأغيد) أي: الناعم البدن، و(اللؤلؤ المنضد): المنظم، و(البرد): حب الغمام، و(أقاح): جمع أقحوان، وهو ورد له نُورٌ، شَبَّهَ ثَغْرَهُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ.

تقسيم التشبيه إلى تمثيل وغير تمثيل:

وينقسم التشبيه -باعتبار وجهه- إلى تمثيل وغير تمثيل:

فالتمثيل: التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد -أي منتزع من أمرين أو أمور- كما مر من تشبيه الثريا، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وغير ذلك.

وقيده «السكاكي» بكونه غير حقيقي، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خُصَّ باسم التمثيل، كما في تشبيه مَثَلِ اليهود بمثل الحمار، فإنَّ وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدِّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد، وليس بحقيقي، بل هو عائد إلى التوهم.

وغير التمثيل بخلاف ما ذكرنا، نعني ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد، وعند «السكاكي»: ما لا يكون منتزعا من متعدد، أو يكون منتزعا من متعدد، لكنه لا يكون وهمياً أو اعتبارياً، بل يكون حقيقياً حَسِياً أو عقلياً، فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور دون «السكاكي».

تقسيم التشبيه إلى مجمل ومفصل:

وينقسم التشبيه -باعتبار وجه الشبه أيضاً- إلى قسمين:

الأول: المجمل، والثاني: المفصل.

أما المجمل فهو: ما لم يُذكر وجهه.

ثم إنَّ من المجمل، أو من الوجه غير المذكور، ما هو ظاهر يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك، نحو: (زيد كالأسد)، ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصة، كقول بعضهم -قد ذكر الشيخ «عبد القاهر» أنه قول مَنْ وَصَفَ بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم، وذكر «جار الله» أنه قول الأنبارية فاطمة بنت الخُرَّشْب-، وذلك أنها سئلت عن بنيتها: أيهم أفضل؟ فقالت: عمارة، لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل (هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها) أي: هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً، وبعضهم أفضل منه، كما أنها -أي الحلقة المفرغة- متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً؛ لكونها مفرغة مصممة الجوانب كالدائرة.

ومن المجمل أيضاً: ما لم يذكر فيه وصف أحد الطرفين، نعني الوصف الذي يكون فيه إيهاء إلى وجه الشبه نحو: (زيد أسد).

ومنه ما ذكر فيه وصف المشبّه به وحده -أي الوصف المشعر بوجه الشبه- كقولها: (هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها).

ومنه ما ذكر فيه وصفها -أي المشبّه والمشبّه به كليهما- كقوله:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّي، وَعَاوَدَ ظَنِّي فَلَمْ يَحِبْ



كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيْقُهُ وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ
(صدفتُ) أي: أعرضتُ عنه، (وفاك) أي: أتاك، (ريقه) يقال: فعَلَهُ في
روق شبابه وريقه، أي أوله، وأصابه ريق المطر، وريق كل شيء: أفضله.
وصفَ المشبّه - أعني الممدوح - بأن عطاياه فائضة عليه، أعرض عنه أو
لم يعرض، وكذا وصفَ المشبّه به - أعني الغيث - بأنه يصيبك جئته أو ترَحَّلَ
عنه، والوصفان مشعران بوجه الشبه، أعني الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه،
وحالتي الإقبال والإعراض عنه.

وأما المفصل فهو: ما ذكر فيه وجه الشبه كقوله:

وَنُغْرُهُ فِي صَفَاءٍ وَأَذْمِعِي كَاللَّيْلِ
وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه: أي بأن يذكر مكان وجه الشبه
ما يستلزمه، أي يكون وجه الشبه تابعاً له لازماً في الجملة، كقولهم للكلام
الفصيح: (هو كالعسل في الحلاوة) فإنَّ وجه الشبه في هذا التشبيه: لازم
الحلاوة، وهو ميل الطبع؛ لأنه المشترك بين العسل والكلام، لا الحلاوة التي
هي من خواصَّ المطعومات.

تقسيم التشبيه إلى قريب وبعيد:

وينقسم التشبيه - باعتبار وجه الشبه أيضاً - إلى قسمين:

الأول: القريب المبتذل، والثاني: الغريب.

فأما القريب المبتذل فهو: ما ينتقل فيه من المشبّه إلى المشبّه به من غير
تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي^(١).

(١) بادئ الرأي: يجوز أن يكون معناه ظاهر الرأي، وذلك إن جعلته مأخوذاً من (بدا الأمر
يبدو) أي: ظهر، ويجوز أن يكون معناه أول الرأي، وذلك إن جعلته مأخوذاً من بدأ يبدأ
- بالهمزة - أي جعل الشيء مبدوءاً به.



وظهور وجهه في باديء الرأي يكون لأمرين:

أولهما: أن يكون ذلك لكونه أمراً جُملياً لا تفصيل فيه، فإن الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل، ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسمٌ نامٌ حساسٌ متحركٌ بالإرادة ناطقٌ.

وثانيهما: أن يكون ذلك لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن:

إما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل، فإنه قد اعتُبر في وجه الشبه تفصيل ما، أعني المقدار والشكل، إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة.

وإما مطلقاً. ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً تكون لتكرر المشبه به على الحس، فإن المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف، أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس، كصورة القمر منخسفاً، وذلك كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة، فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما، لكن المشبه به - أعني المرآة - غالب الحضور في الذهن مطلقاً.

وإنما كانت قلة التفصيل في وجه الشبه - مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس - سبباً لظهوره المؤدي إلى الابتدال، مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كلُّ منهما التفصيل، بواسطة اقتضائها سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جُملي لا تفصيل فيه، فيصير



سبباً للابتذال.

وأما البعيد الغريب فهو: ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكرٍ وتدقيقٍ نظرٍ؛ لخفاء وجهه في بادئ الرأي، وذلك - أعني عدم الظهور - : إما لكثرة التفصيل، كقوله:

والشمس كالمرأة في كف الأشل

فإن وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق، ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً. وإما لندور حضور المشبه به: إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة، كما مرّ في تشبيه البنفسج بنار الكبريت، وإما مطلقاً.

وندور حضور المشبه به مطلقاً يكون لأحد أمور أربعة:

إما لكونه وهمياً، كأنياب الأغوال.

أو مركباً خيالياً، كأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد.

أو مركباً عقلياً، كمثال الحمار يحمل أسفاراً.

أو لقلّة تكرّر المشبه به على الحس، كقوله:

والشمس كالمرأة في كف الأشل

فإن الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق له أن يرى مرأة في يد الأشل، فالغربة في تشبيه الشمس بالمرأة في كف الأشل من وجهين:

أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه. والثاني: قلة التكرار على الحس.

فإن قلت: كيف تكون ندرة حضور المشبه به سبباً لعدم ظهور وجه

الشبه ؟.

قلت: لأنه فَرَعَ الطرفين، والجامع المشترك بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا نَدَرَ حضورهما ندر التفات الذهن إلى ما يجمعهما، ويصلح سبباً للتشبيه بينهما.

والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر، بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض وعدم البعض، وكل من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة، أو أكثر. ويقع التفصيل على وجوه كثيرة: أعرفُها -أي: أحسنها وأشدّها قبولاً عند ذوي المعرفة- وجهان:

أحدهما: أن تأخذ بعضاً من الأوصاف وتدع بعضاً، على معنى أن تعتبر^(١) وجود بعضها، وتعتبر -مع ذلك- عدم بعضها، كما في قول امرئ القيس:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ
(ردينيا): يعني ربحاً منسوباً إلى رُدَيْنَةٍ، وقوله: (كأن سنانها سنا لهب لم يتصل بدخان): اعتبر في اللهب الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه^(٢).

وثانيهما: أن تعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك. وكلما كان التركيب -سواء أكان خيالياً أم عقلياً- من أمور أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر.

(١) يريد أنه ليس معنى قولك: «أن تدع بعضاً» أنك تسقط هذا البعض وتعرض عنه ألبته، إذ لو كان كذلك لما كان وجه الشبه إلا ذلك الذي أخذته، ويكون ما تركته كالعدم.

(٢) معنى نفاه: اعتبر عدم وجوده، وهو عطف تفسير على (ترك).



والتشبيه البليغ ما كان من البعيد الغريب دون القريب المبتذل؛ لكون هذا الضرب غريباً غير مبتذل، ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألد، وموقعه في النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغاً حسناً إذا كان سببه لُطْفَ المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على بعض، وبناء ثان على أول، ورَدَّ تالٍ إلى سابق، فيحتاج إلى نظر وتأمل.

التشبيه المشروط:

وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريباً، ويخرجه عن الابتذال كقوله:

لَمْ تَلَقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إِلَّا بِوَجْهِ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءٌ
فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل، إلا أن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه إلى الغرابة، وقوله: (لم تلق) إن كان من: (لقيته) بمعنى: أبصرته فالتشبيه مكني غير مصرح به، وإن كان من (لقيته) بمعنى: قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أي: لم تقابله في الحسن والبهاء، إلا بوجه ليس فيه حياء.

ومنه قول المتنبي:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِباً لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أَفْؤُلُ
(ثواقباً) أي: لوامعاً، فتشبيه العزم بالنجم مبتذل، إلا أن اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة.

ويسمى مثل هذا التشبيه (التشبيه المشروط)؛ لتقييد المشبه أو المشبه به، أو كليهما، بشرط وجودي أو عدمي، يدلّ بصريح اللفظ أو بسياق الكلام.

التشبيه مؤكد أو مرسل:

وينقسم التشبيه -باعتبار أدواته- إلى قسمين:

الأول: التشبيه المؤكد.

الثاني: التشبيه المرسل.

أما التشبيه المؤكد فهو ما حذف أدواته، مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمْرُ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] أي: مثل مر السحاب.

ومن المؤكد ما أضيف فيه المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة، نحو قوله: وَالرَّيْحُ تَعَبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ذَهَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ (تعبت بالغصون) أي: تميلها إلى الأطراف والجوانب، و(الأصيل): هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، ويُعَدُّ من الأوقات الطيبة كالسحر، ويوصف بالصفرة كقوله:

وَرُبَّ نَهَارٍ لِلْفِرَاقِ أَصِيلُهُ وَوَجْهِي كَلَا لَوْنَيْهِمَا مُتَنَاسِبُ
فذهب الأصيل: صفرته، وشعاع الشمس فيه، وقوله: (لجين الماء) أي: ماء كاللجين، أي الفضة في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكد.

ومن الناس من لم يميز بين لجين الكلام ولجينه، ولم يعرف هجانه من هجينه، حتى ذهب بعضهم إلى أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم -يعني الورق الذي سقط من الشجر-، وقد شبه به وجه الماء، وبعضهم إلى أن الأصيل هو الشجر الذي له أصل وعروق، وذهبه ورقه الذي اصفرَّ ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء. وفساد هذين الوجهين غني عن البيان.



وأما المرسل فهو بخلاف المؤكد، أي: ما ذُكرت أداته فصار مرسلًا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة، المشعر - بحسب الظاهر - بأن المشبه عين المشبه به، كما مرّ من الأمثلة التي ذكرت فيها أداة التشبيه.

التشبيه إما مقبول أو مردود:

وينقسم التشبيه - باعتبار الغرض منه - إلى قسمين:

الأول: المقبول.

والثاني: المردود.

فأما المقبول فهو: الوافي بإفادة الغرض، كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال، أو كأن يكون المشبه به أتم شيء في وجه التشبيه في إلحاق الناقص بالكامل، أو كأن يكون المشبه به مسلم الحكم في وجه التشبيه معروفة عند المخاطب في بيان الإمكان.

وأما المردود فهو: ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض، بأن لا يكون على شرط المقبول الذي سبق ذكره.



خاتمة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة، باعتبار ذكر الأركان وتركها.

وقد سبق أن الأركان أربعة، والمشبّه به مذكور قطعاً، فالمشبّه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف، وعلى التقديرات الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة، تصير ثمانية.

وقبل أن نبين أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة -إذا كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها، وهو ما قصدنا إلى بيانه في هذا البحث-، نذكر لك أن اختلاف مراتب التشبيه باعتبارات متعددة:

فقد يكون اختلاف مراتب التشبيه باعتبار اختلاف المشبّه به، نحو: (زيد كالأسد)، و(زيد كالذئب في الشجاعة).

وقد يكون باختلاف الأداة، نحو: (زيد كالأسد) و(كأن زيدا الأسد).
وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها، فإن ذكّر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسط.

فأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة -إذا نظرت إلى اختلاف المراتب من جهة ذكر أركانه كلها أو بعضها- هو: ما حُذِف وجهه وأداته فقط، نحو: (زيد أسد)، أو مع حذف المشبّه، نحو: (أسد) في مقام الإخبار عن زيد.

ثم الأعلى -بعد هذه المرتبة- ما حذف وجهه أو أداته كذلك، أي: فقط، أو مع حذف المشبّه، نحو: (زيد كالأسد)، ونحو (كالأسد) عند الإخبار عن زيد، ونحو: (زيد أسد في الشجاعة)، ونحو: (أسد في الشجاعة) عند الإخبار عن زيد.



ولا قوة لغيرهما، وهما الاثنان الباقيان؛ أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً:
إما مع ذكر المشبه، أو بدونه، نحو: (زيد كالأسد في الشجاعة) ونحو: (كالأسد
في الشجاعة) خبراً عن زيد.

وبيان ذلك أن القوة لها سببان:

أحدهما: عموم وجه الشبه ظاهراً.

وثانيهما: حمل المشبه به على المشبه وإظهار أنه هو، فما اشتمل على الوجهين
جميعاً فهو غاية القوة، وما خلا عنهما جميعاً فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما
فقط فهو متوسط، والله أعلم.



تطبيقات

١ - التطبيق الأول:

يَبِّنُ طَرَفِي التَّشْبِيهِ وَوَجْهَ الشَّبهِ، وَيَبِّنُ الْحِسِّيَّ مِنْهَا وَنَوْعَهُ، وَالْعَقْلِيَّ وَنَوْعَهُ،
فِي كُلِّ تَشْبِيهِ مِنْ التَّشْبِيهَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْأَبْيَاتِ الْآتِيَةِ:

١ - قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي:

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نَفَارِقَهُمْ وَجَدَانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ

٢ - وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَنْبَارِيُّ يَرِثِي مَصْلُوبًا:

عُلُّو فِي الْحَيَاةِ فِي الْمَمَاتِ لِحَقِّ أَنْتِ إِحْدَى الْمَعْجَزَاتِ
كَأَنَّ النَّاسَ حَوْلَكَ حِينَ قَامُوا وَفُودُ نَدَاكَ أَيَّامَ الصَّلَاتِ
كَأَنَّكَ قَائِمٌ فِيهِمْ خَطِيئًا وَكُلُّهُمْ قِيَامٌ لِلصَّلَاةِ

٣ - وَقَالَ أَبُو نَوَاسٍ:

قَمَرٌ كَانَ بَعَارِضِيهِ كِلَيْهِمَا مِسْكَاً تَسَاقُطُ فَوْقَ وَرْدِ أَحْمَرٍ

٤ - وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ كِشَاوَج:

فَدَيْتُ زَائِرَةً فِي الْعِيدِ وَاصِلَةً لِمُسْتَهَامٍ بِهَا لِلْوَصْلِ مُتَنْظِرٍ
فَلَمْ يَزَلْ خُدُّهَا رَكْنًا أَلُوذُ بِهِ وَالْخَالُ فِي صَحْنِهِ يَغْنِي عَنِ الْحَبْرِ

٥ - وَقَالَ آخَرُ:

بَكَتْ وَبَكَيْتُ لَوْشَكِ الْفِرَاقِ فَقِفْ تَرَمِنْ مَدْمَعَيْنَا الْعَجَبِ
فَذَا فَضَّةٌ فِي عَقِيقٍ جَرَى وَهَذَا عَقِيقٌ جَرَى فِي ذَهَبِ

٦- وقال آخر:

أخ لي كأيام الحياة إخواه
إذا عبتُ منه خلّةً فهجرته
تَلَوْنُ ألواناً عليّ خُطوبها
دَعَتْنِي إليه خلّةٌ لا أعيها

٧- وقال بشار بن برد:

خليّ إن العسر سوف يُفِيقُ
وما أنا إلا كالزمان: إذا صَحَا
وإن يَسَاراً في غَدٍ لَخَلِيقُ
صَحَوْتُ، وإن ماقَ الزمانُ أُمُوقُ

٨- وقال الأعشى ميمون:

ومن يَغْتَرِبُ عن قومه لم يزل يَرَى
وتُدْفَنُ منه الصالحاتُ، وإن يُسَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ جُرّاً ومُسْحَبَا
يَكُنْ ما أساء النار في رأسِ كَبْكَبَا

٩- وقال أعرابي:

لولا بُنيّات كزُغَبِ القطا
لكان لي مضطربٌ واسع
حُطِطَنَ من بعض إلى بعض
أكبأدنا تمشي على الأرض



الجواب

١- شبه أبو الطيب المتنبي في هذا البيت وجود كل شيء بعد مفارقة أحبابه بالعدم، بجامع عدم الانتفاع بما يجده.

فالمشبه هو: وجود الشيء أي شيء كان بعد فراقهم.
والمشبه به: العدم.

ووجه الشبه: عدم الحصول على نفع مرجو، أو فائدة يصح أن يتطلبها.
وكل من الثلاثة، المشبه والمشبه به ووجه الشبه، عقلي.

٢- الوفود: جمع وفد، وهو الجماعة الوافدون عليه والطارئون على بابه، والندى: العطاء، والصّلات -بكسر الصاد-: جمع صِلَة وهي: العطية، والصّلاة -بفتح الصاد- هي: هذه الصلاة التي هي أحد أركان الإسلام.
وفي البيت الثاني من هذه الأبيات الثلاثة تشبيه:

المشبه فيه: الناس القائمون حول الخشبة التي صُلب عليها المرثي.
والمشبه به: الوفود التي كانت ترد عليه في أيام حياته تلتمس عطاءه وترتجي حباءه، وكل من المشبه والمشبه به حيي.
ووجه الشبه: الكثرة والتراحم حول المرثي.
وفي البيت الثالث تشبيه آخر:

المشبه فيه: حال المرثي في ارتفاعه مع حال النظارة، والواقفين عليه في اتجاّهم نحوه وانخفاض موضعهم عنه.

والمشبه به: حال خطيب قام يخطب الناس وهم وقوف ينتظرون الصلاة.
ووجه الشبه: الهيئة المؤلفة من واحد واقف في مكان مرتفع وجماعات



كثيرة العدد في مكان أسفل من مكانه.

وكل من الثلاثة ، المشبّه والمشبّه به ووجه الشبه، مركب حسيّ.

٣- العارضان: تثنية العارض، وهو جانب الخد.

والمشبّه في هذا البيت: فتى نبت شعر لحيته في خده، أو فتاة في وجهها خال، وهو: نكتة سوداء تستملح العرب وجودها.

والمشبّه به: الورد الأحمر الذي يتساقط عليه فتات المسك.

ووجه الشبه: الهيئة الحاصلة من تساقط أجرام سود صغيرة المقادير فوق جرم أحمر نقي اللون.

وكل من المشبّه والمشبّه به مما تدرك مادته بالبصر، فهو حسيّ، ووجه الشبه مركب حسيّ.

٤- المستهام: الشديد المحبة، والركن: ركن البيت الحرام، وألوذ به: ألجأ إليه، والخال: نكتة سوداء تكون في وجه الحسان يستملحها العرب، والحجر: أراد به الحجر الأسود الموضوع في ركن من أركان الكعبة، وتقيله أو وضع اليد عليه من سنن الطواف بالبيت الحرام.

شبّه الشاعر في هذين البيتين خد هذه الفتاة مع ما فيه من الخال بركن البيت الحرام والحجر الأسود، بجامع أن كلا منهما مما يلجأ إليه ويرغب في الدنو منه، ويلتمس تقيله أو وضع اليد عليه.

والمشبّه هو: الهيئة الحاصلة من وجود الخد والنكتة السوداء في صفحته.

والمشبّه به: الهيئة الحاصلة من وجود الركن في البيت المحرم والحجر الأسود المندوب إلى تقيله ومسّه، وقد بيّن وجه الشبه.

٥- في البيت الثاني من هذين البيتين تشبيهان:

الأول منهما:

المشبه فيه: دمع المحبوبة وقد جرى على خدها.

والمشبه به: الفضة الذائبة وهي تجري فوق صفحة من عقيق.

ووجه الشبه: اجتماع جرم أبيض سائل فوق جرم أحمر.

كل من الثلاثة، المشبه والمشبه به ووجه الشبه، مركب حسي.

والتشبيه الثاني:

المشبه فيه: دمع المتكلم وقد جرى فوق صفحة خده.

والمشبه به: فيه العقيق الذائب يجري فوق صفحة من ذهب.

ووجه الشبه: فيه اجتماع جرم أحمر سائل فوق جرم أصفر.

وكل من الثلاثة، المشبه والمشبه به ووجه الشبه، مركب حسي.

٦- تَلَوْنٌ: أصله: تَلَوَّنَ، فحذف إحدى التائين، والمراد أنها تتغير من

حال إلى حال، تارة تأتي بما يرتضيه، وتارة تأتي بما يكرهه ويعيبه. والخطوب:

جمع خَطْبٍ، وهو الشأن العظيم، والحَلَّة -بفتح الحاء وتشديد اللام-: الخصلة

والشيمة والسجية.

وفي هذين البيتين شبه الشاعر إخاء صديقه بأيام الحياة التي تتلون وتتغير

شؤونها، فتارة تأتي بما يؤنسه فيسرُّه ذلك منها، وتارة تأتي بما يوحشه فيألم لذلك

منها ويعيبه.

والمشبه مفرد حسي وهو: إخاء الصديق ووداده.

والمشبه به: أيام الحياة التي تتلون وتتغير وتأتي تارة بما يسر وتارة أخرى

بما يسوء، وهو مفرد أيضاً.



ووجه الشبه بينهما: التقلب وعدم الاستقرار على حالة واحدة، فتارة يأتي بها يدعو إلى الرضا عنه والإقبال عليه، وتارة يأتي بها يستوجب أن يعاب وينفر منه.

٧- خليك: جدير، وحقيق، وحرِيّ، كلّ ذلك بمعنى واحد، وماق يموق: حَقَّق في غباوة.

وفي البيت الثاني من هذين البيتين تشبيه:

المشبه فيه: المتكلم.

والمشبه به: الزمان.

ووجه الشبه بينهما: التقلب وتغير الأحوال حالاً بعد حال، فتارة يكون في ضيق وعسر، وتارة يكون في رخاء ويسر.

٨- كبكب: اسم جبل، وفي البيت الثاني من هذين البيتين تشبيه:

المشبه فيه: إساءة الرجل الغريب عن أهله ووطنه.

والمشبه به فيه: النار وقد أوقدت فوق قمة جبل عال، وكلاهما حَسِيّ.

ووجه الشبه بينهما: الذبوع والانتشار بين الناس والشهرة.

يريد أن غير أهل الرجل لا يسترون عليه، ولا يخفون شيئاً من معاييه.

٩- الزُّغَب -بضم الزاي وسكون الغين-: جمع زَغَباء، وهي التي نبت

زَغَبُهُ، والزَّغَبُ: أوَّل ما يظهر من ريش الطائر، والقطا: طائر قريب الشبه بالحمام، بُنَيَات: جمع بُنْيَة، وهو تصغير بنت.

وفي البيت الأول من هذه الأبيات الثلاثة تشبيه:

المشبه فيه: بنات الشاعر الصغار.

والمشبه به: فراخ القطا التي بدأ ريشها ينبت، وكلاهما حَسِيّ.

ووجه الشبه بينهما: الضعف وعدم القدرة على الاستقلال.



٢- التطبيق الثاني

يُبين طرفي التشبيه ووجه الشبه، ويبيّن منها المفرد والمركب، وما هو بمنزلة المفرد، في كل تشبيه من التشبيهات الواردة في العبارات الآتية:

١- قال الأحوص:

إني إذا خَفِيَ الرجال وَجَدْتَنِي كالشمس لا تَخْفَى بِكُلِّ مَكَانٍ

٢- وقال الطرماح بن حكيم:

لقد زادني حباً لِنَفْسِي أَنَّنِي بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غير طائلٍ
إذا ما رَأَيْ قَطَّعَ الطَّرْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنِي فَعَلَ الْعَارِفِ الْمُتَجَاهِلِ
مَلَأْتُ عَلَيْهِ الْأَرْضَ حَتَّى كَأَنَّهَا مِنَ الضِّيقِ فِي عَيْنِهِ كِفَّةُ حَابِلٍ

٣- وقال الشاعر:

نَزَلْتُ عَلَى آلِ الْمُهَلَّبِ شَاتِيَا غريباً عن الأوطان في زمنٍ مُحَلٍ
فَمَا زَالَ بِي إِكْرَامُهُمْ وَاقْتِفَاؤُهُمْ وَإِلْطَافُهُمْ حَتَّى حَسَبْتُهُمْ أَهْلِي

٤- وقال عقيل بن عُلْفَةَ يرثي:

كَأَنَّ الْمَنَايَا تَبْتَغِي فِي خِيَارِنَا لَهَا تِرَةً أَوْ تَهْتَدِي بِدَلِيلٍ

٥- وقال السمؤال بن عادياء يفتخر:

وَنَحْنُ كَمَا الْمَزْنُ، مَا فِي نَصَابِنَا كَهَامٍّ وَلَا فِينَا يُعَدُّ بِخَيْلٍ

٦- وقال الأبيوردي:

كَلِمَاتِي قَلَائِدُ الْأَعْنَاقِ سَوْفَ تَفْنَى الدُّهُورُ وَهِيَ بَوَاقٍ

٧- وقال البحرى يمدح:

وَأَشْرَقَ عَنْ بَشِيرٍ هُوَ النُّورُ فِي الضُّحَا وَصَافَى بِأَخْلَاقٍ هِيَ الطَّلُّ فِي الصُّبْحِ

٨- وقال ابن دريد:

يَا ظِيَّةً أَشْبَهَ شَيْءٍ بِأَلَمِهَا
إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنَهُ
وَاشْتَعَلَ الْمِيْضُ فِي مُسَوِّدِهِ
وَأَضْرَوْضَ اللَّهُو يَبْسَاءَ ذَوَايَا
تَرْعَى الْخُزَامَى بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَى
طُرَّةً صَبِيحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى
مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْغَضَا
مَنْ بَعْدَ مَا قَدْ كَانَ مَجَّاجِ الثَّرَى

٩- وقال ابن المعتز:

غَدِيرٌ تُرْجِرُجُ أَمْوَاجَهُ
إِذَا الشَّمْسُ مِنْ فَوْقِهِ أَشْرَقَتْ
هُبُوبُ الرِّيحِ وَمَرَّ الصَّبَا
تَوَهَّمَتْهُ جَوْشَنَاءُ مُذْهَبَا

١٠- وقال المتنبي يصف أسدا:

مَا قُوبِلَتْ عَيْنَاهُ إِلَّا ظَنَّتَا
تَحْتَ الدُّجَى نَارَ الْفَرِيقِ حُلُولَا

١١- وقال البحرى:

ضَحُوكٌ إِلَى الْأَبْطَالِ وَهُوَ يَرُوعُهُمْ
وَلِلسَّيفِ حَدٌّ حِينَ يَسْطُو وَرَوْقَ

١٢- وقال أبو فراس الحمداني:

سَيَذْكُرْنِي قَوْمِي إِذَا جَدَّ جِدُّهُمْ
وَفِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ يُفْتَقَدُ الْبَدْرُ



الجواب

١ - في هذا البيت تشبيه:

المشبه فيه: المتكلم وهو مفرد حسي.

والمشبه به فيه: الشمس وهو مفرد حسي أيضاً.

ووجه الشبه بينهما: نباهة الذكر ورفع الشان، وهو مفرد عقلي.

٢ - الحابل: الصياد، وكفته - بضم الكاف أو كسرهما وتشديد الفاء -:

الحباله «الشبكة».

وفي البيت الثالث من هذه الأبيات تشبيه:

المشبه فيه: الأرض الواسعة الأطراف وقد ضاقت على عدو الشاعر

بما ملأها عليه من أمارات رفعة شأنه وعلو مقداره، مما يجلب لعدوه الغصة وضيق الصدر، وهو مفرد مقيد.

والمشبه به: حباله الصياد وهو مفرد حسي.

ووجه الشبه بينهما: الضيق، وهو مفرد عقلي.

٣ - شاتياً: أراد في زمن الشتاء، والشتاء عند العرب وقت الحاجة

والشدة، والمحل - بفتح الميم وسكون الحاء -: الجذب والقحط، واقتفاؤهم: أراد به تتبعهم إياه والبحث عما يحتاجه ليؤدوه إليه.

وفي البيت الثاني من هذين البيتين تشبيه:

المشبه فيه: آل المهلب المعبر عنهم بالضمير في قوله: (حسبتهم).

والمشبه به: أهله، وكل من المشبه به مفرد حسي كما ترى.

ووجه الشبه بينهما: العناية بأمره والاهتمام بكل شأن من شؤونه، وهو

مفرد عقلي.



٤ - المنايا: جمع مَنِيَّة، وهي الموت، وتبتغي: تقصد، والثَّرة: الثَّار. وفي هذا البيت تشبيه:

المشبه فيه: حال المنية في نزولها بالأخيار منهم الذين يعتمد عليهم ويلجأ إليهم في الحاجات، دون غيرهم ممن لا غناء عنده.

والمشبه به فيه شيئان: الأول: حال طالب الثَّار الذي يعتمد إلى مَنْ عنده ثأره ولا يطلبه عند غيره. والثاني: حال رجل يعتمد فيما يريده إلى دليل يُدُلُّه عليه كيلا يضلَّ عنه. والمشبه والمشبه بهما مركبان.

ووجه الشبه بين المشبه وكل منهما: الوصول إلى الغرض عينه من غير أن يخطئ.

٥ - النصاب: أصله مَقْبُض السكين، ولكنه أراد منه هنا السيف نفسه، والكهام - بفتح الكاف، بَزَنَة: السحاب -: الكليل الذي لا ينفذ في ضريبته. وفي هذا البيت تشبيه.

المشبه فيه: قوم الشاعر الذين هو منهم. والمشبه به: ماء المَزْن - أي: السحاب - وكل منهما مفرد حِسِّي كما ترى. ووجه الشبه بينهما: نَقَاء الجوهر وصفاءه، وأنه لا شائبة فيه، وهو مفرد عقلي.

٦ - الكلمات: جمع كلمة، وأراد بها ههنا قصائد المديح التي يوجهها إلى ممدوحه، والقلائد: جمع قِلَادَة، وهي حلية تلبس في العنق، وبَوَاقٍ: جمع باقية، وأراد أنها لا تفنى كما تفنى الدهور. وفي هذا البيت تشبيه:

المشبه فيه: قصائد المديح التي يقولها الشاعر، وهو مفرد حِسِّي. والمشبه به: القلائد المنظومة التي تحلِّي بها الحسان أعناقهن، وهو مفرد حِسِّي أيضاً.



ووجه الشبه بينهما: النَّفَاسَة وَعُلُوّ القِيَمَة وبقاؤها بعد صواحبتها.
 ٧ - البِشْر - بكسر الباء -: طَلَاقة الوجه، والنَّوْر - بفتح النون وسكون
 الواو - المراد به: الزهر الأبيض، والَطَّل - بفتح الطاء وتشديد اللام -: خفيف
 المطر.

وفي هذا البيت تشبيهان:

الأول منهما:

المشبه فيه هو: بشر الممدوح وطلاقة وجهه، وهو مفرد حِسِّي.
 والمشبه به هو: الزهر الأبيض في وقت الضحوة، وهو مفرد مقيد حِسِّي
 أيضاً.

ووجه الشبه بينهما هو: أن كل واحد منهما مما يؤنس له وترتاح النفس إليه
 فيدعوها ذلك إلى الإقبال عليه.

والتشبيه الثاني:

المشبه فيه: أخلاق الممدوح، وهو مفرد عقلي.
 والمشبه به: خفيف المطر في وقت الصبح، وهو مفرد مقيد حِسِّي.
 ووجه الشبه بينهما: أن مع كل منهما نفعاً لا ضرر معه.

٨ - في البيت الأول من هذه الأبيات تشبيه:

المشبه فيه هو: الفتاة التي يتغزل فيها الشاعر.

والمشبه به فيه: المهابة - وهي البقرة الوحشية -.

ووجه الشبه بينهما: سعة العينين وملاحظتهما، وكل واحد من المشبه والمشبه

به، ووجه الشبه مفرد حِسِّي.

وفي البيت الثاني منها تشبيه:



المشبه فيه: شعر رأسه، وهو مفرد حسي.
 والمشبه به فيه: طرّة الصبح - وأراد أول نوره - تحت الدجى - وهو الليل
 الشديد السواد -، وهو مفرد مقيد حسي.
 ووجه الشبه بينهما: الهيئة الحاصلة من اختلاط السواد بالبياض وهو
 مركب.

وفي البيت الثالث تشبيه:
 المشبه فيه: تفشي بياض الشعر في سواده.
 والمشبه به فيه: اشتعال النار في شجر الغصا - وهو نوع من الشجر سريع
 الالتهاب -، وكل من المشبه والمشبه به مفرد تدرك مادته بالחס.
 ووجه الشبه بينهما: السرعة.

٩ - الغدير: القطعة من الماء يغادرها السيل، أي يتركها، وترجع
 أمواجه: تحركها، والصبا - بفتح الصاد -: ريح الشمال، وتوهمته: حسبه
 وظيفته، والجوشن - بزنة: جعفر - الدرغ، ومذهب: مطلي بالذهب.
 وفي البيت الثاني من هذين البيتين تشبيه:

المشبه فيه: الهيئة الحاصلة من إشراق الشمس فوق صفحة ماء الغدير.
 والمشبه به: فيه درع طلي بالذهب.

ووجه الشبه: الهيئة الحاصلة من التموج والاضطراب والاصفرار.
 فالمشبه مركب حسي، والمشبه به مفرد مقيد، ووجه الشبه مركب حسي.
 ١٠ - يصف المتنبي في هذا البيت أسداً، والفريق: الجماعة من الناس،
 وحلولاً: جمع حال وهو المقيم، تقول: حلّ فلان في مكان كذا، تريد أنه نزل به
 وأقام فيه.

وفي هذا البيت تشبيه:

المشبه فيه: عينا الأسد وقد نظر إلى فريسته أو من يريد به شراً.
والمشبه به فيه: نار قوم نزلوا بمكان ما فأوقدوها ليستدل بها عليهم كعادة العرب، أو ليقضوا عليها حوائجهم، وكل من المشبه والمشبه به مفرد حسي.
ووجه الشبه بينهما: الاحمرار والبريق.

١١ - الأبطال: الشجعان، واحدهم بَطْل، ويرو عنهم: يخيفهم ويزعجهم، ورونق السيف: ماؤه وجوهره ولمعانه، وفي هذا البيت تشبيه ضمني:
المشبه فيه: حال الممدوح وهو يروع الأبطال ويخيفهم، ويبعث الرعب في قلوبهم، مع أنه يضحك لهم.

والمشبه به: حال السيف وهو ينزل على هام الكماة فيسقطها مع أنه يلمع ويبرق، وكل من الطرفين هيئة مركبة من صفات واحد حسي.

ووجه الشبه بينهما: هيئة مركبة أيضاً، وهي الهيئة الحاصلة من اجتماع صفة تبعث على الاستبشار والسرور في طي صفة أخرى باعثة على الخوف والرعب.
١٢ - يُفْتَقَدُ: يُتَفَقَّدُ ويبحث عنه، وفي هذا البيت تشبيه ضمني أيضاً:

المشبه فيه: حال الشاعر مع قومه إذ لا يبحثون عنه ما دامت أمورهم تسير سيرها الطبيعي، فإذا جد الجد وحَزَبَهُمْ ما لا يستطيعون أن يدفعوه من أنفسهم تفقدوه وبحثوا عنه وفتشوا عليه.

والمشبه به فيه: حال البدر إذ لا يَبْحَثُ عنه أحد ما دام الليل صافياً، فإذا أظلم الليل واغبرَّ الجو تفقدوه ليهتدوا به إلى مقاصدهم، وكل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من صفات واحد حسي.



ووجه الشبه بينهما: أن كل واحد منهما يبقى غير مُلْتَفَتٍ إليه، ولا مبحوث عنه ما دامت الحاجة لا تدعو له، فإذا نزل الخوف بُحِث عنه وُطِّلِبَ.



تمرينات

١ - التمرين الأول:

يُن في كل تشبيه من التشبيهات الواردة فيما نذكر من الآيات الأمور الآتية:

أ- طرفي التشبيه.

ب- وجه التشبيه.

ج - نوع التشبيه من حيث الإجمال والتفصيل، مع التوجيه.

د - نوع التشبيه من حيث الإرسال والتأكيد، مع التوجيه.

هـ - الغرض من التشبيه.

١ - قال حافظ بك إبراهيم على لسان اللغة العربية:

أنا البحرُ في أحشائه الدرُّ كامنٌ فهل سألوا الغَوَاصَّ عن صَدَفاتي

٢ - وقال ابن العميد:

يا مَنْ تَخَلَّى وولَّى وصَدَّ عني ومَلَا

وأوسَعَ العهد نكثًا وأتَبَعَ القيد حَلَا

ما كان عهدك إلا عهد الشبيبة ولَّى

أو طائفا من خيال ألَمَّ ثم تولَّى

٣ - وقال ابن قلاقس:

هو الثغر إلا أنه الفجر طالعاً على أنه الكافور لكنه البدر



٤- وقال أحمد شوقي بك:

ما كان ماء سقارياً سوى سَقَرٍ طَغَتْ فأغرقت الإغريق باللَّهَبِ

٥- وقال يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم:

كأن وجهك تحت النقعِ بَدْرٌ دُجِيَ يضيء مُلْتِشِماً أو غير مُلْتِشِمِ
بدر تطلّع في بدرٍ فغرَّتْهُ كغُرّةِ النصر تجلو داجِي الظُّلَمِ

٦- وقال أيضاً:

فإنك أنت مرهمٌ كلِّ جرح وإن بلغ المفاصل والعظاما

٧- وقال أيضاً يصف دمشق الشام:

أمنت بالله واستثيت جَنَّتُهُ دَمَشْقُ رُوح وجَنَاتٍ وريحانُ
دخلتها وحواشيها زُمُرْدَةٌ والشمس فوق لجين الماء عِقْيَانُ
والحور في دُمُرٍ أو حول هامتها حورٌ كواشف عن ساقٍ، وولدانُ

٨- وقال علي بن مليك:

بالروح أفدي صاحباً لم يزل محتقراً ذنبي في عفوه
فكفُّه كالماء في جوده وقلبه كالماء في صفوه

٩- وقال ابن نباتة:

سألته عن قومه فأنثنى يعجب من إسراف دمعي السخي
وأبصر المسك وبدر الدجى فقال: ذا خالي، وهذا أخي



٢ - التمرين الثاني:

يَبَيِّنُ في كل تشبيه من التشبيهات الواردة في الأبيات التي نذكرها الأمور الآتية:

أ- طرفي التشبيه.

ب- وجه الشبه.

ج - نوع التشبيه من جهة كونه ملفوفاً أو مفروقاً، مع التوجيه.

د - نوع التشبيه من حيث منزلته من قوة المبالغة، مع التوجيه.

هـ - الغرض من التشبيه.

١ - قال الصاحب بن عباد:

رَقَّ الزجاجُ وراقت الخمرُ وتشابها فتشاكلَ الأمر
فكأنما خمر ولا قرح وكأنما قرح ولا خمر

٢ - وقال ابن المعتز:

وكان الشمس المنيرة دينا رُجِلَتْهُ حدائد الضراب
٣ - وقال ابن المعتز أيضاً:

والليل كالحلَّة السوداء لاح به من الصباح طرازٌ غير مرقوم
٤ - وقال الشاعر:

وكانَّ أجرام النجوم لوامعاً دُرَّرْ نُثْرَنَ على بساطٍ أزرق
٥ - وقال أبو الطيب المتنبي:

بدت قمراً، ومالت خُوطَ بانٍ وفاحت عُنْبَرًا، ورنت غزالا



٦- وقال الصاحب بن عباد:

أَتَنِي بِالْأَمْسِ أَبْيَأُهُ تَعْلُلُ رُوحِي بِرُوحِ الْجِنَانِ
كَبُرْدِ الشَّبَابِ، وَيَرْدِ الشَّرَابِ، وَظِلُّ الْأَمَانِ، وَنَيْلِ الْأَمَانِ
وَعَهْدِ الصَّبَا، وَنَسِيمِ الصَّبَا، وَصَفْوِ الدَّنَانِ، وَرَجْعِ الْقِيَانِ

٧- وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

كَأَنَّ الْمَدَامَ، وَصُوبَ الْغَمَامِ، وَرِيحَ الْخُزَامِي، وَنَشْرَ الْقَطْرِ^(١)
يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا إِذَا طَرَبَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرَّ

٨- وقال ابن الرومي:

يَا شَبِيهِ الْبَدْرِ فِي الْحُسْنِ مِنْ فِي بَعْدِ الْمَنَالِ
جُدُّ فَقْدِ تَنْفَجِرِ الصَّخْرِ رَ بِالْمَاءِ الزُّلَالِ

٩- وقال ابن سكرة الهاشمي:

فِي وَجْهِهِ إِنْ سَانَتْ كَلَفَتْ بِهَا أَرْبَعَةٌ مَا اجْتَمَعْنَ فِي أَحَدٍ
الْخَدَّ وَرَدَ، وَالصُّدْغَ غَالِيَةً وَالرِّيْقَ خَمْرًا، وَالثَّغْرَ مِنْ بَرْدٍ

١٠- وقال الثعالبي في مديح الأمير أبي الفضل الميكالي:

لَكَ فِي الْمَحَاسِنِ مَعْجَزَاتُ جَمَّةٍ أَبَدًا لَغَيْرِكَ فِي الْوَرَى لَمْ تَجْمَعْ
بِحِرَانٍ: بَحْرٌ فِي الْبَلَاغَةِ شَابُهُ شَعْرُ الْوَلِيدِ وَحَسَنُ لَفْظِ الْأَصْمَعِيِّ
كَالنُّورِ أَوْ كَالسَّحَرِ أَوْ كَالدَّرِّ أَوْ كَالْوَشِيِّ فِي بَرْدِ عَلَيْهِ مُوَشَّعٍ

(١) المدام: الخمر، وصوب الغمام: السحاب، والخزامي: نبت طيب الريح، نشر القطر: ريح العود الذي يتبخر به.

٣ - التمرين الثالث:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً يوضح المراد منها، ويبيّن ما فيها من التشبيهات إن كانت، مع الإشارة إلى أركان التشبيه والغرض منه:

١ - قال أحمد شوقي بك:

يا ناعماً رقدت جفونُهُ مضناك لا تهّدا شُجُونُهُ
حمل الهوى لك كله إن لم تُعنه فمن يُعينه
الروح ملك يمينه يفديه ما ملكت يمينه
ما البان إلا قَدُّه لو تيمّت قلبا غصونه
ويزين كل يتيمة فمه؛ ونحسبها تزيّنه
ما العمر إلا ليلة كان الصباح لها جبينه

٢ - وقال أيضاً وهو في منفاه بإسبانيا يحنّ إلى مصر:

يا نائح الطلح أشباه عوادينا نشجى لودايك أم نأسى لوداينا ؟
ماذا تقص علينا غير أنّ يدا قصّت جناحك جالت في حواشينا
رمى بنا البين أيكاً غير سامرنا أخوا الغريب، وظلاً غير نادينا
آهاً لنا نازحٍ أيكٍ بأندلس وإن حللنا ريفاً من رواينا
رسم وقفنا على رسم الوفاء له نجيش بالدمع، والإجلالُ يشينا
لفتية لاتال الأرض أدْمَعُهُمْ ولا مفارقهم إلا مُصْلِينَا
بنّا فلم نخل من رَوْح يراوحنا من برّ مصر وريحانٍ يغادينا
كأمّ موسى على اسم الله تكفلنا وباسمه ذهبّت في اليم تلقينا



ومصر كالكرم ذي الإحسان، فأكهةً لحاضرين، وأكوابٌ لبادينا

٣- وقال أبو العلاء المعري:

ضحكنا وكان الضحك منّا سفاهةً وحُقَّ لسكان البسيطة أن يبكوا

تخطّمنّا الأيام حتى كأننا زجاج ولكن لا يُعاد لنا سبْك

٤- وقال الشاعر:

كأنَّ سُهَيْلاً والنجوم وراءه صُفُوفُ صَلَاةٍ قام فيها إمامها

٥- وقال الشاعر:

المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

٦- وقال الطغرائي:

أصالة الرأي صانتني عن الخطل وحلية الفضل زانتني لدى العطل

مجدي أخيراً ومجدي أولاً شرَّعُ والشمس رَأَدَ الضحى كالشمس في الطَّفَلِ

٧- وقال الشاعر:

كأن القماري والبلابل حولنا قِيَانٌ، وأوراق الغصون ستائر

٨- وقال محمود سامي البارودي باشا:

أنا فارس أنا شاعر في كل ملحمة ونادي

فإذا ركبت فإنني زيد الفوارس في الجلاد

وإذا نطقت فإنني قسُّ بن ساعدة الإيادي



٩- وقال مجنون بني عامر:

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بَلِيلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرَكٌ، فَبَاتَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ



الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان: أي هذا بحث الحقيقة والمجاز، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ به يتأتى اختلاف الطرق، دون الحقيقة، إلا أنها لما كانت كالأصل للمجاز - إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرغ الاستعمال فيما وضع له - جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولاً، وقد يُقَيَّدان باللغويين؛ لتمييزا عن الحقيقة والمجاز العقلين اللذين هما في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد؛ لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي والعرفي.

تعريف الحقيقة:

الحقيقة في الأصل: فَعِيل بمعنى فاعل، من (حَقَّ الشيء) إذا ثَبَتَ، أو بمعنى مفعول، من (حققته) إذا أثَبَّته، ونقل إلى: الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية.

وهي في الاصطلاح: الكلمة المستعملة فيما - أي: في معنى - وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب.

وقد احترزنا «بالمستعملة» عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً، وبقولنا: «فيما وضعت له» عن الغلط، نحو: (خذ هذا الفرس) مشيراً إلى كتاب، وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره، كالأسد في الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعاً بالتأويل إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق، وبقولنا: «في اصطلاح به التخاطب» عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي يقع به التخاطب، كالصلاة إذا استعملها



المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازاً؛ لاستعماله في غير ما وضع له في الشرع، أعني الأركان المخصوصة، وإن كانت مستعملة فيما وضع له في اللغة.

تعريف الوضع:

والوضع: «تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه» أي: ليدل بنفسه، لا بقرينة تنضم إليه - ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافياً في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا شامل للحرف أيضاً؛ لأننا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها، بل تحتاج إلى الغير، بخلاف الاسم والفعل فإنهما لا يحتاجان في فهم معانيهما إلى الغير، نعم لا يكون هذا شاملاً لو وضع الحرف عند مَنْ يجعل معنى قولهم: «الحرف ما دل على معنى في غيره» أنه مشروط في دلالة على معناه الإفرادي ذكر متعلقه.

فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن دلالة على ذلك المعنى إنما تكون بقرينة لا بنفسه، دون المشترك، فإنه لم يخرج، لأنه قد عيّن للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقرء مثلاً عيّن مرة للدلالة على الطهر بنفسه، ومرة أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعاً.

وفي كثير من النسخ بدل قوله: «دون المشترك» «دون الكناية» وهو سهو؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة فكذا المجاز، ضرورة أن الأسد في قولنا: (رأيت أسداً يرمي) موضوع للحيوان المفترس،



وإن لم يستعمل فيه، وإن أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية - أعني لازم المعنى الأصلي - ففساده ظاهر، لأنه لا يدل عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة.

لا يقال: معنى قوله: «بنفسه» أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية. لأننا نقول: أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد، للزوم الدور، وكذا حَصُرَ القرينة في اللفظية؛ لأن المجاز قد تكون قرينته معنوية. لا يقال: معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية؛ فإنها أيضاً حقيقة على ما صرح به صاحب «المفتاح». لأننا نقول: هذا فاسد على رأي المصنف؛ لأن الكناية لم تستعمل عنده فيما وضع له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق.

نقد القول بدلالة اللفظ على معناه بذاته:

والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد، وتفصيل هذا المبحث أن نقول: ذهب بعضهم إلى أن دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته. وذهب المصنف وجميع المحققين إلى أن هذا القول فاسد، ما دام محمولاً على ما يفهم منه ظاهراً؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته - كدلالته على الالفاظ - لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأن يفهم كل أحد معنى كل لفظ، لعدم انفكاك المدلول عن الدليل، ولا مُتَمَع أن يجعل اللفظ

بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، ولا يمنع من نقله من معنى إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى الثاني.

وقد تأوّل القول بدلالة اللفظ لذاته «السكاكي»، أي صرّفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف في أنفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها معنى لا يهمل التناسب بينهما، قضاء لحق الحكمة، كالقصم - بالفاء الذي هو حرف رخو - لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم - بالقاف الذي هو حرف شديد - لكسر الشيء حتى يبين، وأن لهيئات تركيب الحروف أيضاً خواص كالفعّالان والفعّلى - بالتحريك - لما فيه حركة، كالترّوان والحيدى، وكذا باب فعّل - بالضم مثل شرف وكرم - للأفعال الطبيعية اللازمة.

تقسيم المجاز، وتعريف المجاز المفرد:

المجاز في الأصل: مفعّل من (جاز المكان يجوزه) إذا تعدّاه، نقل إلى الكلمة الجائزة: أي المتعدّية مكانها الأصلي، أو المَجْزُوز بها، على معنى أنهم جازوا بها وعدّوها مكانها الأصلي، كذا ذكره الشيخ في «أسرار البلاغة»، وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم: (جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي) أي طريقاً لها، على أن معنى (جاز المكان): سلّكه، فإن المجاز طريق إلى تصوير معناه.

والمجاز نوعان: مفرد، ومركب. وهما مختلفان، فعرفوا كلا منهما على



أما المفرد فهو: «الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح، مع قرينة عدم إرادة المعنى الموضوع له».

وقولنا: «المستعملة» احتراز عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، وقولنا: «في غير ما وضعت له» احتراز عن الحقيقة، مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما، وقولنا: «في اصطلاح التخاطب» متعلق بقولنا: «وضعت» وقيدنا بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً، فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة ليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب أعني الشرع، وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الأركان المخصوصة، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، ولكن بحسب اصطلاح آخر، وهو اللغة، لا بحسب اصطلاح به التخاطب، وهو الشرع، وقولنا: «على وجه يصح» متعلق بالمستعملة، و «مع قرينة عدم إرادة المعنى الموضوع له» مخرج للكناية كما ستعرف.

فلا بد للمجاز من العلاقة ليتحقق الاستعمال على وجه يصح.

واشترط العلاقة ليخرج الغلط من تعريف المجاز، كقولك: (خذ هذا الفرس) مشيراً إلى كتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح، وإنما قيدناه بقولنا: «مع قرينة عدم إرادته» لتخرج الكناية؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له، مع جواز إرادة ما وضعت له.

وكل واحد من الحقيقة والمجاز ينقسم إلى أربعة أقسام، وذلك لأنه إما لغوي؛ أو شرعي؛ أو عرفي خاص - وهو ما يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك -؛ أو عرفي عام لا يتعين ناقله.



وهذه النسبة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها اللغة فلوغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس.

وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص، كـ(أسد) للسبع المخصوص والرجل الشجاع فإنه حقيقة لغوية في السبع، مجاز لغوي في الرجل الشجاع، و(صلاة) للعبادة المخصوصة والدعاء، فإنها حقيقة شرعية في العبادة؛ مجاز شرعي في الدعاء و(فعل) للفظ المخصوص - أعني ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة - والحدث، فإنه حقيقة عرفية خاصة أي نحوية في اللفظ، مجاز نحوي في الحدث، و(دابة) لِذِي الأربع والإنسان، فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني.

المجاز المفرد: إما مرسل، وإما استعارة:

والمجاز مرسل: إن كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي، وإلا فاستعارة، فعلى هذا تكون الاستعارة هي: «اللفظ المستعمل فيما شُبَّهَ بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة»، كأسد في قولنا: (رأيت أسداً يرمي).

وكثيراً ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم، أعني على استعمال اسم المشبَّه به في المشبَّه، فعلى هذا تكون بمعنى المصدر، ويصح منه الاشتقاق، فهما - أي: المشبَّه به والمشبَّه - مستعار منه، ومستعار له، واللفظ - أي: لفظ المشبَّه به - مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير من أحد فألبس غيره.



أمثلة مختلفة للمجاز المرسل:

والمرسل -وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة- كاليد الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت في النعمة؛ لكونها بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة؛ لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها، وكاليد في القدرة، لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد، وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ، وغير ذلك.

والراوية -التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزايدة- إذا استعملت في المزايدة: أي المزود الذي يجعل فيه الزاد: أي الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة كون البعير حاملاً لها، وهي بمنزلة العلة المادية.

علاقات المجاز المرسل:

ولما أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ في التصريح ببعض الآخر من أنواع العلاقات فقال: «ومنه تسمية الشيء باسم جزئه».

وفي هذه العبارة نوع من التسامح، والمعنى أن في هذه التسمية مجازاً مرسلًا، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء، كالعين -وهي الجارحة المخصوصة- في الرَبِيَّة، وهي الشخص الرقيق، والعين جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق على الكل مما يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قُصِد بالكل، فلا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الرَبِيَّة.

ومن المجاز المرسل: تسمية الشيء باسم كله، عكس السابق، كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ

أَصْبَعَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ ﴿البقرة: ١٩﴾.

ومنه: تسمية الشيء باسم سببه، نحو: (رَعَيْنَا الْغَيْثَ) أي: النبات الذي سببه الغيث.

ومنه: تسمية الشيء باسم مسببه، نحو: (أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا) أي: غيثًا يكون النبات مسبباً عنه، وأورد في «الإيضاح» في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: (فلان أكل الدم) أي: الدبة المسببة عن الدم، وهو سهو، بل هو من تسمية المسبب باسم السبب.

ومن المجاز المرسل أيضاً: تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي، لكنه ليس عليه الآن، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النَّيْلَ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] أي: الذين كانوا يتامى قبل ذلك، إذ لا يُتَمَّ بعد البلوغ.

ومنه: تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﴿إِنِّي أَرْتِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] أي: عصيراً يؤول إلى الخمر. ومنه: تسمية الشيء باسم محله، نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧] أي: أهل ناديه الذين يحلون فيه، والنادي: المجلس.

ومنه: تسمية الشيء باسم حاله، أي: باسم ما يحلّ في ذلك الشيء، نحو: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْصَرَتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجنة التي تحلّ فيها الرحمة.

ومنه: تسمية الشيء باسم آله، نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] أي: ذكراً حسناً، واللسان اسم لآلة الذكر.

فإن قيل: قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وبعض العلاقة، بل أكثرها، لا يفيد اللزوم، فكيف ذلك؟



قلنا: ليس معنى اللزوم في هذا الموضع امتناع الانفكاك في الذهن، أو الخارج؛ بل معناه تلاصق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقة وارتباط.

الاستعارة:

والاستعارة هي: «مجاز تكون علاقته المشابهة»، أي قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة، ومعنى هذا أنه إذا أطلق المشفر على شفة الإنسان، إن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ والتدليّ فهو استعارة، وإن أريد أنه من إطلاق المقيّد على المطلق كإطلاق المَرَسِّين على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة، وقد يكون مجازاً مرسلًا.

وقد تقيّد الاستعارة بالتحقيقية؛ لتمييز عن التخيلية والمكني عنها، وإنما تسمى تحقيقية لتحقق معناها أي: ما عني بها واستعملت هي فيه، حساً أو عقلاً: بأن يكون اللفظ قد نُقل إلى أمر معلوم يمكن أن يُنصّ عليه أو يشار إليه إشارة حسّية أو عقلية:

فالحِسيّ كقول زهير بن أبي سُلمى المزني:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السَّلَاحِ مُقَذَّفٌ لَهُ لَيْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمْ
(شاكِي السلاح) أي: تام السلاح، و(مقذف) أي: قذف به كثيراً إلى
الوقائع، وقيل: قذف باللحم ورُمي به، فصار له جَسَامَةٌ ونبالة، فالأسد ههنا
مستعار للرجل الشجاع، وهو أمر متحقق حسّاً.

والعقلي كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] أي: الدين



الحق، وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلاً.

قال المصنف - رحمه الله -: «فالاستعارة ما تضمّن تشبيهه معناه بما وضع له»، والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه، فعلى هذا يخرج من تفسير الاستعارة نحو: (زيد أسد) و(رأيت زيدا أسداً) و(مررت بزيد أسد) مما يكون اللفظ فيه مستعملاً فيما وضع له، وإن تضمن تشبيه شيء به، وذلك لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصحّ تشبيهه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، على أن (ما) في قولنا: (ما تضمّن) عبارة عن المجاز، بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها.

و(أسد) في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز، لكونه مستعملاً فيما وضع له. وفيه بحث؛ لأنّا لا نسلّم أنه مستعمل فيما وضع له، بل في معنى الشجاع، فيكون مجازاً واستعارة، كما في (رأيت أسداً يرمي) بقرينة حمّله على زيد. ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه، وأن التقدير: (زيد كأسد)، واستدلّاهم على ذلك بأنه قد أوقع الأسد على زيد، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسداً، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصداً إلى المبالغة فاسد^(١)؛ لأن المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان (أسد) مستعملاً في معناه الحقيقي، وأما إذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمّله على زيد صحيح.

ويدل على ما ذكرناه أن المشبّه في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلّق به الجار والمجرور، كقول عمران بن حطان يخاطب الحجاج بن يوسف الثقفي:

أَسَدٌ عَلِيٌّ فِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتَحَاءُ تَنْفَرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

(١) فاسد هنا: خبر (استدلّاهم) في أول الجملة، والمعنى: استدلالهم بهذا الدليل فاسد مردود (صالح).



أي: مُجْتَرَى صَائِلٌ عَلِيٌّ.

ونظيره قول أبي العلاء المعري:

وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيْهِ بِأَسْرِهَا فُتِحَ السَّرَّاءُ وَسَاكِتَاتُ لَصَافٍ
أي: باكية.

دليل أن الاستعارة مجاز لغوي:

واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي:

فالجمهور على أنها مجاز لغوي، بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة.

ودليل أن الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه، ولا للأعم منهما -أي: من المشبه والمشبه به- فأسد في قولنا: (رأيت أسداً يرمي) موضوع للسبع المخصوص، لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من السبع والرجل، كالحیوان المجترى مثلاً، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان على الأسد والرجل.

وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعاً، فإطلاقه على المشبه -وهو الرجل الشجاع- إطلاقٌ على غير ما وُضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وُضع له، فيكون مجازاً لغوياً.

وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أُطلق على الخاص، لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه، فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا لقيت زيدا فقلت: (لقيت رجلاً، أو إنساناً، أو حيواناً) بل هو حقيقة، إذ لم يستعمل اللفظ إلا في معناه الموضوع له.



وقيل: إن الاستعارة مجاز عقلي، بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به - بأن جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد - كان استعمال الاستعارة في المشبه استعمالاً فيها وضعت له، وإنما قلنا: «إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به» لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الأعلام المنقولة استعارة، ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه، ولما صح أن يقال لمن قال: (رأيت أسداً) وأراد به زيدا، إنه جعله أسداً، كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً: إنه جعله أسداً، إذ لا يقال (جعله أميراً) إلا وقد أثبت فيه صفة الإمارة.

وإذا كان نقل اسم المشبه به إلى المشبه تبعاً لنقل معناه إليه، بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادّعاءً، ثم أطلق عليه اسم الأسد، كان الأسد مستعملاً فيها وضع له، فلا يكون مجازاً لغوياً، بل عقلياً، بمعنى أن العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الأسد، وجعل ما ليس في الواقع واقعاً مجازاً عقلياً. ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادّعاء دخوله في

جنس المشبه به صح التعجب في قول ابن العميد:

قامت تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قامت تُظَلِّلُنِي، وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ
(تُظَلِّلُنِي) أي: توقع الظل عليّ، وأراد بقوله: (شمس) غلاماً كالشمس

في الحسن والبهاء.



فلولا أنه ادّعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي، وجعله شمساً على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى، إذ لا تعجب في أن يظلل إنساناً حسن الوجه إنساناً آخر.

ولهذا -أيضاً- صح النهي عن التعجب أيضاً في قول أبي الحسن ابن طباطبا:

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غِلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أَزْرَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ
(الغلالة): هي شعار يلبس تحت الثوب، وتحت الدرع أيضاً، وتقول:
زررت القميص عليه أزره، إذا شددت أزواره عليه.

فلولا أنه جعله قمرًا حقيقياً لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يُسرّع إليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن.

لا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور وهو الضمير في (غلالته) و(أزواره)؛ لأننا نقول: لا نسلّم أن الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة، كما في قولنا: (سيف زيد في يد أسد) فإن تعريف الاستعارة صادق على ذلك.

وردّ هذا الدليل بأن ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، للعلم الضرروي بأن أسداً في قولنا: (رأيت أسداً يرمي) مستعمل في الرجل الشجاع، والموضوع له هو السبع المخصوص. وتحقيق ذلك أن ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل قسمين:



أحدهما المتعارف، وهو الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة، في مثل تلك الجثة المخصوصة.

والثاني: غير المتعارف، وهو الذي له تلك الجرأة، ولكن لا في تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف لتعيين المعنى غير المتعارف، وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص.

وأما التعجب والنهي عنه كما في البيتين المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه، قضاءً لحق المبالغة، ودلالةً على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً، حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضاً.

الفرق بين الاستعارة والكذب:

الاستعارة تفارق الكذب من وجهين:

أحدهما: البناء على التأويل في دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به، بأن يجعل أفراد المشبه قسمين: متعارفاً، وغير متعارفٍ كما مرّ، ولا تأويل في الكذب.

وثانيهما: وجود القرينة على إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة، لما عرفت أنه لا بد للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، بخلاف الكذب، فإن قائله لا ينصب فيه قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويح ظاهره.



الاستعارة في العلم:

ولا تكون الاستعارة علماً؛ لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفاً، وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم، لمنافاته الجنسية، لأنه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك؛ والجنسية تقتضي العموم وتناول الأفراد، إلا إذا تضمن العلم نوع وصفة، بواسطة اشتغاره بوصف من الأوصاف: ك(حاتم) المتضمن الاتصاف بالجود، و(مادر) بالبخل، و(سحبان) بالفصاحة، و(باقل) بالفهاهة، فحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود، ويتأول في حاتم، فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء أكان ذلك الرجل المعهود أم غيره، كما مر في الأسد، فهذا التأويل يتناول (حاتم) الفرد المتعارف المعهود، والفرد غير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود - أعني حاتماً الطائي - حقيقة، وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة، نحو: (رأيت اليوم حاتماً).

قرينة الاستعارة:

والاستعارة - لكونها مجازاً - لا بد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها إما أن تكون أمراً واحداً، كما في قولك: (رأيت أسداً يرمي)، وإما أن تكون أمرين، أو أموراً، يكون كل واحد منها قرينة، كقولهم: وَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالْإِيمَانَ فَإِنَّ فِي آيَاتِنَا نِيرَانًا (تعافوا) أي: تكرهوا، و(نيراناً) أي: سيوفاً تلمع كشعل النيران، فتعلق قوله: (تعافوا) بكل واحد من العدل والإيمان قرينة على أن المراد بالنيران السيوف، لدلالته على أن جواب هذا الشرط (تُحَارَبُونَ وتلجأون إلى الطاعة بالسيوف).



وإما أن تكون قرينة الاستعارة معاني ملتزمة مربوطاً ببعضها ببعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد^(١)، كقول أبي عبادة البحراني:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على أرؤس الأقران خمس سحائب
(من نصله) أي: من نصل سيف الممدوح، وقوله: (تنكفي بها) من انكفاً
أي: انقلب، والباء للتعدية، والمعنى: رب نارٍ من حد سيفه يقلبها على أرؤس
الأقران خمس سحائب: أي أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا
سحائب: أي تصبُّها على أكفائه في الحرب فتهلكهم بها.

ولما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة، ويبيّن أنها
من نصل سيفه، ثم قال: (على أرؤس الأقران) ثم قال: (خمس) فذكر العدد
الذي هو عدد الأنامل، فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل.

(١) زعم بعضهم أن قوله: «وإما أن تكون القرينة أموراً يكون كل واحد منها قرينة» شامل،
لقوله: «أن تكون القرينة معاني ملتزمة.. الخ»، وهو فاسد؛ لأن المراد بالنوع الأول: التعدد،
وبالنوع الثاني: التركيب، وهما متخالفان، وتحصل أن قرينة الاستعارة ثلاثة أنواع.



تطبيقات

١ - التطبيق الأول:

يُن في كل مجاز من المجازات الواردة في الأبيات التي نذكرها بعدُ الأمور
الآتية:

أ - اللفظ الذي وقع فيه التجوُّز.

ب - المعنى الحقيقي لهذا اللفظ والمعنى المراد، والقرينة التي تمنع من إرادة
المعنى الحقيقي.

ج - العلاقة بين المعنيين.

د - نوع المجاز.

١ - قال البحري يصف الفتح بن خاقان، وكان قد بارز أسداً:

فلم أرَ ضُرْغامين أَصْدَقَ مِنْكُمَا عِراكاً، إِذا الهَيَّابَةُ النُّكْسُ كَذَبَا
هَزَبٌ مَشَى يَبْغِي هَزَبُراً وَأَغْلَبُ من القومِ يَغْشَى بِاسِلَ الْوَجْهِ أَغْلَبَا

٢ - وقال أبو الطيب المتنبي:

تَعَرَّضَ لي السَّحَابُ وَقَدْ قَفَلْنَا فقلتُ: إِلَيْكَ، إِنَّ مَعِيَ السَّحَابَا

٣ - وقال المتنبي أيضاً:

نَشَرْتُ ثَلَاثَ ذَوَائِبَ مِنْ شَعْرِهَا فِي لَيْلَةٍ فَأَرَّتْ لِيَايَ أَرْبَعَا

٤ - وقال أعرابي وكان قد تزوج امرأة فلم ترقه:

أَكَلْتُ دِمَا إِنْ لَمْ أُرْغِكِ بَضْرَةً بَعِيدَةً مَهْوَى الْقِرْطِ طَيِّبَةَ النَّشْرِ



٥- وقال الشاعر:

كفى بالمرء عيباً أن تراه له وجهٌ وليس له لسان

٦- وقال السموأل بن عادياء اليهودي:

تسيل على حدّ الطُّبَّاتِ نُفُوسُنَا وليست على غير الطُّبَّاتِ تَسِيلُ

٧- وقال الشاعر:

وإن حَلَفْتُ لا ينقضُ النَّأيُ عهدَها فليس لَمَحْضُوبِ الْبَنَانِ يَمِينُ

٨- وقال الشاعر:

وَلَيْسَتْ أَيَادِي النَّاسِ عِنْدِي غَنِيمَةً وَرُبَّ يَدٍ عِنْدِي أَشَدُّ مِنَ الْأَسْرِ

٩- وقال المتنبي وقد لقيه ممدوحه فعانقه:

فلم أَرِ قَبْلِي مَنْ مَشَى الْبَحْرَ نَحْوَهُ وَلَا رَجُلًا قَامَتْ تُعَانِقُهُ الْأُسْدُ

١٠- وقال الحريري:

فَزَحَزَحَتْ شَفَقًا غَطَّى سَنَا قَمَرٍ وَسَاقَطَتْ لَوْلُؤًا مِنْ خَاتَمِ عَطْرِ

١١- وقال عنتره بن شداد العبسي:

فَشَكَّتُ بِالرَّمَحِ الْأَصَمِّ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَابِ مُحَرَّمِ

١٢- وقال المتنبي:

أَنَا الَّذِي نَظَرَ الْأَعْمَى إِلَى أَدْبِي وَأَسَمَعَتْ كَلِمَاتِي مِنْ بِهِ صَمَمِ



الجواب

١- الهيابة: صيغة المبالغة من الهيبة، وأراد به الجبان الشديد الخوف، والنكس -بكسر النون وسكون الكاف-: الرجل الذي لا خير فيه، وكذباً: لم يصدق في قرّاعه، والهزبر -بكسر الهاء وفتح الزاي وسكون الباء-: الأسد، وباسل الوجه: كريمة.

والتجوز هنا في قوله: (هزبر)؛ فإنه في الأصل الأسد كما قلنا، وأراد به هنا الرجل الشجاع، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد: المشابهة في الشجاعة والجرأة، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي: قوله: (من القوم).

٢- قَلْنَا: رجعنا، وإليك: اسم فعل أمر بمعنى تَنَحَّ عني، والتجوز في هذا البيت في كلمة السحاب في قوله: (إن معي السحابا) فإن معناه الأصلي الغمام الذي يعترض في الأفق، وسمي بذلك لأن الرياح تسحبه وتجره، والغالب أن يكون معه مطر، وقد أراد منه هنا الرجل النفع، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد: المشابهة في النفع، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي: كلمة (معي).

٣- الذوائب: جمع دُؤَابَة -بضم الذال- وهي: شعر الناصية (مقدم الرأس)، والتجوز في هذا البيت في قوله: (ليالي أربعاً) فإن الليل في الأصل اسم للوقت الذي يبدأ من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وهو يكون شديد الظلمة، ويوصف لأجل ذلك بالسواد الشديد، وقد أراد به هنا شعر المتغزل فيها، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة في السواد، والقرينة قوله: (ثلاث ذوائب من شعرها).



٤- أصل الدم معروف، وأراد منه الشاعر هنا الدية التي تُعطى لأهل القتل عَوْضاً من قتلهم، وهو معنى مجازي، والعلاقة بينه وبين المعنى الأصلي للدم: السَّبَبية والمسَبَّية، فإن إراقة القاتل دم القتل سبب فيما يعطيه من الإبل ونحوها، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي لهذه الكلمة قوله: (أكلت) فإن الدم لا يؤكل.

وفي قوله: (بعيدة مَهَوَى الْقُرْطِ) تجوُّزُ أيضاً، فإن القرط حلية تلبسها المرأة في أذنها، ومهواه: المكان يهوي إليه، وإذا هوى القرط فإنه يستقر على الكتف، والمعنى الأصلي لهذه العبارة أن هذه الضرة بعيدة المكان الذي يهوي ويستقر قرطها فيه إذا تدلَّى من أذنها، وأراد الشاعر أنها طويلة العنق، وهو وصف يستملحه العرب في المرأة.

والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد: اللزامة والملزومية، فإن طول العنق لازم لبعد المسافة بين الأذن والمكان الذي يستقر عليه القرط.

٥- أصل اللسان الجارحة التي بها الكلام، وأراد منه الشاعر في هذا البيت: الذِّكْرُ الحَسَنَ الناشيء عن حسن الفعال وكريم الخصال، نظير ما في قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤].

والعلاقة بين المعنى الأصلي لهذه الكلمة والمعنى المراد: الآلية، فإن اللسان الذي هو جارحة الكلام آلة للذكر الحسن.

يقول الشاعر: بحسب المرء عيباً لا يغتفر أن يكون حسن الوجه، جميل الرواء، وليس له بين الناس ذكر حسن؛ لأنه ليس له سجايا كريمة يتحدثون عنها. ونظيره قول الآخر:



تَرى الرَّجُلَ النَحيفَ فَتَزْدِرِيهِ وَفِي أَثْوَابِهِ أَسَدٌ مَزِيرٌ
وَيُعْجِبُكَ الطَّرِيرُ فَتَبْتَلِيهِ فَيُخْلِفُ ظَنَّاكَ الرَّجُلُ الطَّرِيرُ
٦- الطُّبَاتُ: جمع طبة - بضم الطاء وتخفيف الباء - وهي: حد السيف.
والنفوس: جمع نَفْس، وأصل معنى النفس: الجوهر اللطيف الذي تبقى الحياة
في الجسم ما بقي، وتذهب متى ذهب، وأراد الشاعر هنا من النفوس: الدماء.
والعلاقة بين المعنى الأصلي للنفس والمعنى الذي أراده الشاعر: المسببية
والسببية، فإن الدم متى نَزَفَ وَسَالَ كُلُّهُ من الجسم تذهب الروح، والقرينة على
أنه لم يرد المعنى الأصلي لهذا اللفظ قوله: (تسيل على حد الطبات)، والعبارة
كلها كناية عن كونهم شجعاناً مَقَادِيمَ.

٧- مخضوب البنان: أصله المرأة التي خضبت أصابعها بالحناء ونحوها،
وأراد المرأة مطلقاً، وهذا معنى مجازي، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى
المراد يجوز أن تكون: اللازمة والملزومية، فإن العادة العربية جارية بأنه لا
يخضب أصابعه بالحناء غير النساء، فيلزم من خضب البنان أن تكون امرأة،
ويجوز أن تكون العلاقة: الإطلاق والتقييد، فإن معنى (مخضوب البنان) امرأة
خضبت أصابعها، والمراد: المرأة مطلقاً سواء أكانت مختضبة الأصابع أم لم تكن.

٨- الأيادي: جمع الأيدي التي هي جمع يد، وأصل معنى اليد: الجارحة
التي يكون بها الأخذ والإعطاء، وأراد الشاعر هنا باليد النعمة والعطاء،
والعلاقة بين المعنى الأصلي لهذا اللفظ والمعنى المراد السببية والمسببية، لأن اليد
سبب في العطاء، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي لهذا اللفظ قوله: (ليست
غنيمة).



٩- أصل البحر معروف، وأراد منه المتنبي الرجل الكريم البالغ الكرم، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي قوله: (مشى البحر نحوه)، فإن البحر الحقيقي لا يمشي نحو من يطلب بعض ما فيه من النفع.

وفي قوله: (الأسد) تجوّز أيضاً، وأصل معنى الأسد: السباع، وأراد بها: الرجال الشجعان، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة، والقرينة الدالة على أنه لم يرد السباع بلفظ الأسد: قوله: (تعانقه).

١٠- في هذا البيت أربعة ألفاظ حصل فيها تجوّز:

اللفظ الأول منها: قوله: (شفقا)، وأصل الشفق بقية ضوء الشمس وحمرتها في أول الليل إلى قريب من العتمة، وأراد الشاعر منه هنا: البرقع ونحوه مما تغطي به النساء وجهها، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي قوله: (فزحزحت).

واللفظ الثاني: قوله: (قمر)، وأصل معنى هذا اللفظ الكوكب الذي يضيء ليلاً، وأراد منه وجه الفتاة المتغزل فيها، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة، فأما القرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي فقوله: (غطى سنا قمر).

واللفظ الثالث: قوله: (لؤلؤا)، وأصل معناه الجوهر الثمين المعروف، وهو حبات صغار صافية البياض، وأراد الشاعر من هذا اللفظ هنا: الكلام الذي تنطق به، والعلاقة بين المعنيين: المشابهة، والقرينة قوله: (وساقت لؤلؤا من خاتم).

واللفظ الرابع: قوله: (خاتم)، وأصل الخاتم حلية تلبس في الأصبع، وأراد الشاعر منه ههنا: فم الفتاة التي يتغزل فيها، والعلاقة بينهما:



المشابهة في الضيق، وضيق الفم مما يستملحه العرب، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي: قوله: (وساقت... من خاتم عطر).

وقد يراد من اللؤلؤ: الدمع في غير هذا البيت، ونظيره قول الشاعر:

بكت لؤلؤاً رطباً، ففاضت مدامعي عقيقاً، فصار الكل في نحرها عقداً

١١- الثياب: جمع ثوب، وهو: كل ما يلبسه الإنسان ليغطي به جسمه، وأراد الشاعر هنا: قلب خصمه، والعلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد: المجاورة، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي لهذا اللفظ: أنه بعد أن ذكر أنه شك برمحه ثيابه قال: (ليس الكريم على القنا بمحرم) ثم إنه يفتخر بشجاعة نفسه، ولا يجوز أن يفتخر الإنسان بأنه طعن ثوب خصمه بالرمح.

١٢- الأعمى في الأصل: الذي لا بصر له، وأراد به الشاعر هنا: مَنْ لا معرفة له بالأدب، ولا علم عنده بجيده، والعلاقة بين المعنيين: السببية والمسببية، فإن البصر سبب من أسباب العلم بالأشياء، والقرينة على أنه لم يرد بهذا اللفظ معناه الأصلي قوله: (نظر)، فإنه يستحيل أن يرى الأعمى شيئاً.

وفي قوله: (من به صمم) تجوز أيضاً، فإن أصل معنى (من به صمم): الذي فقد حاسة السمع، وأراد منه هنا مثل ما أراده بالأعمى، والعلاقة هي: السببية والمسببية أيضاً؛ لأن السمع سبب من أسباب العلم بالأشياء، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي لهذه العبارة: قوله: (وأسمعت كلماتي)، فإنه يستحيل على مَنْ كان به صمم حقيقة أن يسمع شيئاً. والعبارتان كنايةتان عن شهرة أدبه، وأنه لا يُختلف فيه.



٢ - التطبيق الثاني:

يَبِّينُ فِي كُلِّ اسْتِعَارَةٍ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْعِبَارَاتِ الَّتِي نَذَكَّرْهَا لَكَ
بَعْدَ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

أ- اللفظ الذي فيه الاستعارة.

ب- التشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة.

ج - المعنى المراد من اللفظ المستعمل في غير معناه الأصلي.

د - القرينة التي تمنع من إرادة المعنى الأصلي.

١ - قال الله تعالى:

﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾

[إبراهيم: ١].

٢ - وقال أبو الطيب المتنبي:

وَلَمَّا قَلَّتِ الْإِبِلُ امْتَطَيْنَا إِلَى ابْنِ أَبِي سَلِيمَانَ الْخُطُوبَا

٣ - وقال الشاعر:

بَنَيْتَ بُيُوتًا عَالِيَاتٍ وَقَبْلَهَا بَنَيْتَ فَخَارًا لَا تُسَامَى شَوَاهِقُهُ

٤ - وقال المتنبي:

فَإِنْ أَمْرَضَ فَمَا مَرَضَ اضْطَبَّارِي وَإِنْ أَحْمَمَ فَمَا حُمَّ اعْتَزَامِي

٥ - وقال التهامي يرثي مولوداً:

وَهَلَالُ أَيَّامٍ مَضَى لَمْ يَكْتَمَلْ بَدْرًا وَلَمْ يُمَهَّلْ لَوْ قَتِ سِرَارِ

٦- وقال شاعر النيل حافظ إبراهيم بك:

أَهْلًا بِنَابِتَةِ الْبِلَادِ وَمَرْحَبًا جَدَّدْتُمُ الْعَهْدَ الَّذِي قَدْ أَخْلَقَا
لَا تَيَاسُوا أَنْ تَسْتَرِدُّوا مَجْدَكُمْ فَلَرَبِّ مَغْلُوبٍ هَوَىٰ ثُمَّ ارْتَقَى
مَدَّتْ لَهُ الْأَمَالُ مِنْ أَفْلَاكِهَا خَيْطَ الرَّجَاءِ إِلَى الْعُلَا فَتَسَلَّقَا

٧- وقال أيضاً:

فِيَا قَلْبُ لَا تَجْزَعْ إِذَا عَصَّكَ الْأَسَى فَإِنَّكَ بَعْدَ الْيَوْمِ لَنْ تَتَأَلَّمَا

٨- وقال أيضاً يرثي الأستاذ الشيخ محمد عبده:

زَرَعْتَ لَنَا زَرْعًا فَأَخْرَجَ شَطْأَهُ وَبَنَتْ وَلَمَّا نَجَّتِ الثَّمَرَاتِ

٩- وقال أيضاً يرثي إسماعيل صبري باشا:

خَلَعْتَ الشَّبَابَ فَلَمْ تَبْكِهِ وَسَاءَكَ أَنْتَ لَمْ تُخْتَضِرْ
وَقَدْ ذُقْتَ طَعْمَ الرَّدَى عِنْدَمَا أُصِيبَ قِطَارُكَ يَوْمَ السَّفَرِ

١٠- وقال أيضاً على لسان غادة يابانية:

عَقَّنِي الدَّهْرُ وَلَوْلَا أَنَّنِي أَوْثَرُ الْحُسْنَى عَقَّقْتُ الْأَدْبَا
إِيهِ يَا دُنْيَا اعْبِسِي أَوْ فَابِسِمِي لَا أَرَى بَرْقَكَ إِلَّا حُلْبَا

١١- وقال:

وَلَرَّبَّمَا ضَنَّ الْفَقِيرُ بِقُوَّتِهِ وَسَخَّابِ مُهْجَتِهِ عَلَى مَنْ يَغْصِبُ

١٢- وقال أيضاً:

أَيُّهَا الْقَائِمُ بِالْأَمْرِ لَقَدْ قُمْتَ فِي النَّاسِ فَأَحْسَنْتَ الْقِيَامَا
جَرَّدَ الرَّأْيُ فَكَمْ رَأْيٍ إِذَا سُئِلَ مِنْ غَمْدِ النَّهْيِ فَلَّ الْحُسَامَا



الجواب

١- في قوله تعالى: (الظلمات) استعارة، والتشبيه الذي تنبني عليه هذه الاستعارة هو أن تُشَبَّه الضلالة وكل ما هو بدعة بالظلمة، والمعنى المراد من لفظ الظلمات: الضلالات.

وفي قوله سبحانه: (النور) استعارة أيضاً، والتشبيه الذي تنبني عليه هذه الاستعارة أن يُشَبَّه الهدى وكل ما هو حق بالنور، والمراد من النور هنا: الهدى، والقرينة على أنه لا يُراد بهذين اللفظين معناهما الأصلي: صَدْرُ الآية، فإن الكتاب الذي هو القرآن الكريم إنما يخرج الناس من ضلالتهم إلى الهداية التي أرادها سبحانه من إنزاله.

٢- (الخطوب): جمع خَطْب، وأراد به هنا حادث الدهر والنازلة من نوازله، و(امتطينا) في الأصل معناه: ركبنا مطأها؛ وهو ظهرها؛ لتوصلنا إلى مقصدنا، وأراد هنا: توصلنا بها وجعلناها سبباً لقصد الممدوح، والتشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة: أن يشبه التوصل بالشيء بركوب الدابة بجامع أن كلا منهما يكون وصلة إلى أمر مرغوب فيه، والقرينة على أنه لم يرد من قوله: (امتطينا) معناه الأصلي: قوله: (الخطوبا) فإنه لا ظهر للخطوب حتى يركبه.

٣- يجوز أن يكون التجوُّز في هذا البيت في قوله: (بنيت)، وتكون الاستعارة تبعية، والتشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة: أن يشبه تحصيل الشيء ببناء البيت ونحوه بجامع احتياج كل منهما إلى كدح وتعب، والقرينة على هذا التجوز: قوله: (فخارا).

ويجوز أن يكون التجوز في قوله: (فخارا). والتشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة: أن يشبه الفخار بالبيت ونحوه مما يُبنى تشبيهاً مضمراً في النفس،



ثم حذف المشبّه به -وهو البيت-، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (بنيت)، والقرينة على أنه لم يرد بالفخار معناه الأصلي: قوله: (بنيت).

والاستعارة على الأول استعارة تبعية، والاستعارة على الوجه الثاني استعارة مكنية، وبيانها الذي أشرنا إليه هو مذهب «الخطيب».

٤- يجوز أن يكون التجوّز في هذا البيت في قوله: (مرض)، وقوله: (حُمّ). ويكون في كل واحد من هذين اللفظين استعارة تبعية، ويكون الشاعر قد شبه الضعف بالمرض وبنزول الحمى.

ويجوز أن يكون التجوّز في قوله: (اصطباري) و(اعتزامي)، ويكون في كل واحد منهما استعارة مكنية، فيكون قد شبه كلا من الاعتزام والاصطبار بإنسان يطرأ عليه المرض والحمى تشبيهاً مضمراً في النفس، ثم حذف المشبّه به ورمز إليه بشيء من لوازمه، والقرينة هي قوله: (مرض) في الأول، وقوله: (حم) في الثاني.

٥- التجوّز في هذا البيت في قوله: (وهلال أيام)، وفيه استعارة أصلية، وأراد به غلاماً صغيراً، والتشبيه الذي تنبني عليه الاستعارة: أنه شبه الغلام الذي يرثيه بهلال مضت عليه أيام، ثم استعار اللفظ الموضوع للمشبه به، وهو (هلال أيام) للمشبه وهو الغلام الصغير.

٦- التجوّز في هذه الأبيات في قوله: (الآمال) في البيت الثالث، وقد شبه الشاعر الآمال بإنسان يريد أن ينقذ غريقاً مثلاً، فيُلقي له حبلاً في اليم ليتعلّق به تشبيهاً مضمراً في النفس، ثم حذف المشبّه به ورمز إليه بشيء من لوازمه، وهو قوله: (مدت) وقوله: (خيطة الرجاء) وإسناد (مدت) إلى الآمال قرينة دالة على أنه لم يرد المعنى الأصلي.

٧- التجوّز في قوله: (عَضَّكَ) وأصل معنى العَضّ: الضغط بالأُسنان على جسم لِيَن فتؤثّر فيه، والمعنى المراد: أثّر فيك، وقد شبه التأثير مطلقاً بالعَضّ، واستعار العَضّ للتأثير، ثم اشتق من العَضّ بمعنى التأثير عَضّ بمعنى أثر فيك، والقرينة الدالة على أنه لم يرد المعنى الأصلي للعَضّ أنه جعل فاعل (عَضّ) هو قوله (الأسى) ومعناه الحزن، ولا يتأتى منه العَضّ الحقيقي. ويجوز أن يجعل التجوّز في قوله: (الأسى) على أن يشبهه بحيوان يعَضّ على طريق الاستعارة بالكناية، وقد ذكرنا لذلك نظائر في الأبيات السابقة.

٨- التجوّز في هذا البيت في قوله: (زرعا) وأراد به مبادئ الإصلاح الديني والاجتماعي الذي كان الشيخ الذي يرثيه قد جعل هجيره بيانه لتلاميذه، وقد شبه مبادئ هذا الإصلاح بالزرع بجامع أن كلّ واحدٍ منهما يتعهده صاحبه حتى ينمو ويؤتي ثمرته، وقوله: (زرعت) وقوله: (فأخرج شطأه)، وقوله: (ولما نجتن الثمرات) مما يناسب المشبّه به.

٩- لم تُحْضَر -بالبناء للمجهول-: لم تمت شاباً غَضّاً، والردى: الهلاك والموت. وفي قوله: (الشباب) تجوّز، وأصل معنى الشباب: فتاء السن، وأراد به ثوباً من الثياب يخلعه الإنسان بعد استعماله مدة، وقد شبه الشباب بثوب ثم حذف المشبّه به، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو (خلعت)، وهذه الكلمة قرينة على أن المراد بالشباب غير معناه الأصلي.

وفي قوله: (طعم الردى) تجوّز، فإنه أراد بالردى شيئاً مرّ الطعم كربه المذاق، شبه الردى بالشيء المذكور تشبيهاً مضمراً في النفس، ثم حذف المشبّه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو قوله: (طعم)، والقرينة على أنه لم يرد بالردى معناه الأصلي: إثبات الطعم له، وقوله: (ذقت) مما يلائم المشبّه به.



١٠ - العقوق في الأصل: إساءة الولد أباه وعدم الإحسان إليه، وأوثر: أفضّل، وفي قوله: (عقني الدهر) تجوّز، وهو يحتمل وجوهاً:

الأول: أن يكون أصل الكلام: عقني بنو الدهر، فيكون مجازاً بالحذف نظير قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] فإن الأصل - والله أعلم - : واسأل أهل القرية وراكبي العير. ويحتمل أن يكون شبه الدهر بأبناء لا يحسنون إلى أبيهم، ثم حذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو قوله: (عقني)، والقرينة: إسناد العقوق إليه.

ويحتمل أن يكون قد شبه مجيء حوادث الدهر على غير ما يجب بالعقوق على طريق الاستعارة التبعية.

وفي قوله: (اعبسي أو فابسمي) تجوّز، وأصل العبوس تقطيب الوجه وتكشيره، وأراد منه: لتأت حوادثك على غير ما تحب، وأصل الابتسام: الضحك، وأراد منه: لتأت حوادثك على وفق ما تهوى، فشبه إتيان الحوادث على غير ما يحب بالعبوس، وشبه مجيء حوادثها على وفق ما يحب بالابتسام على طريق الاستعارة التبعية، والقرينة استحالة العبوس والضحك الحقيقيين على الدنيا.

١١ - المهجة هنا: القلب، وسخاها: جاد وطابت نفسه ببذلها، والتجوّز في قوله (بمهجته) فإنه استعار المهجة للشيء الذي يبذله الكرام، وذلك أنه شبه ما يبذله الكريم للضيف ونحوه من الألفاف بالمهجة، ثم استعار اللفظ الموضوع للمشبه به للمشبه، والقرينة على أنه لم يرد المعنى الأصلي قوله: (سخا).



١٢- تقول: (جَرَّد فلان سيفه) تريد أنه أخرجه من غمده، و(سَلَّ سيفه) بمعناه، وغمَد السيف -بكسر الغين وسكون الميم-: جرابه، والنُّهْي: جمع نُهْيَة، وهي العقل، وفل الحسام: ثلم حده.

والتجوّز في هذين البيتين في قوله: (الرأي) وأصل معناه إجماله الفكري في الأمر لتتضح حقيقته ووجه المصلحة فيه، وقد شبه الرأي بالسيف بجامع أنَّ كل واحد منهما يكون استعماله فصلاً في موارد الاختلاف، ثم حذف المشبه ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو قوله: (جَرَّد).

فأما قوله: (سَلَّ من غمد النهي) فمما يناسب المشبه به، وفي قوله: (غمد النهي) إضافة المشبه به إلى المشبه: أي عقل كالغمد، وهو نظير (ذهب الأصيل).



الاستعارة وفاقية، أو عنادية

وتنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين -المستعار منه، والمستعار له- إلى قسمين؛ لأن اجتماع الطرفين في شيء:

إما ممكن، نحو: (أحييناه) في قوله تعالى: ﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] أي: ضالاً فهديناه، استعار الإحياء من معناه الحقيقي، وهو جعل الشيء حياً، للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى من قول المصنف: «إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد»؛ لأن المستعار منه هو الإحياء لا الحياة، وإنما قلنا: «نحو: أحييناه» لأن الطرفين في استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما في شيء، إذ الميت لا يوصف بالضلالة، وتُسمى الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء: وفاقية؛ لما بين الطرفين من الاتفاق.

وإما ممتنع، كاستعارة اسم المعدوم للموجود؛ لعدم غنائه: أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم، ولا شك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة اسم الموجود لمن عُدِمَ وفُقد، ولكن بقيت آثاره الجميلة التي تُحيي ذكره وتُديم في الناس اسمه، وتُسمى الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء: عنادية، لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

من العنادية التهكمية والتمليلية:

ومن العنادية: الاستعارة التهكمية، والاستعارة التمليلية.

وحقيقتها أنهما: الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي، أو نقيضه، لما مر، أي: لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب، بواسطة تمليح أو



تهكم، على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] أي: أُنذرهم، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سروراً في المخبر به للإنذار الذي هو ضده بإدخال الإنذار في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: (رأيت أسداً) وأنت تريد جباناً، على سبيل التمليح والطرافة، ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن.

الجامع بين الطرفين داخل مفهومهما أو غير داخل:

وتنقسم الاستعارة - باعتبار الجامع، أي: ما قد قصد اشتراك الطرفين فيه - إلى قسمين، لأن الجامع:

إما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه، كلما سمع هَيْعَةً طار إليها، أو رجل في شعبة في غُنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت»، وقال «جار الله»: الهَيْعَةُ: الصيحة التي يُفزع منها، وأصلها من هاع يهيع إذا جبن، والشعبة: رأس الجبل.

والمعنى: خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه؛ واستعد للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن في رؤوس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت، استعار الطيران للعدو، والجامع داخل في مفهومهما، فإن الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل في مفهوم العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو.



والأظهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح، والسرعة لازمة له في الأكثر، لا داخله في مفهومه، فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض؛ لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض، في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]، والجامع إزالة الاجتماع الداخلية في مفهومهما، وهي في القطع أشد، والفرق بين هذا وبين إطلاق المرسن على الأنف - مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف ليس في الأنف وتفريق الجماعة - هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي وملحوظ في استعارته لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص الوصف في المرسن، والحاصل أن التشبيه ههنا منظور وملحوظ ضمناً، بخلافه ثمة.

فإن قلت: قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعاً والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد يكون أمراً مركباً من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلياً في مفهوم الطرفين، مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى، ألا ترى أن السواد جزء المفهوم من الأسود - أعني المركب من السواد والمحل - مع اختلافه بالشدة والضعف؟

وإما أن يكون غير داخل في مفهوم الطرفين، كما مر من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل، ونحو ذلك، لظهور أن الشجاعة عارض للأسد، لا داخل في مفهومه، وكذا التهلل للشمس.



الاستعارة إما عامية، وإما غريبة:

للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع، وهو أنها: إما عامية، وهي المتبدلة، لظهور الجامع فيها، نحو: (رأيت أسداً يرمي)، أو خاصة وهي الغريبة التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة.

والغربة قد تكون في نفس الشبه: بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غرابة، كما في قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك بن مروان في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل صاحبه عنه وألقى عنانه في قَرْبُوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه:

وَإِذَا احْتَبَى قَرْبُوسُهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمُ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ
(قربوسه): مُقَدَّم سُرْجِه، و(الشكيم) وكذا الشكيمة: هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر: نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتداً إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتَي المحتبي إلى جانب ظهره، ثم استعار الاحتباء - وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره - لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة، لغرابة الشبه.

التصرف في العامية بما يجعلها غريبة:

وقد تحصل الغرابة بتصرفٍ في الاستعارة العامية، كما في قول كثير عزة:

وَلَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مَنَى كُلِّ حَاجَةٍ وَمَسَّحَ بِالْأَرْكَانِ مَنْ هُوَ مَاسِحٌ
وَشُدَّتْ عَلَى دُهِمِ الْمَطَايَا رِحَالُنَا وَلَمْ يَعْرِفِ الْغَادِي الَّذِي هُوَ رَائِحٌ
أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الْأَبَاطِحُ

(الأباطح): جمع أبطح، وهو مسيل الماء فيه دُقاق الحصى، استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيراً حثيثاً في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة، والشبه فيها ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللطف والغرابة؛ إذ أسند الفعل الذي هو (سالت) إلى الأباطح، دون المطي أو أعناقها، حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤٤]، وأدخل الأعناق في السير؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالباً في الأعناق، ويتبين أمرهما في الهوادي، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.

تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع والمستعار منه، وله:

وتنقسم الاستعارة -باعتبار الثلاثة: المستعار منه، والمستعار له، والجامع- إلى ستة أقسام؛ لأن المستعار منه والمستعار له إما: حسيان، أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فتصير أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير، لما سبق في التشبيه، لكنه في القسم الأول إما حسي أو عقلي، أو مختلف، تصير ستة.

فإن كان الطرفان حسيين:

فالجامع إما أن يكون حسيّاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً جَسَداً لَهُ خُوَارٌ﴾ [طه: ٨٨]، فإن المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط التي سبكتها نار «السامري» عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام، والجامع لهما الشكل، فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، والجميع -من المستعار منه المستعار له والجامع- حسي، أي: مُدْرَكٌ بالبصر.

وإما أن يكون الجامع عقلياً، نحو: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَلَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧] فإن المستعار منه معنى السلخ، وهو كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهو موضع إلقاء ظله، وهما حسيان، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر - أي: حصوله عقيب حصوله، دائماً أو غالباً - كترتب ظهور اللحم على الكشط، وترتب ظهور الظلمة عن كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمر عقلي.

وبيان ذلك أن الظلمة هي الأصل، والنور فرع طارئ عليها يسترها بضوئه، فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار عن الليل، أي: كشط وأزيل كما يكشف عن الشيء الطارئ عليه الساتر له، فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزل ظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه، وحينئذ صح قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧]؛ لأن الواقع عقيب إذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

وأما على ما ذكر في «المفتاح» - من أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل - ففيه إشكال؛ لأن الواقع بعده إنما هو الإبصار دون الإظلام.

وحاول بعضهم التوفيق بين الكلامين، بحمل كلام صاحب «المفتاح» على القلب: أي ظهور ظلمة الليل من النهار، أو بأن المراد من الظهور التمييز، أو بأن الظهور بمعنى الزوال كما في قول الحماسي:

* وذلك عارٌّ، يابن رَيْطَةً، ظَاهِرٌ *

وفي قول أبي ذؤيب:

* وتلك شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا *

أي: زائل

وذكر العلامة في «شرح المفتاح» أن السِّلخ قد يكون بمعنى النَّزع، مثل: (سَلَخْتُ الإِهَابَ من الشاة)، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: (سَلَخْتُ الشاة عن الإِهَاب)، فذهب صاحب «المفتاح» إلى الثاني، وصح قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] بالفاء؛ لأن التراخي وعدمه مما يختلف باختلاف الأمور والعادات، وزمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام، لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف ذلك الزمان من الليل، عُدَّ الزمان قريباً، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، وعلى هذا حسن (إذا) المفاجأة، كما يقال: أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل، ولو جعلنا السِّلخ بمعنى النَّزع وقلنا: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام لم يستقم، أو لم يحسن، كما إذا قلنا: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار. وإما أن يكون الجامع مختلفاً؛ بعضُه حِسِّي وبعضُه عقلي كقولك: (رأيت شمساً)، وأنت تريد إنساناً كالشمس في حسن الطلعة، وهو حِسِّي؛ ونباهة الشأن وهي عقلية.

وإن لم يكن الطرفان حِسِّين فهما:

إما عقليان، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] فإن المستعار منه: الرقاد، أي النوم، على أن يكون المرقد مصدراً ميمياً وتكون الاستعارة أصلية، أو على أنه بمعنى المكان؛ إلا أنه اعتبر التشبيه في المصدر؛ لأن المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات،



لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في المقصود الأهم أولى، وستسمع لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية. والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والجميع عقلي، وقيل: عدم ظهور الأفعال في المستعار له - أعني الموت - أقوى، ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه أقوى، فالحق أن الجامع هو البعث^(١) الذي هو في النوم أظهر وأشهر وأقوى؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحد، وقرينة الاستعارة هي: كون هذا الكلام كلام الموتى، مع قوله: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

وإما أن يكون أحد الطرفين حسيًا والآخر عقليًا، والحسي هو المستعار منه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] فإن المستعار منه: كسر الزجاج، وهو حسي، والمستعار له: التبليغ، والجامع: التأثير، وهما عقليان، والمعنى: أبن الأمر إبانة لا تمنحي، كما لا يلتئم صدع الزجاج. وإما أن يكون الطرفان مختلفين، والحسي هو المستعار له، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكِ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] فإن المستعار له: كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه: التكبر، والجامع: الاستعلاء المفرط، وهما عقليان.

(١) المراد من البعث حينئذ رد الإحساس الذي كان موجوداً من قبل، وبهذا التفسير يكون مشتركاً بين الإيقاظ من النوم والإحياء من الموت.



تمرينات

١ - التمرين الأول:

يَبَيِّنُ في كل استعارة من الاستعارات الواردة في العبارات التي نذكرها فيما بعد الأمور الآتية:

أ- اللفظ الذي فيه الاستعارة.

ب- القرينة الدالة على أنه غير مستعمل في معناه الأصلي.

ج - نوع الاستعارة، من جهة كونها عنادية أو وفاقية، مع التوجيه.

د - نوع الاستعارة، من جهة كون طرفي التشبيه الذي انبث عليه حَسَنٍ أو عقليين أو مختلفين، مع البيان.

١ - قال امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف طول الليل:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولُهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَتَّيَلَى
فَقُلْتُ لَهُ لِمَا تَمَطَّى بِضُلْبِهِ وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّكَلٍ:
أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي بِصُبْحٍ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ

٢ - وقال ابن المعتز:

سَأَلْتُ عَلَيْهِ شَعَابُ الْحَيِّ حِينَ دَعَا أَنْصَارُهُ بِوَجْهِهِ كَالْدَنَانِيرِ

٣ - وقال الله تعالى:

﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١].

٤ - وقال سبحانه وتعالى:

﴿وَأَيُّهُ لَهُمُ الْيَلُّ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧].



٥- وقال جل شأنه:

﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

٦- وقال سبحانه وتعالى:

﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾

[الملك: ٨].

٧- وقال الشاعر:

قد نَعِمْنَا بليلة ليس لِلْهَمِّ قَرى فيها سوى الإزعاج

٨- وقال دِعل الخزاعي:

لا تعجبي يا سَلَمَ من رَجُلٍ ضَحِكَ المشيب برأسه فَبَكَى

٩- وقال أبو العتاهية:

أَتَتْهُ الخِلاَفَةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تُجَرُّ أذيالها

١٠- وقال السري الرَّفَاء:

مواطنٌ لم يسحب بها الغيُّ ذيلُهُ وكم للعوالي بينها من مَسَاحِبِ

١١- وقال ابن المعتز:

جُمِعَ الحقُّ لنا في إمام قَتَلَ البُخلَ وأحيا السَّاحَا

١٢- وقال السَّري الرَّفَاء يصف القلم:

وأهيفَ إن زعزعتُهُ البنا نُ أمطر في الطرس ليلاً أَحَمَ

١٣- وقال أبو الطيب المتنبي:

المجد عُوفِي إذ عُوفيتَ والكرمُ وزالَ عنكَ إلى أعدائك الأُمُ



٢- التمرين الثاني:

يَبِّينُ فِي كُلِّ اسْتِعَارَةٍ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْعِبَارَاتِ الَّتِي نَذَكَّرَهَا فِيهَا
بَعْدُ الْأُمُورَ الْآتِيَةَ.

أ- اللفظ الذي فيه الاستعارة، ومعناه الأصلي، ومعناه المراد.

ب- القرينة الدالة على أنه مستعمل في غير معناه الأصلي.

ج - نوع الاستعارة من جهة كونها عامية مبتذلة أو غريبة، مع التوجيه.

١- قال أحمد شوقي بك:

كفى بالموت للنُّذُرِ ارتجالاً وللعِبَرَاتِ والعِبرِ اختراعاً
حكيمٌ صامتٌ فَضَحَ الليالي ومَزَّقَ عن خنا الدنيا القناعا
إذا حَضَرَ النفوسَ فلا نعيماً تَرى حولَ الحياةِ ولا متاعاً

٢- وقال الشاعر:

ضَعِ السَّرَّ فِي صَمَاءٍ لَيْسَتْ بِصَخْرَةٍ صَلُودٌ ، كَمَا عَايَنْتَ مِنْ سَائِرِ الصَّخَرِ

٣- وقال الشاعر:

أَنْفَقْتُ عُمْرِي فِي رِضَاكَ وَلَيْتَنِي أُعْطِيَ وَصُولاً بِالَّذِي أَنَا مُنْفِقُ

٤- وقال الشاعر:

إِذَا مَا الدَّهْرُ جَرَّ عَلَى أَنْاسٍ كَلَاكِلَهُ أَنْخَ بِآخِرِينَا

٥- وقال الشاعر:

وَلَمْ نَرِ شَيْئاً كَانَ أَحْسَنَ مَنْظَرًا مِنَ الرُّوضِ يَجْرِي دَمْعُهُ وَهُوَ يَضْحَكُ



٦- وقال الشاعر:

بكت لؤلؤا رطباً ففاضت مدامعي عقيقاً، فصار الكلُّ في نحرها عقداً

٧- وقال الشاعر:

وأعد لي حديثه فليس معي فرطٌ وجِدٌ باللؤلؤ المشور

٨- وقال الشاعر:

إذا انتضل القومُ الأحاديثَ لم يكن عيياً ولا رباً على من يُقَاعِدُ

٩- وقال أحمد شوقي بك يرثي إسماعيل صبري باشا:

فُجِعَتْ رُبَى الوادي بواحدٍ أيكها وَتَجَرَّعَتْ كُلَّ الغدير الصَّافي
فَقَدَّتْ بناناً كالربيع مُجيدةً وَشَى الرياضَ وصنعةَ الأفوافِ
نَمِ مِلءٌ جَفَنَكَ فالغدو غوافلٌ عَمَّا يروغك، والعشي غوافِ

١٠- وقال يرثي سعد زغلول باشا:

شَيَّعُوا الشمسَ ومالوا بضحاها وانحنى الشرقُ عليها فبكاهها
جَلَلُ الصبحِ سواداً يومها فَكَأَنَّ الأرضَ لم تخلع دُجَاهَا
انظروا تَلَقَّوْا عليها شَفَقاً من جراحاتِ الضحايا ودمها



تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية:

تنقسم الاستعارة - باعتبار اللفظ المستعار - إلى قسمين: أصلية، وتبعية. وذلك لأن اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقةً أو تأويلاً كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفيةً فالاستعارة أصلية، كـ (أسد) إذا استعير للرجل الشجاع، و (قتل) إذا استعير للضرب الشديد: الأول اسم عين، والثاني اسم معنى.

وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية، كالفعل، وما يُشتق منه - مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغير ذلك -، والحرف.

وإنما كانت تبعية لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه، أو بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق: أي الأمور المقررة الثابتة، كقولك: جسم أبيض، وبياض صاف، دون معاني الأفعال والصفات المشتقة؛ لكونها متجددة غير متقررة، بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات، ودون الحروف، وهو ظاهر.

كذا ذكره، وفيه بحث؛ لأن الدليل - بعد استقامته - لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية، وهم أيضاً صرّحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون أسماء الزمان والمكان والآلة، فيجب أن تكون الاستعارة في اسم الزمان ونحوه أصلية، بأن يُقدّر التشبيه في نفسه لا في مصدره، وليس كذلك، للقطع بأننا إذا قلنا: (هذا مَقْتُل فلان) للموضع الذي ضُرب فيه ضرباً شديداً، أو (مرقد فلان) لقبره، فإن المعنى على تشبيه الضرب



بالقتل، والموت بالرقاد، وأن الاستعارة في المصدر، لا في نفس المكان.
بل التحقيق أن الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الأهمُّ الجديرُ بأن يُعتبر فيه التشبيه، وإلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات، دون ما يقوم بها من الصفات.

فالتشبيه في الأولين -أي: في الفعل، وما يشتق منه- لمعنى المصدر، وفي الثالث -أي: الحرف- لمتعلق معناه، أي: لما تعلق به معنى الحرف.

قال صاحب «المفتاح»: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يُعبرُّ بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: («من» معناها: ابتداء الغاية) و («في» معناها: الظرفية) و («كي» معناه: العَرَض) فهذه ليست معاني الحروف، وإلا لما كانت حروفاً، بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها، أي: إذا أفادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام، لا مطابقة، فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف «كالمجرور في: زيد في نعمة» ليس بصحيح.

وإذا كان التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلق معنى الحرف فيُقَدَّر التشبيه في (نَطَقَتِ الحال) و (الحال ناطقة بكذا) للدلالة بالنطق، أي: يجعل دلالة الحال مشبَّهاً، ونطق الناطق مشبَّهاً به، ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ النطق، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية.

وإن أطلق النطق على الدلالة، لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار الدلالة لازمة له، يكون مجازاً مُرسلاً، وقد عرفت أنه لا امتناع في أن يكون اللفظ الواحد



بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلأ باعتبار العلاقتين.

ويقدر التشبيه في لام التعليل في نحو قوله تعالى: ﴿فَالنَّقَطَةُ ءَالٌ فَرَعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] للعداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط، بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني، في الترتيب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعاً للاستعارة في المجرور.

وهذا الطريق مأخوذ من كلام صاحب «الكشاف»، ومبني على أن متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق، لكنه غير مستقيم على مذهب «الخطيب» في الاستعارة المصراحة؛ لأن المتروك يجب أن يكون هو المشبه، سواء كانت الاستعارة أصلية أو تبعية، وعلى هذا الطريق: المشبه - أعني العداوة والحزن - مذكور لا متروك.

بل تحقيق الاستعارة التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتيب علته الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به - أعني ترتب علة الالتقاط الغائية عليه - فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية، وبتبعيتها في اللام؛ كما في (نطقت الحال) فصار حكم اللام مثل حكم الأسد حيث استعيرت لما يُشبهه العلية، وصار متعلق معنى اللام هو العلية والغرضية، لا المجرور على ما ذكر المصنف سهواً.

قرينة التبعية:

قد يكون مدار قرينة الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه: على الفاعل؛ نحو: (نطقت الحال بكذا) فإن النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال.



وقد يكون مدار القرينة: على المفعول، نحو قول ابن المعتز:

جُمِعَ الْحَقُّ لَنَا فِي إِمَامٍ قَتَلَ الْبَخْلَ وَأَحْيَا السَّامِحَا
فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلّقان بالبخل والجود، ونحو قول
القَطَامِي:

نَقَرِيهِمْ لَهْذِمِيَّاتٍ نَقُدُّ بِهَا مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَادٍ
اللهزم من الأُسنة: القاطع، فأراد بلهزميات: طعنات منسوبة إلى الأُسنة
القاطعة، أو أراد نفس الأُسنة، والنسبة للمبالغة كأحمريّ، والقُد: القطع، وزَرَد
الدرع، وسردها: نسجها، فالمفعول الثاني -أعني لهزميات- قرينة على أن
(نقريهم) استعارة.

وقد يكون مدار القرينة: على المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فإن ذكر العذاب قرينة على أن (بشّر) استعارة
تبعية تهكمية.

وإنما قلنا: «ومدار قرينتها على كذا» لأن القرينة لا تنحصر فيما ذكر، بل
قد تكون حالية، كقولك: (قتلت زيدا) إذا كنت قد ضربته ضرباً شديداً.

الاستعارة مرشحة، ومجردة، ومطلقة:

وتنقسم الاستعارة -باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ-
إلى ثلاثة أقسام: مرشحة، ومجردة، ومطلقة. وذلك لأنها إما أن لا تقترن بشيء
يلائم المستعار له أو المستعار منه، وإما أن تقترن بما يلائم المستعار له، وإما أن
تقترن بما يلائم المستعار منه.

فالأول: المطلقة، وهي: ما لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم المستعار



له أو المستعار منه، نحو: (عندي أسد)، والمراد بالصفة: المعنوية التي هي معنى قائم بالغير؛ لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع.

والثاني: المجردة، وهي: ما قرنت بما يلائم المستعار له، كقول كثير:

غَمَرُ الرِّدَاءِ إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ
(غمر الرداء) أي: كثير العطاء، استعار الرداء للعطاء؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه، ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء دون الرداء، تجريداً للاستعارة، والقرينة: سياق الكلام، أعني قوله: (إذا تبسم ضاحكا) أي: شارعاً في الضحك آخذاً فيه، وقوله (غَلِقَتْ لِضَحْكَتِهِ رِقَابُ الْمَالِ) أي: إذا تبسم غَلِقَتْ رِقَابُ أَمْوَالِهِ فِي أَيْدِي السَّائِلِينَ يَقَالُ: «غلق الرهن في يد المرتهن» إذا لم يقدر على افتكاكه.

والثالث: المرشحة، وهي ما قرنت بما يلائم المستعار منه، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ بَعْدَهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة.

وقد يجتمع التجريد والترشيح، كقول زهير بن أبي سلمى المزني:
لَدَىٰ أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٍ لَهُ لِبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ
فقوله: (شاكِي السِّلَاحِ) تجريد؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار له، أعني الرجل الشجاع، وقوله: (مُقَدِّفٍ) لِبْدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقْلَمِ) ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه، أعني الأسد الحقيقي، و(اللبد): جمع لبدة، وهي ما تَلَبَّدَ من شعر الأسد على منكبيه، والتقليم: مبالغة القلم، وهو القطع.

والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد، وأبلغ من الجمع بين التجريد والترشيح؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له، ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه، وادّعاء أن المستعار له نفس المستعار منه، لا شيء شبيه به، حتى إنه يُبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يُبنى على علو المكان، كقول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي:

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهْلُ بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنى عليه ما يُبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول أن له حاجة في السماء، وفي لفظ (الجهول) زيادة مبالغة في المدح، لما فيه من الإشارة إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأما العاقل فيعرف أنه لا حاجة له في السماء، لا تُصافه بسائر الكمالات، وهذا المعنى مما خفي على بعضهم، فتوهم أن في البيت تقصيراً في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكمال الجهل بمعرفة الأشياء.

ومثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه نحو ما مرّ من التعجب في قول ابن العميد:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمَنْ عَجَبُ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

ومن النهي عن التعجب في قول ابن طباطبا العلوي:

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غَلَالَتِهِ قَدْ زَرَّ أَرْزَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق.



وإذا جاز البناء على الفرع -أي المشبّه به- مع الاعتراف بالأصل -أي المشبّه-، وإنما اعتبرنا المشبّه أصلاً لأن الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبّه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلا أن المشبّه هو الأصل: من جهة أن الغرض يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات، كما في قوله:

هي الشَّمس مسكَّنُها في السماء فعزَّ الفؤاد عزاءً جميلاً
فلن تستطيع إليها الصعودَ ولن تَسْتَطِيعَ إِلَيْكَ النُّزولاً
(فعز): أمرٌ من: (عزّاه) إذا حمّله على العزاء، وهو الصبر، والضمير في (إليها) راجع إلى الشمس، والعامل في (إليها) و(إليك) هو المصدر بعدهما إن جوّزنا تقديم الظرف على المصدر، وإلا فمحذوفٌ يفسّره الظاهر، فقوله: (هي الشمس) تشبيه لا استعارة، وفي التشبيه اعتراف بالمشبّه، ومع ذلك فقد بني الكلام على المشبّه به، أعني الشمس وهو واضح.

فلأن^(١) يكون البناء -مع جَحْد الأصل كما في الاستعارة- على الفرع أولى بالجواز؛ لأنه قد طوي فيه ذكر المشبّه أصلاً، وجعل الكلام خِلاًواً عنه، ونقل الحديث إلى المشبّه به، وقد وقع في بعض أشعار العجم النهي عن التعجب مع التصريح بأداة التشبيه، وحاصله: لا تعجبوا من قصر ذوائبه فإنها كالليل ووجهه كالربيع، والليل في الربيع مائل إلى القصر، وفي هذا المعنى من الغرابة والملاحة بحيث لا يخفى.

(١) تقدير الكلام هنا: إذا جاز البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل فلأن يكون البناء، فالفاء واقعة في جواب إذا.



المجاز المركب:

وأما المجاز المركب فهو: «اللفظ المستعمل فيما شُبِّهَ بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه».

ومعناه الأصلي: هو المعنى الذي يدلُّ عليه ذلك الكلام بالمطابقة. وتشبيه التمثيل: هو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد، واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد.

وذلك كما يقال للمتروك في أمر: (إنى أراك تُقدِّم رجلاً وتؤخر أخرى)، فإن في هذا الكلام تشبيه تردد المخاطب في الأمر بصورة تردد من قام ليذهب: فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر تلك الرجل مرة أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدال بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجه الشبه -وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى- مُنتزَع من عدة أمور كما ترى.

وهذا المجاز المركب يسمى: (التمثيل على سبيل الاستعارة)، أما تسميته تمثيلاً فلِكون وجهه منتزعا من متعدد، وأما أنه على سبيل الاستعارة فلأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه، كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى «التمثيل» مطلقاً من غير تقييد بقولنا: «على سبيل الاستعارة»، ويمتاز عن التشبيه بأنه يقال له: تشبيه تمثيل، أو تشبيه تمثيلي.

المجاز المركب قد يكون مرسلًا كالمفرد:

وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظراً؛ لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع، فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له، فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة، فإن كانت هي



المشابهة فاستعارة، وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام: كالجمل الخيرية التي لم تستعمل في الأخبار، وذلك نحو قول الحماسي:

هَوَايَ مَعَ الرِّكَبِ الْيَمَانِيِّنَ مُضْعِدٌ جَنِيْبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٌ
فإن هذا المركب موضوع للإخبار بكون هواه -أي محبوه- مبعداً مع
الركب اليماني، وجسمه موثق بمكة، وقد استعمله في إظهار التحزن والتحسر
على مفارقة المحبوب.

المثل نوع من التمثيل:

ومتى فشا استعمال المجاز المركب على سبيل الاستعارة يسمّى: (مثلاً)،
ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تُغَيِّرُ الأمثال؛ لأن
الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما
كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلاً، ولهذا لا يلتفت
في الأمثال إلى مَضَارِبِهَا تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً، بل إنما يُنْظَرُ إلى
مواردها، كما يقال للرجل: (الصيف ضيعة اللبن) بكسر تاء الخطاب، لأنه
في الأصل لامرأة.

تمرينات

١ - التمرين الأول:

يَبِّنْ فِي كُلِّ اسْتِعَارَةٍ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْعِبَارَاتِ الَّتِي نَذَكَّرْهَا لَكَ فِيمَا بَعْدَ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

أ - اللفظ الذي فيه الاستعارة.

ب - المعنى الأصلي لهذا اللفظ والمعنى المجازي.

ج - القرينة التي صرَفَتْكَ عَنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي.

د - التشبيه الذي يبنِي عَلَيْهِ الاسْتِعَارَةَ، مَعَ بَيَانِ أَرْكَانِهِ تَفْصِيلاً.

هـ - نوع الاستعارة من جهة كونها أصلية أو تبعية، مع التوجيه.

١ - قال الشاعر:

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

٢ - وقال أحمد شوقي بك:

دَقَّاتُ قَلْبِ الْمَرْءِ قَائِلَةٌ لَهُ: إِنَّ الْحَيَاةَ دَقَائِقُ وَثَوَانٍ

٣ - وقال الله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا

أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

٤ - وقال أبو تمام:

لَمَّا انْتَضَيْتُكَ لِلخَطُوبِ كُفَيْتُهَا وَالسَّيْفُ لَا يَكْفِيكَ حَتَّى يُنْتَضَى

٥- وقال المتنبي:

أتى الزمان بُنُوهُ في شبيبته فسرَّهم، وأتيناؤه على الهرم

٦- وقال الشاعر:

إذا ما الدهرُ جرَّ على أناسٍ كلاكِله أناخ بأخرينا

٧- وقال البحتري:

يُؤدُّونَ التحيةَ من بعيد إلى قمرٍ من الإيوان باد

٨- وقال الحماسي (قريط بن أنيف، أحد بني العنبر):

قومٌ إذا الشرُّ أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافاتٍ ووحدانا

٩- وقال ابن الرومي:

حيثُك عَنَّا شَالُ طاف طائفها بجنة نفحت رَوْحاً وريحانا

هَبَّتْ سحيراً فناجى الغصن صاحبه سرّاً بها، وتداعى الطير إعلانا

١٠- وقال الشريف الرضي يصف الشيب:

شيب تشعشع في سواد ذوائبي لا أستضيء به ولا أستصبح

بَعْتُ الشباب به على مِقَّةٍ له بيعَ العليم بأنه لا يربح

١١- وقال البحتري يصف الشيب أيضاً:

ولمَّةٍ كنت مشغوفاً بجِدَّتِها فما عفا الشيب لي عنها ولا صفحا

٢- التمرين الثاني:

يَبِّينُ فِي كُلِّ اسْتِعَارَةٍ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْعِبَارَاتِ الَّتِي نَذَرَهَا لَكَ
بَعْدَ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

- أ- اللفظ الذي جرى فيه التجوز.
- ب- المعنى الأول لهذا اللفظ، والمعنى المراد.
- ج - القرينة التي دعتك إلى هجر المعنى الأول.
- د - التشبيه الذي تبني عليه الاستعارة، وأركانه تفصيلاً.
- هـ - نوع الاستعارة من حيث الإطلاق والترشيح والتجريد، مع التوجيه.

و - نوع الاستعارة من جهة كونها أصلية أو تبعية.

١- قال الله تعالى:

﴿أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ
فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

٢- وقال جل شأنه:

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ﴿٣﴾
وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح: ١ - ٤].

٣- وقال سبحانه:

﴿وَلَكِنَّا جُمَلْنَا أَزْوَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا﴾ [طه: ٨٧].

٤- وقال أعشى ميمون:

يُضَاحِكُ الشَّمْسُ مِنْهَا كَوْكَبَ شَرْقٍ مُؤَزَّرٌ بِعَمِيمِ النَّبْتِ مَكْتَهَلٍ

٥- وقال خالد بن صفوان لرجل:

«رحم الله أباك، فإنه كان يَقْرِى العَيْنَ جمالاً، والأُذُنَ بياناً».

٦- وقال أوس بن حَجَر:

وإني امرؤ أعَدَدت للحرب بعدما رأيت لنا ناباً من الشر أعَصَلاً

٧- وقال زهير بن أبي سلمى:

إذا لفحت حربٌ عَوَانٌ مَضرة ضُرُوسٌ تُهَرُّ الناسَ أنيابُها عُصْلُ

٨- وقال المقنع الكندي:

يُعَاتِبُنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا أُسَدُّ بِهِ مَا قَدْ أَخْلَوْا وَضَيَّعُوا
دِيُونِي فِي أَشْيَاءٍ تُكْسِبُهُمْ حُمْدًا
تَغُورُ حَقُوقُ مَا أَطَاقُوا لَهَا سَدًّا

٩- وقال ذو الرمة:

سَقَاهُ الْكَرَى كَأْسَ النُّعَاسِ، فَرَأَسَهُ
لِدَيْنِ الْكَرَى مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ سَاجِدَ

١٠- وقال مضر بن ربيعي:

أَذُودَ سَوَامِ الطَّرْفِ عَنْكَ، وَمَالَهُ
عَلَى أَحَدٍ، إِلَّا عَلَيْكَ، طَرِيقُ

١١- وقال العباس بن الأحنف:

قَدْ سَحَبَ النَّاسَ أَذْيَالُ الظُّنُونِ بَنَّا
وَفَرَّقَ النَّاسَ فِينَا قَوْلُهُمْ فِرْقَا
فَكَاذِبٌ قَدْ رَمَى بِالظَّنِّ غَيْرَكُمْ
وَصَادِقٌ لَيْسَ يَدْرِي أَنَّهُ صَدَقَا

١٢- وقال مسلم بن الوليد:

يَكْسُو السِّيفُ نَفُوسَ النَّكَثِينَ بِهِ
وَيَجْعَلُ الْهَامَ تِجَانَةَ الْقَنَا الدُّبُلِ



١٣- وقال أبو الطيب المتنبي:

غاض الوفاء فما تلقاه في عِدَّةٍ وأعوزَ الصدق في الأخبار والقسم

١٤- وقال أيضا:

وُحْيِي له المَالُ الصَّوَارِمُ والقَنَا ويقتل ما تُحْيِي التَّبَسُّمُ والجَدَا

١٥- وقال الشريف الرضي:

وليلة خُضَّتْهَا على عَجَلٍ وتطلع الفجر في جوانبها
وَصُبْحُهَا بالظلام مُعْتَصِمٌ وَأَنْفَلَتَتْ عن عِقَالِهَا الظُّلَمُ
كأنما الدَّجَنُ في تَزَاهِهِ خَيْلٌ لَهَا من بُرُوقِهِ جُحُمٌ

١٦- وقال أبو تمام:

قامت خطوِي عَنِّي حين قلت لها: هذا أبو دُلْفٍ حَسْبِي به وكفى

١٧- وقال أيضا:

تَطُلُّ الطُّلُوفُ الدَّمْعَ في كل منزل دوارسُ لم يَجْفُ الربيعُ ربوعها
وتمثل بالصبر الديارُ الموائِلُ وقد أُنْجِلَتْ بالنور فيها الخُمائلُ
فقد سَحَبَتْ فيها السحابُ ذيولها ليالي أضللت العزاء، وخذلت

١٨- وقال أبو الطيب المتنبي:

أَحْبَبُّكَ يا شمس الزمان وبدره وإن لامني فيك السها والفراق

١٩- وقال أيضا:

حملت إليه من لساني حديقة سَقَاها الحجا سَقَى الرِياضَ السَحَابُ

٢٠- وقال البحري يصف قصراً:

ملأت جوانبه الفضاء، وعانقت
شرفاته قطع السحاب الممطر

٢١- وقال أحمد شوقي بك يصف النيل:

من أي عهد في القرى تتدفق وبأي كف في المدائن تُغدق ؟
ومن السماء نزلت أم فجرت من غلبا الجنان جداولاً تترقق ؟
وبأي عين أم بأية مُزنة أم أي طوفان تفيض وتفهق
وبأي نول أنت ناسج بُردة للضفتين جديدها لا يخلق
تسود دياجاً إذا فارقتها فإذا حضرت اخضوصر الاستبرق
٢٢- وقال أيضاً:

ومن كان يغزو بالتعلات فقره فإني وجدت الكد أقتل للفقر
٢٣- وقال أيضاً:

جئنا بالشعور والأحداق وقسمن الحظوظ للعشاق
وهزن القنا قدوداً فأبلى كل قلب مستضعف خفاق



فصل

في بيان الاستعارة بالكناية، والاستعارة التخيلية

ولما كانتا عند «الخطيب» أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً على حدة؛ ليستوفي المعاني التي يطلق عليها لفظ الاستعارة، فقال:

الاستعارة بالكناية عند الخطيب:

قد يُضمَر التشبيه في النفس فلا يصرَح بشيء من أركانه سوى المشبّه، وأما وجوب ذكر المشبّه به فإنما هو في التشبيه المصطلح عليه، وقد عرفت أنه غير الاستعارة بالكناية، ويدلُّ حينئذ على ذلك التشبيه المضمَر في النفس: بأن يُثَبَّتَ للمشبّه أمر مختص بالمشبّه به، من غير أن يكون هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً يطلق عليه اسم ذلك الأمر، فيسمى ذلك التشبيه المضمَر في النفس: استعارة بالكناية، أو مكنياً عنها: أما الكناية فلا أنه لم يصرَح به، بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه، وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة.

الاستعارة التخيلية عند الخطيب:

ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبّه به للمشبّه: استعارة تخيلية؛ لأنه قد استعير للمشبّه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبّه به، وبه يكون كمال المشبّه به وقوامه في وجه الشبه، ليخيل أن المشبّه من جنس المشبّه به.

ومثال ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ



(أنشبت) أي: علقت، والتميمة: الخرزة التي تجعل مُعَاذَة - أي: تعويذاً -، يريد أنه إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل. شبه الهذلي في نفسه المنية بالسبع، في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع وضرار، ولا رقة لمرحوم، ولا بقيا على ذي فضيلة، فأثبت للمنية الأظفار التي لا يكمل الاغتيال في السبع بدونها، تحقيقاً للمبالغة في التشبيه، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخيلية.

ومن أمثلة ذلك قول الآخر:

وَلَيْنَ نَطَقْتُ بِشُكْرِ بَرِّكَ مُفْصِحَا فَلِسَانُ حَالِي بِالشَّكَايَةِ أَنْطَقُ

شبه الحال بإنسان متكلم، في الدلالة على المقصود، تشبيهاً مضمراً في النفس، وهذا هو الاستعارة بالكناية، وأثبت للحال اللسان الذي به قوام الدلالة في الإنسان المتكلم، وهذا الإثبات استعارة تخيلية. فعلى هذا كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في معناها الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي.

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية فعلان من أفعال المتكلم متلازمان إذ التخيلية يجب أن تكون قرينة للمكنية البتة، والمكنية يجب أن تكون قرينتها تخيلية البتة، فمثل قولنا: (أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً) يكون ترشيحاً للتشبيه، كما أن (أطولكن) في قوله عليه الصلاة والسلام: «أسرعن لحوقاً بي أطولكن يداً» أي: نعمة، ترشيح للمجاز.



بيان مخالفة رأي الخطيب لما عليه الجمهور:

هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره «الخطيب» شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو مبني على مناسبة لغوية، ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو: «أن لا يصرح بذكر المستعار، بل يذكر رديفَهُ ولازمَهُ الدال عليه». فالمقصود بـ (أظفار المنية) استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلا أننا لم نصرح بذكر المستعار - أعني السبع - بل اقتصرنا على ذكر لازمه - وهو الأظفار - لينتقل منه إلى المقصود، كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ السبع غير المصرح به، والمستعار منه الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية.

قال صاحب «الكشاف»: إن من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه، نحو: (شجاع مفترس أقرانه) ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد. هذا كلامه، وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحاً المرموز إليه بذكر لوازمه.

مثال آخر:

ومن أمثلة ذلك قول زهير:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُوِّيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
(صحا): أي سلا، مجازاً من الصحو خلاف السكر، و(أقصر باطله) يقال: أقصر عن الشيء، إذا أقلع عنه، أي: تركه وامتنع عنه، أي: امتنع باطله عنه وتركه بحاله.



أراد زهير أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته^(١)، فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير، كالحج والتجارة، قُضي من تلك الجهات الوطر، فأهملت آلاتها. ووجه الشبه: الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه، غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة، وهذا التشبيه المضمّر في النفس استعارة بالكناية، وأثبت للصبا بعض ما يختص بتلك الجهة - أعني الأفراس والرواحل - التي بها قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخيلية، فالصبا - على هذا التقدير - من الصبوة بمعنى: الميل إلى الجهل والفتوة؛ يقال: صبا يصبو صبوة وصبواً، أي: مال إلى الجهل والفتوة. كذا في «الصحاح»، لا من الصباء - بالفتح والمد - يقال: صبي صباء؛ مثل سمع سماعاً: أي لعب مع الصبيان.

ويحتمل أن زهيراً أراد بالأفراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو أراد بها الأسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي إلا أوان الصبا وعنفوان الشباب، مثل المال والمنال والإخوان والأعوان، فتكون استعارة الأفراس والرواحل الحقيقية، لتحقيق معناها: عقلاً إذا أريد بهما الدواعي، وحساً إذا أريد بهما أسباب اتباع الغي من المال والمنال. مثل المصنف بثلاثة أمثلة^(٢):

(١) الضمير في (معاودته) وفي (آلاته) راجع إلى قوله (ما كان يرتكبه).

(٢) قال ابن يعقوب: (فالأمثلة ثلاثة: الأول: ما تكون فيه التخيلية هي إثبات ما به كمال وجه الشبه، والثاني: ما تكون بها قوامه، والثالث: ما يحتمل التخيلية على أنها قوام أو كمال، ويحتمل التحقيق، والذي يقع به تميز المراد قرائن الأحوال) اهـ.



الأول: ما تكون التخيلية فيه إثبات ما به كمال المشبه به.

والثاني: ما تكون إثبات ما به قوام المشبه به.

والثالث: ما تحمل التخيلية والتحقيقية.



تمرينات

١ - التمرين الأول:

يَبِّينِ الاستعارة التبعية والاستعارة الأصلية من كل استعارة في العبارات الآتية مع توجيه كل ما تذكر:

١ - قال الله تعالى:

﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧].

٢ - وقال جل شأنه:

﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

٣ - وقال الشاعر:

فَسَمُونًا والفجر يضحك في الشرِّ ق إني مبشراً بالصباح

٤ - وقال آخر:

ولم نر شيئاً كان أحسن منظراً من الروض يجري دمعهُ وهو يضحك

٥ - وقال ابن المعتز:

روضة من قَرَقَفَ أنهارها وغنَاءُ الوَرَقِ فيها في ارتفاع

لا تَلُمُ أغصانها إن رَقَصَتْ فهي ما بين شرابٍ وسماع

٦ - وقال أبو نواس:

فاستَنطِقِ العودَ قد طال السكوتُ به لن ينطق اللّهُو حتى ينطق العودُ



٧- وقال أيضاً:

ألا لا أرى مثل امترائي في رسمٍ تَغَصُّ به عيني ويلفظُله وهَمِي

٨- وقال يرثي:

غَلِي على خالدٍ خالدٌ وَضَيْفُ همومي طويل الثواء
ألا أيها الموت فجَعَتْنَا بماء الحياة وماء الحياء

٩- وقال أوس بن حجر:

إذا مُقِرِم منا ذَرَا حَدُّ نَابِهِ تَحَمَّطَ فينا نابٌ آخَرَ مُقِرِمٍ

١٠- وقال محمد حافظ إبراهيم بك من رسالة بعث بها من السودان إلى

الأستاذ محمد عبده:

فناديتُ باسم الشيخ والقيظُ جَهْرُهُ يُذِيبُ دماغَ الضب والعقل ذاهل
فصرت كأي بين روضٍ ومَنْهَلٍ تدبُّ الصَّبَا فيه وتَشُدُّ البلابل

١١- وقال أيضاً يرثي سليمان باشا أباطه:

أيُّ هذا الثرى، إلَامَ التهادي بعد هذا؟ أأنت غرثانُ صادي
أنت تروي من مدمع كل يوم وتَغَذِّي من هذه الأجساد
قد جعلت الأنام زادك في الدهر — وقد آذن الورى بالنفاد



٢- التمرين الثاني:

يَبِّنُ الاستعارة التصريحية والاستعارة المكنية والاستعارة التخيلية من كل استعارة وردت في العبارات الآتية:

١- قال الكميّ بن زيد يمدح آل رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أَنَاسٌ بِهِمْ عَزَّتْ قَرِيْشٌ فَأَصْبَحُوا وَفِيهِمْ خِبَاءُ الْمَكْرَمَاتِ الْمُطَنَّبُ

٢- وقال ذو الرمة:

يَعِزُّ ضِعَافَ النَّاسِ عِزَّةَ نَفْسِهِ وَيَقْطَعُ أَنْفَ الْكِبْرِيَاءِ مِنَ الْكِبَرِ

٣- وقال أبو تمام:

لَا تَنْكَرِي عَطَلَ الْكَرِيمِ مِنَ الْغَنَى فَالسَّيْلُ حَرْبٌ لِلْمَكَانِ الْعَالِيِ
وَتَنْظَرِي خَبَبَ الرِّكَابِ يَنْصُهَا تُحْيِي الْقَرِيضَ إِلَى مُيْتِ الْمَالِ

٤- مات ولدان صغيران لعبد الله بن طاهر، فقال أبو تمام يعزيه:

مَجْدٌ تَأَوَّبَ طَارِقاً حَتَّى إِذَا قَلْنَا: أَقَامَ الدَّهْرَ، أَصْبَحَ رَاحِلاً
نَجْمَانِ شَاءَ اللَّهُ أَلَا يَطْلَعَا إِلَّا ارْتِدَادَ الطَّرْفِ حَتَّى يَأْفَلَا
إِنَّ الْفَجِيعَةَ بِالرِّيَاضِ نَوَاضِرَا لِأَجَلٍ مِنْهَا بِالرِّيَاضِ ذَوَابِلَا
لَوْ يُنْسَانُ لَكَانَ هَذَا غَارِباً لِلْمَكْرَمَاتِ وَكَانَ هَذَا كَاهِلَا

٥- وقال محمد حافظ إبراهيم بك يرثي الأستاذ الشيخ محمد عبده:

وَكَمْ لَيْلَةٍ عَانَدْتَ فِي جَوْفِهَا الْكَرَى وَنَبَّهْتَ فِيهَا صَادِقَ الْعَرَمَاتِ
وَأَرْصَدْتَ لِلْبَاغِي عَلَى دِينِ أَحْمَدَ شَبَابَةَ يَرَاعِ سَاحِرِ النَّفَثَاتِ
إِذَا مَسَّ خَدَ الطَّرْسِ فَاضَ جَبِينُهُ بِأَسْطَارِ نَوْرِ بَاهِرِ اللَّمَعَاتِ

كَأَنَّ قَرَارَ الْكَهْرَبَاءِ بِشِقِّهِ يُرِيكَ سَنَاهُ أَيَسَّرُ اللَّمَسَاتِ

٦- وقال يصف فكتور هوجو الشاعر الفرنسي المعروف:

مَا تُغُورُ الزَّهْرَ فِي أَكْثَامِهَا	ضاحكاتٍ من بكاء السُّحْبِ
نَظَّمِ الْوَسْمِيَّ فِيهَا لَوْلَا	كثايب الغيدِ أو كالحبِّ
عند من يقضي، بأبهى منظراً	من معانيه التي تلعب بي
بَسَمَتْ لِلذَّهْنِ فَاسْتَهْوَتْ نَهْيَ	مُغْرَمِ الْفَضْلِ وَصَبَّ الْأَدَبِ
جاء والأحلام في أصفادها	ما لها في سجنها من مذهب
فانبرى يصدع من أغلالها	باليراع الحرِّ، لا بالقُضْبِ
هالَهُ أَلَا يراها حُرَّةً	تمتطي في البحث مثنى الكوكب



فصل

في شرائط حسن الاستعارة

حُسْنُ كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة من جهتين:

أولاهما: رعاية جهات حسن التشبيه، كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين^(١)، والتشبيه وافياً بإفادة ما عُلّقَ به من الغرض، ونحو ذلك.

وثانيتها: أن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأن ذلك يُبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادّعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه من المشبه.

ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً، يُوصى أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جلياً: إما بنفسه، أو بواسطة عُرف، أو اصطلاح خاص؛ لئلا تصير الاستعارة إلغازاً وتعميةً إن روعي شرائط الحسن ولم تشم رائحة التشبيه، وإن لم تراع فات الحسن.

يقال: ألغز في كلامه، إذا عمى مراده، ومنه اللّغزُ وجمعه: ألغاز، مثل رُطب وأرطاب.

(١) أنت تعلم أن حسن الاستعارة مرتبة فوق مرتبة صحتها، وتعلم كذلك أن شرط صحة الاستعارة أن يكون وجه الشبه شاملاً الطرفين، ولما كان هذا الفصل معقوداً لبيان شروط الحسن كان ذكر شمول وجه الشبه للطرفين على أنه من شروط الحسن مُشكلاً. وقد اعتذر قوم عن المؤلف بأن المراد ظهور هذا الشمول، فيكون شمول الوجه للطرفين شرطاً للصحة، وظهور هذا الشمول شرطاً للحسن، ومنهم من قال: شرط الحسن تحقق الشمول، وشرط الصحة الشمول ولو ادعاء.



كما لو قيل في التحقيقية: (رأيت أسداً) وأريد إنسان أبخر، فوجه الشبه بين الطرفين في هذا المثال خفي.

وكما لو قيل في التمثيل: (رأيت إبلاً مائة لا توجد فيها راحلة)، وأريد: الناس، من قوله عليه الصلاة والسلام: «الناس كإبل المائة لا تجد فيها راحلة». وفي «الفائق»: الراحلة: البعير الذي يَرْحَلُه الرجل، جملاً كان أو ناقه، يعني أن المرضى به المنتخب من الناس في عزّة وجوده كالنجيبة المنتخبة التي لا توجد في كثير من الإبل.

وبهذا ظهر أن التشبيه أعمّ محلاً، إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه، من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جليّ فتصير الاستعارة إلغازاً، كما في المثالين المذكورين.

فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومن جملتها أن يكون وجه الشبه بعيداً غير مُبْتَدَلٍ؛ فاشتراط جلالة في الاستعارة ينافي ذلك.

قلنا: الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف، فيجب أن يكون من الجلاء بحيث لا يصير إلغازاً، ومن الغرابة بحيث لا يكون مبتدلاً.

ويتصل بما ذكرنا - من أنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة، ويتعين التشبيه - أنه إذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا: كالعلم والنور؛ والشبهة والظلمة، لم يحسن التشبيه؛ وتعيّنت الاستعارة؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: حصل في قلبي نور، ولا تقول: علم كالنور، وإذا وقعت في شبهة تقول: وقعت في ظلمة، ولا تقول: في شبهة كالظلمة.



والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه؛ لأنها تشبيه مضمّر في النفس.

والاستعارة التخيلية حسننها بحسب حسن المكني عنها؛ لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقة، فحسنها تابع لحسن متبوعها.

فصل

في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك أو التشابه.

المجاز بالحذف والزيادة:

قد يطلق (المجاز) على كلمة تَغَيَّرَ حكم إعرابها، بحذف لفظ، أو زيادة لفظ.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَسَّعِلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

والثاني: مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وتقدير الأول: وجاء أمر ربك؛ لاستحالة المجيء على الله تعالى، وتقدير الثاني: واسأل أهل القرية؛ للقطع بأن المقصود ههنا سؤال أهل القرية، وإن جعلت القرية مجازاً^(١) عن أهلها لم يكن من هذا القبيل، وتقدير الثالث: وليس مثله شيء؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفي أن يكون

(١) أي: مجازاً مرسلًا علاقته الحالية والمحلية.



شيء مثل مثله، فالحكم الأصلي لـ (ربك والقرية) هو الجرُّ، وقد تغير في الأول إلى الرفع، وفي الثاني إلى النصب؛ بسبب حذف المضاف، والحكم الأصلي في (مثله) هو النصب؛ لأنه خبر ليس، وقد تغيّر إلى الجر بسبب زيادة الكاف. فكما وُصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي، كذلك وُصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي.

وظاهر عبارة «المفتاح» أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب؛ وما ذكره المصنف أقرب.

والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أخذ بالظاهر، ويحتمل ألا تكون زائدة، بل تكون نفياً للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ، لأن الله تعالى موجود، فإذا نفى مثل مثله لزم نفي مثله، ضرورة أنه لو كان له مثل لكان هو - أعني الله تعالى - مثل مثله، فلم يصح نفي مثل مثله، كما تقول: ليس لأخي زيد أخ، أي: ليس لزيد أخ، نفياً للزوم بنفي لازمه. والله أعلم.



تمرينات

١ - التمرين الأول:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً بيانياً، فإن كان في بعضها تشبيه فبين أركانه ونوعه والغرض منه، وإن كان في بعضها مجاز مرسل فبين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي والقرينة والعلاقة، وإن كان في بعضها استعارة فبين نوع هذه الاستعارة تفصيلاً:

(١) قال أبو الطيب المتنبي:

له أيادٍ عليّ سابعة أعُدُّ منها ولا أعدُّهَا

(٢) وقال البحري يرثي المتوكل وكان قد قتل غيلة:

صريعٌ تقاضاه الليالي حُشاشةٌ يجود بها، والموت حُمُرٌ أظفِرُهُ

(٣) وقال المتنبي:

غاض الوفاء فما تلقاه في عِدَةٍ وأعوزَ الصّدقُ في الأخبار والقسم

(٤) وقال أيضاً:

في الخدِّ إن عزم الخليط رحيلاً مَطَرٌ تزيد به الخدود مُحُولاً

(٥) وقال أيضاً يهجو أبا المسك كافوراً الإخشيدي:

نامت نواطيرُ مصر عن ثعالبها وقد بَشِمْنَ وما تَفَنَّى العناقيد

(٦) قال أيضاً:

أتى الزمانَ بنوه في شبيبته فَسَرَّهُمْ، وأتيناها على الهرم



(٧) وقال أيضاً:

خَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَذِيقَةً سَقَاهَا الْحَجَى سَقِي الرِّيَاضَ السَّحَابَ

(٨) وقال أيضاً يصف القلم:

يُمِجُّ ظَلاماً فِي نَهَارٍ لِسَانُهُ وَيَفْهَمُ عَمَّنْ قَالَ مَا لَيْسَ يَسْمَعُ

(٩) وقال أيضاً:

رَأَيْتَكَ مَحْضَ الْحَلَمِ فِي مَحْضِ قُدْرَةٍ وَلَوْ شِئْتَ كَانَ الْحَلَمُ مِنْكَ الْمُهَنْدَا

(١٠) وقال أيضاً:

إِلَيْكَ، فَإِنِّي لَسْتُ مِمَّنْ إِذَا اتَّقَى عِصَاصُ الْأَفَاعِي نَامَ فَوْقَ الْعِقَارِبِ

(١١) وقال أبو تمام:

نَامَتْ هُمُومِي عَنِّي حِينَ قَلْتُ لَهَا: هَذَا أَبُو دُلْفٍ حَسْبِي بِهِ وَكَفَى

(١٢) وقال أيضاً:

لَمَّا انْتَضَيْتُكَ لِلخَطُوبِ كُفَيْتُهَا وَالسَّيْفُ لَا يَكْفِيكَ حَتَّى يُنْتَضَى

(١٣) وقال أيضاً يرثي طفلي لعبد الله بن طاهر:

لَهْفِي عَلَى تِلْكَ الشَّوَاهِدِ مِنْهَا لَوْ أُمְهِلْتُ حَتَّى تَكُونَ شَمَائِلًا

إِنْ الْهَلَالَ إِذَا رَأَيْتَ نَمُوهُ أَيقَنْتَ أَنْ سَيَصِيرُ بَدْرًا كَامِلًا



٢- التمرين الثاني:

اشرح الأبيات الآتية شرحاً بيانياً مبيناً ما فيها من تشبيهات ومجازات واستعارات، مع بيان نوع كل واحد منها على التفصيل:

(١) قال زهير بن أبي سلمى المزمى يمدح:

تراه إذا ما جئته مُتَهَلِّلاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله

(٢) وقال أبو تمام:

فَسَوَاءٌ إِيَّايَ غَيْرَ دَاعٍ ودُعَائِي بِالقَاعِ غَيْرَ مَجِيبِ

(٣) وقال البحتري:

يُولِيكَ صَدْرَ الْيَوْمِ قَاصِيَةَ الْغِنَى بفوائد قد كُنَّ أَمْسَ مَوَاعِدَا
سَوَمَ السَّحَابِ مَا بَدَأَ بَوَارِقاً في عارضٍ إِلَّا تَنِيْنَ رَوَاعِدَا

(٤) وقال أيضاً في مثل هذا المعنى يمدح:

مُتَهَلِّلٌ طَلَّقَ إِذَا وَعَدَ الْغِنَى بالبشر أتبع بِشْرُهُ بالنائل
كالمزن إن سطعت لوامع برقه أجلت لنا عن ديمة أو وابل

(٥) وقال أبو تمام:

يَسْتَنْزِلُ الْأَمَلَ الْبَعِيدَ بِبَشْرِهِ بُشْرَى الْخَمِيلَةِ بِالرَّبِيعِ الْمَغْدِقِ
وكذا السحائب قلماً تدعو إلى معروفها الرُّوَادَ مَا لَمْ تُبْرِقِ

(٦) وقال البحرى يصف فرساً:

وأَغَرَّ في الزمن البَهِيم مُحَجَّلٌ قد رُحْتُ منه على أَغَرٍّ مُحَجَّلٍ
كالهَيْكل المَبْنِيِّ، إِلَّا أَنَّهُ في الحسن جاء كصورة في هَيْكَلٍ
يَهْوِي كما تهوي العُقَابُ إِذَا رَأَتْ صَيْدًا وَيَتَنَصَّبُ انْتِصَابَ الْأَجْدَلِ

(٧) وقال أبو تمام في صديق له:

إِنْ يُكْدِ مُطَّرَفُ الْإِخَاءِ فَإِنَّا نَعْدُو وَنَسْرِي فِي إِخَاءِ تَالِدٍ
أَوْ يَخْتَلِفُ مَاءُ الْوَصَالِ فَأَوْنَا عَذْبٌ تَحْدَرُ مِنْ غَمَامٍ وَاحِدٍ
أَوْ يَفْتَرِقُ نَسَبٌ يُوَلِّفُ بَيْنَنَا أَدَبٌ أَقْمَنَاهُ مُقَامَ الْوَالِدِ

(٨) وقال منصور النمري يذكر الشيب ويتحسر على ماضي الشباب:

مَا تَنْقُضِي حَسْرَةً مَنِي وَلَا جَزَعَ إِذَا ذَكَرْتَ شَبَابًا لَيْسَ يُرْتَجَعُ
بَانَ الشَّبَابُ وَفَاتَتْنِي بِشْرَتُهُ صُرُوفُ دَهْرٍ وَأَيَّامٌ لَهَا خُدَعُ
مَا كُنْتُ أُعْطِي شَبَابِي كُنْهَ غِرَّتِهِ حَتَّى مَضَى، فَإِذَا الدُّنْيَا لَهُ تَبَعُ
إِنْ كُنْتُ لَمْ تَطْعَمِي تُكُلَ الشَّبَابَ وَلَمْ تَشْبَحِي بِغُصَّتِهِ فَالْعَذْرُ لَا يَقَعُ

(٩) وقال البارودي باشا:

أَسْمَعُ فِي نَفْسِي دَيْبَ الْمُنَى وَالْمَحُ الشُّبْهَةَ فِي خَاطِرِي

(١٠) وقال البحرى يمدح الفتح بن خاقان:

يَسْمُو بِكَفٍ عَلَى الْعَافِينَ حَانِيَةً تَهْمِي وَطَرْفٍ إِلَى الْعِلْيَاءِ طَمَاحٍ



الكناية

معنى الكناية:

الكناية في اللغة: مصدر (كنيت بكذا عن كذا) أو (كنوت) إذا تركت التصريح به.

وفي الاصطلاح: لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته معه -أي: إرادة ذلك المعنى مع لازمه- كلفظ: (طويل النجاد): المراد به طول القامة، مع أنه يجوز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضاً.

الفرق بين الكناية والمجاز:

فظهر من هذا التعريف أن الكناية تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي مع إرادة لازمه، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة. بخلاف المجاز، فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي؛ للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي.

وقولنا: «من جهة إرادة المعنى الحقيقي» معناه: من جهة جواز إرادة المعنى الحقيقي؛ ليوافق ما ذكرناه في تعريف الكناية، ولأن الكناية كثيراً ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي، للقطع بصحة قولنا: (فلان طويل النجاد) و(جبان الكلب) و(مهزول الفصيل) وإن لم يكن له نجاد ولا كلب ولا فصيل، ومثل هذا في الكلام أكثر من أن يحصى.

وههنا بحث لا بد من التنبيه له، وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية هو أن الكناية -من حيث إنها كناية- لا تنافي ذلك، كما أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة، كما ذكر صاحب



«الكشاف» في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أنه من باب الكناية، كما في قولهم: (مثلك لا يبخل) لأنهم إذا نفوه عمّن يماثله وعمّن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، كما يقولون: (بلغت أترابه) يريدون بُلُوغَه. فقولنا: (ليس كالله شيء) وقولنا: (ليس كمثله شيء) عبارتان متعاقبتان على معنى واحد، وهو نفْيُ المماثلة عن ذاته، مع أنه لا فرق بينهما إلا ما تعطيه الكناية من المبالغة، ولا يخفى ههنا امتناع إرادة الحقيقة، وهو نفْيُ المماثلة عمّن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه، من قِبَل أنه لا مماثل له.

وفرق بعضهم بين الكناية والمجاز بأن الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم؛ كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة، والانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم؛ كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع. ورُدَّ هذا الفرق بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم - من حيث إنه لازم - يجوز أن يكون أعمّ، ولا دلالة للعام على الخاص، وحينئذ يكون الانتقال في الكناية من الملزوم إلى اللازم كما في المجاز، فلا يتحقق الفرق.

و«السكاكي» أيضاً معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوماً امتنع الانتقال منه، وما يقال: «إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية، دون المجاز، أو شرط لها دونه» فمما لا دليل عليه، وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية؛ كطول النجاد التابع لطول القامة، ولهذا جَوَزَ كون اللازم أخصّ، كالمضاحك بالفعل للإنسان.

فالكناية: أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس، وفيه نظر، ولا يخفى عليك أنه ليس المراد باللزوم



ههنا امتناع الانفكاك.

الكناية ثلاثة أقسام:

والكناية تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة، ثم إن هذه على نوعين:
النوع الأول: ما هي معنى واحد. مثل أن يتفق في صفة من الصفات
اختصاصاً بموصوف معين عارض، فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك
الموصوف، كقوله:

الضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَيْضٍ مَّخْذِمٍ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعِ الْأَضْغَانِ
المخذم: القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان: معنى واحد كناية
عن القلوب.

والنوع الثاني: ما هي مجموع معانٍ، بأن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر
وآخر، لتصير جملتها مختصة بموصوف، فيتوصل بذكرها إليه، كقولنا كناية عن
الإنسان: حَيٍّ مستوي القامة عريض الأطراف، وتسمى هذه «خاصية مركبة».
وشرط هاتين الكنيتين الاختصاص بالممكني عنه؛ ليحصل الانتقال.
وجعل «السكاكي» الأولى منهما - أعني ما هو معنى واحد - قريبةً،
بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها؛ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى
آخر والتلفيق بينهما، والثانية بعيدة بخلاف ذلك، وهذه غير البعيدة بالمعنى
الذي سيجيء.

الثانية من أقسام الكناية: المطلوب بها صفة من الصفات، كالجود والكرم
ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى



المطلوب بواسطة فقرية، والقريبة قسمان: الأول: الواضحة. والثاني: الخفية.
فأما الواضحة فهي التي يحصل الانتقال منها بسهولة، كقولهم كناية عن
طول القامة: (طويل نجادُه، وطويل النجاد)، والأولى -أي: طويل نجاهه-
كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح. وفي الثانية -أي: طويل النجاد-
تصريح ما؛ لتضمن الصفة التي هي (طويل) للضمير الراجع إلى الموصوف،
ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت
الطول له.

والدليل على تضمينه الضمير أنك تقول: (هند طويلة النجاد) و(الزيدان
طويلا النجاد) و(الزيدون طَوَّالُ النجاد)، فتَوَثَّ وتُثْنِي وتجمع الصفة البتة،
لإسنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف (هند طويل نجادها) و(الزيدان طويل
نجاهما) و(الزيدون طويل نجاههم).

وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح ولم نجعلها
تصريحاً؛ للقطع بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبر الضمير رعاية
لأمر لفظي، وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها.

وأما الخفية فهي: التي يتوقف الانتقال منها إلى المطلوب على تأمل وإعمال
رَوِيَّة، كقولهم كناية عن الأبله: (عريض القفا)، فإن عرض القفا وعظم الرأس
بالإفراط مما يستدل به على البلاهة، فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في
الانتقال منه إلى البَلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد، وليس الخفاء بسبب
كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة.

وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطةً بعيدةً، كقولهم:
(كثير الرماد) كناية عن المضياف، فإنه يُنتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق



الخطب تحت القدر، ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الطبائع، ومنها إلى كثرة الأكلّة، منها إلى كثرة الضّيفان - بكسر الضاد، جمع ضيف -، ومنها إلى المقصود وهو المضياف.

وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً.

الثالثة من أقسام الكناية: المطلوب بها نسبة - أي: إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام -، كقوله:

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ
(المروّة): كمال الرجولية، وأنت ترى أن الشاعر أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات، فترك التصريح باختصاصه بها بأن يقول: ثبتت سباحة ابن الحشرج، أو السباحة لابن الحشرج، أو سَمَحَ ابن الحشرج، أو حصلت السباحة له، أو ابن الحشرج سَمَحٌ، إلى الكناية - أي: تَرَكَ التصريح ومال إلى الكناية، بأن جعل تلك الصفات في قبة مضروبة على ابن الحشرج -، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أُثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له.

ومثل البيت المذكور - في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف، بأن تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه - قولهم: المجد بين ثوبيه، والكرم بين بُرديه، حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له، بل كنى عن ذلك بكونهما بين بُرديه وبين ثوبيه.



فإن قلت: ههنا قسم رابع، وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معاً، كقولنا: (كثر الرماد في ساحة زيد).

قلت: ليس هذا كناية واحدة، بل كنيتان: إحداهما المطلوب بها نفس الصفة، وهي قولنا: (كثر الرماد) كناية عن المضىفية. والثانية المطلوب بها نسبة المضىفية إلى زيد، وهو جعلها في ساحته، ليفيد إثباتها له.

والموصوف في هذين القسمين -الثاني والثالث- قد يكون مذكوراً كما مر، وقد يكون غير مذكور، كما يقال في عُرْض من يؤذي المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، فإنه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام.

وأما القسم الأول -وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة مصرحاً بها- فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً أو تقديرًا.

وقولنا «في عرض من يؤذي» معناه في التعريض به، ويقال: نظرت إليه من عُرْضٍ - بالضم - أي: من جانب وناحية.

تفاوت الكناية إلى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة:

قال «السكاكي»: الكناية تتفاوت إلى تعريض، وتلويح، ورمز، وإيحاء، وإشارة.

وإنما قال: «تفاوت» ولم يقل «تنقسم»؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعم، كذا في شرح «المفتاح»، وفيه نظر. والأقرب أنه إنما قال ذلك لأن هذه الأقسام قد تتداخل، وتختلف باختلاف



الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها.

والمناسبة للعرضية التعريض، ومعنى هذا أن الكناية إذا كانت عرضية مَسْوَقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض؛ لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود، يقال: عرضت لفلان، وبفلان، إذا قلت قولاً لغيره وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد به جانباً آخر.

والمناسب لغير العرضية إن كثرت الوسائط بين اللازم والمزوم كما في (كثير الرماد) و(جبان الكلب) و(مهزول الفصيل) التلويح؛ لأن التلويح هو: أن تشير إلى غيرك من بعيد.

والمناسب لغير العرضية إن قلَّت الوسائط مع خفاء في اللزوم ك(عريض القفا) و(عريض الوسادة) الرمز؛ لأن الرمز هو: أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأن حقيقته الإشارة بالشَّفة أو الحاجب.

والمناسب لغير العرضية إن قلَّت الوسائط بلا خفاء، كما في قوله:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلْ

الإيحاء والإشارة:

ثم قال «السكاكي»: والتعريض قد يكون مجازاً، كقولك: (آذيتني فستعرف)، وأنت تريد إنساناً مع المخاطب، ولست تريد المخاطب، ليكون اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له فقط، فيكون مجازاً، وإن أردت المخاطب وإنساناً آخر معه جميعاً كان كناية؛ لأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معاً، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي.



ولا بد في الصورتين من قرينة دالة على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده، ليكون مجازاً ، وفي الثانية كلاهما جميعاً، ليكون كناية.

وتحقيق ذلك أن قولك: (آذيتني فستعرف) كلام دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه تهديد كل من صدر عنه الإيذاء؛ فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه مع المخاطب في الإيذاء، إما تحقيقاً وإما فرضاً وتقديراً - مع قرينة دالة على عدم إرادة المخاطب - كان مجازاً.



تمرين

بيِّن نوع الكناية في كل بيت من الأبيات الآتية:

(١) قال أعرابي تزوج فلم يحمد امرأته:

أَكَلْتُ دَمًا إِن لَّمْ أُرْعَكِ بَضْرَةً بَعِيدَةً مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

(٢) وقالت الخنساء ترثي أخاها صخرًا:

طويل النَّجَادِ، رَفِيعَ الْعِمَادِ كثير الرَّمَادِ إِذَا مَا شَتَا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي يذكر وقعة سيف الدولة ببني كلاب:

فَمَسَّاهُمْ وَبُسَطَهُمْ حَرِيرٌ وَصَبَّحَهُمْ وَبُسَطَهُمْ تُرَابٌ

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاقَةً كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خَضَابٌ

(٤) وقال الشاعر:

الْيَمْنُ يَتَّبِعُ ظِلَّهُ والمجد يمشي في رِكابه

(٥) وقال يزيد بن الحكم يمدح المهلب بن أبي صفرة:

أَصْبَحَ فِي قِيدِكَ السَّاحَةُ وَالْمَجْدُ وَفَضْلُ الصَّلَاحِ وَالْحَسْبُ

(٦) وقال البُحْرِيُّ يصف أنه قتل ذئبًا:

فَأَتْبَعْتُهَا أُخْرَى فَأَضَلَّتْ نَصْلَهَا بحيث يكون اللَّبُّ والرَّعْبُ والحَقْدُ

(٧) وقال الفرزدق يمدح زين العابدين - رضي الله عنه -:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْسَمُ



(٨) وقال البحري يمدح:

يَغْضُونَ فَضْلَ اللَّحْظِ مِنْ حَيْثُ مَا بَدَا لَهُمْ عَنْ مَهِيْبٍ فِي الصَّدُورِ مَحَبِّ

(٩) وقال الشاعر:

تَجُولُ خَلَائِلَ النِّسَاءِ وَلَا أَرَى لِرَمْلَةٍ خَلْخَالًا يَجُولُ وَلَا قُبْنَا

(١٠) وقال آخر:

بِضُّ الْمَطَابِخِ لَا تَشْكُو إِمَاؤَهُمْ طَبَخَ الْقُدُورِ وَلَا غَسَلَ الْمَنَادِيلِ

(١١) وقال الشاعر:

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّوْمِ بَيْتُهَا إِذَا مَا يُبَوِّتُ بِالْمَلَامَةِ حُلَّتْ

(١٢) وقال أبو نَؤَاسٍ يمدح الخَصِيبَ:

فَمَا جَازَهُ جُودٌ وَلَا حَلٌّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَسِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَسِيرُ

(١٣) وقال الشاعر يمدح:

تَعَوَّدَ بَسْطَ الْكَفِّ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ ثَنَاهَا لِقَبْضٍ لَمْ تُطْعَمْهُ أَنَا مِلْهُ

(١٤) وقال الشاعر:

بَنَى الْمَجْدَ بَيْتًا، فَاسْتَقَرَّتْ عِمَادُهُ عَلَيْنَا، فَأَعْيَا النَّاسُ أَنْ يَتَحَوَّلَا

(١٥) وقال الشاعر يمدح

وَإِنْ ذَكَرَ الْمَجْدَ أَلْفَيْتَهُ تَأَزَّرَ بِالْمَجْدِ ثُمَّ ارْتَدَى

(١٦) وقال الشاعر يفتخر:

بِضُّ مَفَارِقِنَا، تَغْلِي مَرَاجِلَنَا نَأْسُو بِأَمْوَالِنَا آثَارَ أَيْدِينَا



(١٧) وقال زياد الأعجم يرثي المغيرة بن المهلب:

إن الساحة والمروءة ضُمَّنا قبرا بمرؤ على الطريق الواضح

(١٨) وقال سالم بن وابصة:

أحبُّ الفتى ينفي الفواحش سمُّعه كأنَّ به عن كل فاحشة وقُرا

سليم دواعي الصدر، لا باسطاً أذى ولا مانعاً خيراً، ولا قائلاً هُجراً

(١٩) وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

بعيدة مهوى القرط: إما لنوفل أبوها، وإما عبد شمس وهاشم

(٢٠) وقال الشاعر يفتخر:

وما يَكُ في من عيب فإني جَبَانُ الكلب مهزول الفصيل

(٢١) وقال الشاعر:

فيا ليت ما بيني وبين أحبتي من البعد ما بيني وبين المصائب

(٢٢) وقال الشاعر:

فَلَسْنَا على الأعقاب تَدْمَى كُلُّوْمُنَا ولكن على أقدامنا تقطر الدما

(٢٣) وقال الشاعر:

مَطَبَخُ داوُدَ في نظافته أشبه شيء بعَرْش بلقيس

ثياب طبَّاحه إذا اتَّسَحَتْ أنقى بياضاً من القراطيس

(٢٤) وقال الشاعر يرثي رجلاً مات بعلة في صدره:

ودبَّتْ له في موطنِ الحلم علة لها كالصَّلالِ الرُّقش شرُّ دبيب



(٢٥) وقال أبو نواس في وصف الخمر:

ولمّا شربناها ودبّ ديبها إلى موطن الأسرار قلت لها قفي



فصل

المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح:

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من المألوف إلى اللازم، فهو كدعوى الشيء ببيّنة، فإن وجود المألوف يقتضي وجود اللازم، لا امتناع انفكاك المألوف عن لازمه.

الاستعارة أبلغ من التشبيه:

وأطبقوا أيضاً على أن الاستعارة أبلغ من التشبيه، لأنها نوع من المجاز، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة.

وليس معنى كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح، بل إن المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به، وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه؛ والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ.

وهذا مراد الشيخ «عبد القاهر» بقوله: ليست مزية قولنا: (رأيت أسداً) على قولنا: (رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة) أن الأول أفاد زيادة في مساوئه للأسد في الشجاعة لم يُفدّها الثاني، بل الفضيلة هي أن في الأول تأكيداً لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني. والله أعلم.



كمل الجزء الرابع من شرح السعد: بعد تنقيحه وتهذيبه وتفصيله،
والحمد لله على جزيل نواله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وعلى
أصحابه وأتباعه أجمعين.



فهرس الجزء الرابع

الموضوع	صفحة
علم البيان	٧
تعريف علم البيان	٧
معنى الدلالة، وأقسامها	٧
الدلالة التي تتأتى بها قاعدة علم البيان	١٠
اللفظ المراد به اللازم مجاز أو كناية	١١
منزلة التشبيه من الاستعارة، ومن علم البيان	١٢
التشبيه	١٣
تعريف التشبيه	١٣
طرفا التشبيه حسيان أو غير حسيين	١٥
المراد من الحسي	١٦
المراد من العقلي	١٧
الوجداني ضرب من العقلي	١٨
معنى وجه الشبه، وانقسامه إلى تحقيقي وتخيلي	١٨
المراد بالتخيلي	١٩



- ٢١..... تطبيقات معها جوابها
- ٣٢..... تمرينات على ما تقدم
- ٣٥..... وجه الشبه مفرد أو مركب أو متعدد وهو إما حسي أو عقلي
- ٤١..... خطأ بعضهم في انتزاع وجه الشبه المتعدد
- ٤٢..... انتزاع وجه الشبه من التضاد
- ٤٣..... أداة التشبيه
- ٤٤..... أغراض التشبيه
- ٤٧..... الحكم بالتشابه
- ٤٩..... تطبيقات معها جوابها
- ٥١..... تمرينات على ما تقدم
- تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين إلى مفردين ومقيدين ومركبين
- ٦٤..... وتوضيح ذلك
- ٦٥..... تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين أيضاً إلى ملفوف ومفروق
- ٦٧..... تقسيم التشبيه باعتبار وجهه إلى تمثيل وغير تمثيل
- ٦٨..... تقسيم التشبيه باعتبار وجهه أيضاً إلى مجمل ومفصل
- ٦٩..... تقسيم التشبيه باعتبار وجهه أيضاً إلى قريب وبعيد
- التشبيه المشروط وهو ما كان وجهه قريباً فتصرف فيه بما يجعله
- غريباً..... ٧٣



- ٧٤..... تقسيم التشبيه باعتبار أدواته إلى مؤكد ومرسل
- ٧٥..... تقسيم التشبيه باعتبار الغرض منه إلى مقبول ومردود
- ٧٦..... خاتمة في بيان أعلى مراتب التشبيه وأدناها وما بين ذلك
- ٧٨..... تطبيقات معها جوابها
- ٩٢..... تمرينات على ما تقدم
- ٩٩..... الحقيقة والمجاز
- ٩٩..... تعريف الحقيقة
- ١٠٠..... تعريف الوضع
- ١٠١..... نقد القول بدلالة اللفظ على معناه بذاته
- ١٠٢..... تقسيم المجاز، وتعريف المجاز المفرد
- ١٠٤..... المجاز المفرد إما مرسل وإما استعارة
- ١٠٥..... أمثلة مختلفة للمجاز المرسل
- ١٠٥..... علاقات المجاز المرسل
- ١٠٧..... الاستعارة
- ١٠٩..... دليل أن الاستعارة مجاز لغوي
- ١١٠..... القول بأن الاستعارة مجاز عقلي، وأدلتها، والرد عليه
- ١١٢..... الفرق بين الاستعارة والكذب
- ١١٣..... الاستعارة في العلم



- ١١٣..... قرينة الاستعارة إما أمر واحد أو أكثر
- ١١٥..... تطبيقات معها جوابها
- ١٢٩..... تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين إلى وفاقية وعنادية
- ١٢٩..... من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية
- الجامع بين المستعار له والمستعار منه إما داخل في مفهومهما أو
- ١٣٠..... غير داخل
- ١٣٢..... تقسيم الاستعارة باعتبار الجامع بين الطرفين إلى عامية وغريبة
- ١٣٢..... التصرف في العامية بما يجعلها غريبة
- تقسيم الاستعارة باعتبار المستعار منه والمستعار له والجامع بينهما
- ١٣٣..... إلى ستة أقسام
- ١٣٧..... تمرينات على ما تقدم
- ١٤١..... تقسيم الاستعارة باعتبار اللفظ المستعار إلى أصلية وتبعية
- مدار قرينة التبعية في الفعل على الفاعل أو المفعول، وفي الحرف
- ١٤٣..... على المجرور
- تقسيم الاستعارة باعتبار اقترانها بملائم المشبه أو المشبه به وعدم
- ١٤٤..... اقترانها إلى ثلاثة أقسام: مرشحة؛ ومجردة؛ ومطلقة
- ١٤٥..... قد يجتمع الترشيح والتجريد
- ١٤٦..... منزلة الثلاثة من البلاغة



- المجاز المركب وتعريفه ١٤٨
- يكون المجاز المركب مراسلاً كالمفرد ١٤٨
- إذا فشا استعمال المجاز المركب سمي مثلاً ١٤٩
- تمرينات على ما تقدم ١٥٠
- فصل في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ١٥٦
- الاستعارة بالكناية عند الخطيب ١٥٦
- الاستعارة التخيلية عند الخطيب ١٥٨
- بيان مخالفة رأي الخطيب لما عليه الجمهور وبيان مذهبهم ١٦١
- تمرينات على ما تقدم ١٦٥
- فصل في شرائط حسن الاستعارة ١٦٥
- حسن الاستعارة التحقيقية والتمثيل ١٦٦
- التشبيه أعم محلاً من الاستعارة ١٦٦
- إذا قوي الشبه بين الطرفين تعينت الاستعارة ١٦٧
- فصل في بيان معنى آخر للمجاز ١٦٧
- المجاز بالحذف، والمجاز بالزيادة، وأمثلة لهما ١٦٧
- تمرينات على ما تقدم ١٦٩
- الكناية ١٧٣
- تعريفها ١٧٣



- الفرق بين الكناية والمجاز ١٧٣
- الكناية ثلاثة أقسام ١٧٥
- تفاوت الكناية إلى تعريض وتلويح ورمز وإيحاء وإشارة ١٧٨
- تمرينات على ما تقدم ١٨١
- المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ١٨٥
- الاستعارة أبلغ من التشبيه ١٨٥
- فهرس الكتاب ١٨٧

تم الفهرس، والحمد لله أولاً وآخراً

